ناجح جرار

اللاجئون الفلسطينيون

مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل

PASSIA

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

ناجح جرار

اللاجئون الفلسطينيون

مدخل للمراجعة واستقراء للمستقبل

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، مؤسسة فلسطينية مستقلة، تأسست عام ١٩٨٧ في القدس، لا تسعى للربح او التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتعد وتنفذ برامج أكاديمية دورية وسنوية متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني واطارها القومي وابعادها الدولية، وتوظيف هذا الجهد الاكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا.

ان ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، يعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا يعكس او يمثل بالضرورة موقف او رأي الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدم الباحث ناجح جرار المحاضر في قسم علم الاجتماع في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، هذه الدراسة لبرنامج البحوث والدراسات في الجمعية للعام ١٩٩٤، ويسعى هذا البرنامج الى ابراز التعددية الفكرية والمنهجية في اعداد البحوث والدراسات في اطار من الحرية الاكاديمية.

Najeh Jarrar

Palestinian Refugees

International and Future Perspective

جميع الحقوق محفوظة للجمعية

الطبعة الأولى - أيار ١٩٩٤

PASSIA Publication

First Edition - May 1994

PASSIA Copyright

Tel: 972-2-894426 Fax: 972-2-282819

P.O.Box 19545 - Jerusalem

المحتويات

جداول البحث ٥

الاهـداء ٦

مدخل لقراءة البحث ٧

الباب الأول ٩

الفصل الأول : من هو اللاجىء ٩

١) اللجوء في المجتمع العربي الاسلامي ٩
٢) الخلفية التاريخية لمفهوم اللاجىء ١٠
٣) ايجابيات قرارات هيئة الامم المتحدة لحماية اللاجىء ١١
٤) سلبيات قرارات هيئة الامم المتحدة على اللاجىء ١٢
٥) مؤسسات لحماية اللاجىء ١٣
٦) الدوافع العامة للهجرة القسرية والحلول المقترحة ١٤

الفصل الثاني : اللاجئون ظاهرة عالمية ١٩

١) حجم ظاهر اللجوء وشموليتها ١٩
٢) العمق الانساني العالمي لظاهرة اللاجئين ٢٣
٣) الابعاد التاريخية لظاهرة اللاجئين ٢٤
٤) مراجعة قانونية لظاهرة اللاجئين ٢٥
٥) امثلة واقعية: اللاجئون الاكراد ٢٦

الباب الثاني ٣٣

الفصل الأول: المؤثرات الدولية والمحلية على نشوء اللاجىء الفلسطيني ٣٣

اولا: العوامل الدولية ٣٣

أ) الحركة الصهيونية ٣٤
ب) الدولة العثمانية ٣٧
ج) الانتداب البريطاني ٣٧
د) الدور الامريكي ٣٨
هـ) هيئة الامم المتحدة ٣٩

ثانيا: العوامل المحلية ٤٥
١) العوامل الداخلية العربية ٤٦
٢) العوامل الداخلية الفلسطينية ٤٧
٣) المقاومة الفلسطينية ٤٨

الفصل الثاني: تعدد الرؤيا بالنسبة للاجىء الفلسطيني ٥١
١) الرؤيا الفلسطينية ٥١
٢) الرؤيا الاسرائيلية ٥٤
٣) الرؤيا القانونية ٥٦

الباب الثالث : دراسة ميدانية:
الظروف المعيشية والسياسية في المخيمات ٦١

الفصل الأول : ارتباط اللاجىء ببلده قبل ١٩٤٨ ٦٣

الفصل الثاني : الوضع الاقتصادي واتجاهات اللاجىء نحو المعيشة في المخيم ٧١

الفصل الثالث : الاتجاهات السياسية لسكان المخيم واثرها على عملية السلام ٧٩

الباب الرابع ٨٧

الفصل الأول : مشاريع حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين ٨٧

الفصل الثاني : رؤيا مستقبلية للاجىء الفلسطيني على ضوء مؤتمر مدريد ١٩٩١ ١٠١

الخلاصة ١٢٠

المراجع ١٢٦

جداول البحث

رقم الجدول		رقم الصفحة
١	مصادر اللجوء وعدد الباحثين عن الحماية الدولية ٣١ ديسمبر ١٩٩١	٢٠
٢	البلد المضيف والبلد الاصلي وعدد الاشخاص الحاصلين على اقامة مؤقتة ٣١ ديسمبر ١٩٩١	٢١
٣	عدد الاشخاص المرحلين داخل بلادهم حسب البلد ٣١ ديسمبر ١٩٩١	٢٢
٤	اللاجئون الفلسطينيون ١٩٥٠ - ١٩٩٢	٤١
٥	العلاقة بين ملكية رب الاسرة ومشاركته في المقاومة قبل ١٩٤٨ في مخيم بلاطة والفارعة ١٩٩٢	٦٤
٦	٪ للعلاقة بين مستوى السكن والملكية الحالية رب الاسرة في مخيم بلاطة والفارعة ١٩٩٢	٦٥
٧	العلاقة بين ملكية رب الاسرة ونوع مشاركته في المقاومة الفلسطينية قبل ١٩٤٨ في مخيم بلاطة والفارعة ايلول ١٩٩٢	٦٧
٨	درجة معرفة ابناء الاسرة الحالية ببلدهم الاصلي قبل ١٩٤٨ في مخيم بلاطة والفارعة ايلول ١٩٩٢	٦٨
٩	هل زار افراد الاسرة الحاليون بلدهم منذ ٦٧ - ١٩٨٨م اصلي قبل ١٩٤٨ في بلاطة والفارعة	٦٩
١٠	العمالة بين اسر سكان المخيم لمن هم فوق ١٨ عام مخيم بلاطة ايلول ١٩٩٢	٧٢
١١	مقدار دخل الاسرة الشهري بالدينار الاردني مخيم بلاطة ايلول ١٩٩٢	٧٣
١٢	٪ للعلاقة بين مستوى السكن وعدد افراد الاسرة في مخيم بلاطة والفارعة ايلول ١٩٩٢	٧٤
١٣	مواقف السكان نحو ترك المعيشة في المخيمين - بلاطة والفارعة ايلول ١٩٩٢	٧٥
١٤	اثر تحسين الوضع الاقتصادي للاسر على البقاء في المخيم - بلاطة والفارعة ايلول ١٩٩٢	٧٦
١٥	اثر الاعتقاد بان المعيشة في المخيم هي واجب وطني بلاطة والفارعة ايلول ١٩٩٢م	٧٧
١٦	٪ لمن ولاء اللاجىء الفلسطيني في مخيم - بلاطة والفارعة ايلول ١٩٩٢م	٨٠
١٧	نسبة عضوية السكان في مخيمي بلاطة والفارعة في الاطر الفلسطينية ايلول ١٩٩٢	٨١
١٨	٪ الذين تعرضوا للضرر ونوع ذلك الضرر في مخيمي الفارعة وبلاطة ايلول ١٩٩٢ (خلال خمس سنوات)	٨٢
١٩	٪ المواقف سكان المخيمين نحو السلام في ايلول ١٩٩٢	٨٣
٢٠	اللاجئون الفلسطينيون داخل وخارج المخيمات حسب الاقطار المضيفة لهم عام ١٩٩٣	١١٥

الإهـــداء

الـــى

روح والـدي الـطـاهـرة

والـى

ارواح جميع الشهداء الزكية التي بتضحياتها من اجل فلسطين حولت ولاول مرة في هذا القرن قضية اللاجىء من طالب رعاية وحماية الى مقاتل من اجل حقوقه، فرض قضيته على العالم.

مدخل لقراءة البحث

هذه الدراسة هي مدخل للتعرف والمراجعة حول ظاهرة اللاجئين بشكل عام ومن ثم دراسة لظاهرة اللاجئين الفلسطينيين من خلال ثلاثة عوامل بهدف استقراء نظرة مستقبلية للاجئين، اضافة للهدف العام وهو تعريف القارىء العربي نظريا وتطبيقيا بظاهرة اللاجئين وابعادها الدولية والمحلية والقانونية. ولغايات الموضوعية الاكاديمية تسعى الدراسة من خلال البحث الميداني التعرف على أحوال بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مع مراجعة موجزة للاجئين الاكراد.

يعتبر الباحث كلا من العوامل الدولية والمحلية عاملين أساسيين، أما الظروف المعيشية والاقتصادية الحالية للاجىء فهي العامل الوسيط، وهذه العوامل الثلاثة مجتمعة تبلور الوصول الى نظرة مستقبلية للاجىء الفلسطيني.

البحث يبدأ بالتعرف على مفهوم اللاجىء وعلى الأسباب العامة لنشوء ظاهرة اللجوء، ومشاريع الحلول العامة التي اقترحت، والبعد التاريخي والانساني والقانوني لهذه الظاهرة.

إن العنصر الاساسي في الدراسة هو اللاجىء الفلسطيني وبشكل خاص ظروفه الحالية. وتمت دراسة العامل الثالث وهو الظروف المعيشية والسياسية له، فقد تم اجراء دراسة ميدانية لمخيمين للاجئين الفلسطينيين. وتهدف الدراسة الميدانية التعرف على ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي: عمق ارتباط اللاجىء بوطنه الاصلي، ثم وضعه الاقتصادي والسكني، ثم فاعلياته السياسية.

ومن خلال هذه الأمور، تسعى الدراسة الى القاء الضوء على العامل الناتج وهو مستقبل اللاجىء الفلسطيني. وجدير بالملاحظة ان الدراسة لم يتم وضعها في اطار نظري، علما ان الباحث اراد استخلاص بعض العناصر من النظرة التوازنية واخرى من النظرة الصراعية بأمل ان يتمكن في دراسة لاحقة من التوصل الى اطار نظري ينقل هذا البحث من موقعه الحالي "كمدخل" الى موقع جديد يساعد على فهم شمولي لظاهرة اللاجئين!

الباب الأول

الفصل الأول : من هو اللاجىء

لمحاولة الاجابة على هذا التساؤل علينا ان نبحث الجوانب التالية:
١- اللجوء في المجتمع العربي الاسلامي. ٢- الخلفية التاريخية لتطور هذا المفهوم بهيئة الامم المتحدة. ٣- الايجابيات المترتبة على قرارات هيئة الامم لحماية اللاجىء. ٤- السلبيات المترتبة على قرارات هيئة الامم لحماية اللاجىء. ٥- الحلول الدولية لمشكلة اللاجىء.

١. اللجوء في المجتمع العربي الاسلامي

يقول غسان الارناؤوط ١٩٨٧ ان منح المأوى والحماية كانت جزءا من المثل الاعلى الاخلاقي عند العرب في الصحراء. ومن يخترق ذلك المثل الاعلى يتعرض للاذى والازدراء، حيث كانت تنتشر في الصحراء اماكن مقدسة كثيرة ومناطق حرام تمنح حق اللجوء لاي انسان يدخلها. وكان أهم هذه المجارم يقع في مكه وهو "الحرم" فكان كل من يدخله يمنح الامان على سلامته الجسدية او ما يمس حريته الشخصية. وكان البدو يشعلون النار قرب مضاربهم ليستدل بها المسافر الضال حيث كانت نجدة الغريب فوق كل اعتبار.

والمطلع على الشريعة الاسلامية من مصدريها "القرآن الكريم" او "الحديث الشريف" يجد ان مفهوم الامان للاجىء يقوم على اساسين (الارناؤوط من ١٨-٢٠) اولهما:

> ضمان ملجأ فوري للمستأمن، وثانيهما عدم رد المستأمن الى بلده الا بعد ان تتوفر الخصائص اللازمة لحمايته وارجاع حقوقه له.

حيث يقول الله تعالى في سورة التوبة آية ٦:

> "وان احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه".

ويقول الرسول "صلعم":

> من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن القى سلاحه فهو آمن، ومن اغلق بابه فهو آمن".

والاسلام من حيث المبدأ يوفر الامان لمدة سنة ويكسب المستأمن الحرمه هو وأمواله وحتى جنسيته وله الحق في التمتع بحقوق معينة مثل مزاولة نشاط تجاري والزواج ...الخ واذا اراد البقاء بعد السنة عليه ان يوافق على الدخول في فئة الذميين وبذلك يكسب الحماية الدائمة.

٢. الخلفية التاريخية لمفهوم اللاجىء

ظاهرة اللجوء هي مشكلة عالمية من حيث خصائصها وتبعاتها. لذا نجد هناك مؤسسات عالمية رسمية وتطوعية اخذت على عاتقها تقديم المساعدات المادية والحماية القانونية للاجىء. وهذه الاخيرة يتم تحقيقها من خلال اتفاقيات دولية اهتمت بالاضافة للحماية بمكانة اللاجىء.

مفهوم اللاجىء منذ ١٩٢٦ حتى ١٩٤٦ كان الاهتمام باللاجىء موجها نحو قضايا لجوء خاصة محددة. يقول ملندار Melandar (١٩٨٨) انه حتى عام ١٩٢٦ كان اللاجىء هو السوفياتي الذي لم يعد يتمتع بحماية الاتحاد السوفياتي ولم يتمكن بعد من الحصول على جنسية اخرى. وفي عام ١٩٢٦ كان المقصود باللاجىء هو الالماني الذي ترك بلاده ولكنه استثنى الشخص الذي ترك المانيا لقناعات ومصالح فردية اي يتم اقرار من هو اللاجىء على اسس فردية والعامل المقرر هو الدوافع التي ادت الى اللجوء.

في عام ١٩٤٣ اصبح تعريف اللاجىء اشمل من حيث البقعة الجغرافية وتحديد الدافع لترك الوطن. فأصبح كل شخص اضطر لترك بلده نتيجة للحوادث في اوروبا بسبب الخطر على حياته او حرياته لكونه ينتمي لعرق معين او دين او معتقدات سياسية وهذا هو الذي يستحق الحماية.

في عام ١٩٥١ وضعت هيئة الامم ميثاقها المتعلق بتعريف وحقوق اللاجىء والذي تمت صياغته بسبب هجرة الملايين من الاوروبيين بعد الحرب ولكن تم تعديل هذا الميثاق ببروتوكول عام ١٩٦٧ حيث تم الغاء التاريخ الذي بموجبه يمنح اللاجىء حقوقه.

وميثاق ١٩٥١ يعرف اللاجىء:

ان كل من وجد خارج البلاد التي يحمل جنسيتها نتيجة لاحداث وقعت قبل الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٥١ وسببت خوفا له / ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه او دينه او جنسيته او انتمائه الى فئة اجتماعية معينة او بسبب آرائه السياسية ولا يستطيع او لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف. او كل من لا جنسية له وهو خارج بلد اقامته السابقة ولا يستطيع او لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة الى ذلك البلد.

وفي بروتوكول ١٩٦٧ تم الغاء التاريخ المحدد واصبح يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذي ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية بصرف النظر عن التاريخ المحدد بأول كانون الثاني/يناير ١٩٥١. وفي عام ١٩٦٩ تبنت الدول الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية OAU مفهوما جديدا لمفهوم اللاجىء يتمشى مع الحاجات المستجدة في افريقيا. وهذا المفهوم يصف اللاجىء:

بأنه كل شخص ترك بلده نتيجة لعدوان خارجي، احتلال، سيطرة اجنبية او لحوادث ادت الى احداث اضطراب في النظام العام في جزء او في كل وطنه واجبر نتيجة لذلك على ترك موطن سكنه ويجد مأمنا في بلد آخر خارج بلده الاصلي.

وهناك نوع آخر من اللاجئين لا تنطبق عليهم التعريفات: هم من اطلق عليهم الغرباء "Aliens" وهم اللاجئون بحكم وضعهم الفعلي "De-Facto" وهؤلاء لا يواجهون خوفا حقيقيا من ان يتم اضطهادهم ولكن لا يستطيعون العودة الى بلدهم الأصلي بسبب ظروف سياسية مضطربة تمر بها بلدانهم الاصلية. وبمثل هذه الظروف تم اعطاؤهم حقا مشروطا لدخول تلك الدول مثل الدنمارك والسويد وهولندا.

مما سبق يتضح انه يمكن تصنيف اللاجئين الى نوعين :

- الاشخاص الذين اجبروا على ترك بلدهم الأصلي لخوفهم الحقيقي من الاضطهاد.
- الاشخاص الذي اجبروا على ترك بلدهم الاصلي لاسباب سياسية وغيرها.

٣. ايجابيات قرارات هيئة الامم المتحدة لحماية اللاجىء

لم تلتزم جميع الدول بمعاهدة ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ بل فقط سبعة وثمانون دولة من أصل مئة وخمسين دولة. ولكن وفي كثير من الحالات نجد ان دولا من التي لم تلتزم بالمعاهدة والبروتوكول المذكورين كانت تراعي تنفيذ مضمونها. ومن الايجابيات التي اشارت اليها كاتلين نيولند ١٩٨١:

١. لا يجوز اجبار اللاجىء على العودة الى بلده التي فر منها.

٢. حتى في حالة وجود ادلة قانونية كافية لاخراجه من الدولة المضيفة يجب منحه مدة كافية حتى يتقدم بطلب لدولة اخرى تقبله وتمنحه الحماية.
٣. اعطاء اللاجىء الحق في الحصول على هوية شخصية ووثائق سفر.
٤. على الدولة المضيفة تسهيل عملية استيعابه وجعل الحياة طبيعية له.

هذا وقد قامت هيئة الامم المتحدة باعطاء الصلاحية للمفوضية العليا لرعاية اللاجئين "UNHCR" للقيام بما يلي :

- مساعدة الاشخاص الذين تم ترحيلهم حتى ضمن حدود بلدهم الاصلي.
- يمكن للهيئة العليا الاستمرار بالمساعدة للاشخاص الذين تم اعادتهم لبلدهم الاصلي حتى يتمكنوا من الاعتماد على انفسهم.

٤. سلبيات قرارات هيئة الامم المتحدة على اللاجىء

هناك اجراءات قد تواجه اللاجىء حتى يتم قبوله لدى دولة اخرى قد لا تقل صعوبة ومرارة عن حالة الاقتلاع التي اضطرته لترك موطنه الاصلي. وتلك الصعوبات تعود الى أن الشرطين الاساسيين اللذين يجب ان يتصف بهما اللاجىء حسب بروتوكول ١٩٦٧ وهما: الخوف الحقيقي الذي دفع الشخص لترك بلده، والاضطهاد الذي واجهه اللاجىء في بلده الاصلي. هذان الشرطان لم يتم تعريفهما بدقة وترك تعريفهما للدولة المضيفة مما يعطي الدولة التي يرغب اللاجىء باللجوء اليها الحرية في قبوله او عدم قبوله.

كما لوحظ ان ميثاق ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ - اللذين يعتبران الاساس في الحماية والحفاظ على مكانة اللاجىء - بعيدان عن الكمال كأدوات قانونية تهتم باللاجىء وذلك:

أ- لانه لم يتم توقيعهما والاعتراف بهما الا من ٧٨ دولة من اصل ١٥٠ دولة في العالم.
ب- لانه تم اعدادها للحالات الفردية من اللاجئين وهذا يعطي الدول المضيفة الحرية في قبول او عدم قبول الحالات الجماعية من اللجوء.
ج- كما انهما لا يشملان في مضمونهما حماية اللاجىء في داخل بلده بل ينطبقان على اللاجئين الذي اصبحوا خارج بلادهم.
د- كما يفهم من مضمونهما ان المساعدة والحماية تتوقفان في حالة عودة اللاجىء الى بلده او حصوله على جنسية اخرى.

هـ- كما لا تتم مساعدة او حماية اللاجيء الذي استطاع الحصول على مساعدة من قبل مؤسسات دولية اخرى مثل الفلسطينيين حيث تساعدهم وكالة الغوث الدولية.

و- والاهم انه لا يوجد لهذه الانظمة "ميثاق ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧" اي مكانة في القوانين الداخلية حتى للدول التي وافقت عليها واقرتها مما يعيق ويؤخر قبول اللاجيء ويعرضه للكثير من الصعوبات حتى في حالة نية الدولة المضيفة السماح له بدخولها.

٥. مؤسسات لحماية اللاجيء

منذ ١٩٤٣ بدأت هيئة الامم المتحدة تكلف بعض المؤسسات لتقديم المساعدات المالية والحماية القانونية للاجئين حيث تم تأسيس ما اطلق عليه "المؤسسة لاغاثة وادارة وتأهيل اللاجئين "UNRRA" وكانت مهمة هذه المؤسسة تقديم العون ورعاية اللاجئين والاهتمام بهم وتدوين اسمائهم وتنظيم الاحصاءات والعمل على اعادتهم الى موطنهم الاصلي. ويجدر الاشارة الى انه كان هناك حوار حاد بين ما كان يطلق عليه "الاتحاد السوفياتي" والحلفاء حيث كان مطلب الاتحاد السوفياتي اعادة جميع اللاجئين الى موطنهم الاصلي. ولكن رأي الحلفاء الذي تم تبنيه هو ان تتم اعادة فقط من يرغب وأما من لديه مخاوف واقعية تعود لامكانية تعرضه للاضطهاد ونتيجة عرقه او دينه او معتقداته السياسية فله الحق في عدم العودة الى وطنه. وفي عام ١٩٤٦ تم استحداث مؤسسة اللاجئين العالمية "IRO" عوضا عن "UNRRA" والتي اصبحت مسؤولة عن المرحلين واللاجئين. وكانت هذه المؤسسة تهدف لمساعدة اللاجئين الهاربين من الاتحاد السوفياتي. وكانت متخصصة ومستقلة ولها انظمتها واعضاؤها وميزانيتها المستقلة. وان عدد الدول التي انضمت اليها رسميا كان قليلا لانهم لا يريدون ان يصطدموا بالدول الشيوعية علما بأن هناك دول كانت تقدم المساعدة المادية لهذه المؤسسة "IRO" دون ان تصبح عضوا بها.

وفي عام ١٩٥١ تم تأسيس هيئة بديلة للمؤسسة السابقة "IRO" اطلق عليها "المفوضية العليا لاغاثة اللاجئين التابعة لهيئة الامم المتحدة "UNHCR" وكانت هذه الهيئة تعتبر اللاجيء: من تنطبق عليه معاهدة ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧. وبالرغم من ان هذه المؤسسة كانت تعمل بالدول المعترفة بها والموقعة على تنفيذ مبادئها الا انها اصبحت تقدم المساعدة للمرحلين واللاجئين الذين لا يسكنون في الدول المعترفة بهذه المؤسسة وذلك من خلال مكاتب اطلق عليها "Good Offices"

حيث اصبحت هذه المكاتب عبارة عن آلة غير سياسية لتنسيق العمل الدولي من اجل مساعدة اللاجئين. بالاضافة لذلك لم تتقيد الـ "UNHCR" بتقديم المساعدة على اساس فردي وانما شملت تحت رعايتها اللجوء الجماعي بالاضافة انها لم تشترط ادانة الدول المسببة للجوء كما لم يتم التشدد على المعايير التي يتم بموجبها تعريف الاضطهاد لصعوبة التحقق وتحديد المعايير اللازمة لذلك.

وبالاضافة للمفوضية العليا لاغاثة اللاجئين التابعة لهيئة الامم المتحدة "UNHCR" والتي سبق وتم وصف دورها باختصار حسب بروتوكول ١٩٦٧، هناك مؤسسة في اوروبا وهي اللجنة الحكومية لاغاثة اللاجئين "ISM" ومؤسسة في افريقيا وهي مكتب توطين وتثقيف اللاجئين وان كان الوضع في افريقيا من حيث حقوق اللاجئين افضل من غيره.

٦. الدوافع العامة للهجرة القسرية والحلول المقترحة

ان الهجرة القسرية هي التي تشمل كل من اضطر لاسباب سياسية او اقتصادية او اجتماعية لترك بلده وبنظرة فاحصة نجد ان هناك علاقة طردية بين اسباب تلك الهجرة والحلول الملائمة لظاهرة الهجرة. اذ كلما تمت السيطرة والحد من فاعلية ودوافع الهجرة كلما كان علاج المشكلة وحتى امكانية ظهورها أقل. وحيث اتضح ان مشكلة المهجرين اصبحت مواكبة حتى الآن للعنصر البشري ولم تتم السيطرة بعد على مسبباتها، لذا تم بذل جهود انسانية للتخفيف من معاناتها وايجاد حل لتلك المشكلة.

اسباب الهجرة

هناك عوامل خارجية واخرى محلية لها اثر على اجبار الشخص او الاشخاص على ترك بلادهم، علما بأن تلك العوامل متداخلة ويؤثر كل منها على الآخر. واذا اطلعنا على ما اورده زولبرغ "Zolberg 1985" وكاتلين "Kathlean 1981" لامكننا ان نلخص العوامل الداخلية والخارجية بما يلي :

١. النمو السكاني وخاصة في الدول النامية مما يزيد الفقر وبالتالي يدفع لايجاد اماكن بديلة.

٢. التخلف في بعض الدول قد يؤدي الى حكم ديكتاتوري قد يصب نقمته على فئة عرقية او سياسية مما يؤدي الى هروب تلك الفئة من الناس.
٣. عدم المساواة في توزيع الثروة في داخل بعض المجتمعات الى الحد الذي يضطر معه البعض للهجرة للضائقة التي تحل بهم، او لتغيرات اجتماعية فجائية لا يستطيع البعض تقبلها فيهاجر.
٤. المنافسة العالمية على الارض وعلى المواد الخام مما يدفع للقتال وهجرة قسم من الناس نتيجة لذلك.
٥. النزاعات على ترسيم الحدود بين الدول يؤدي الى نزاعات يضطر البعض على اثرها للهجرة.
٦. الهجرة التي تصاحب انشاء دول حديثة، حيث تكون هذه الدول على حساب السكان الاصليين، كما تم بالنسبة للفلسطينيين عند انشاء دولة اسرائيل حيث اضطر ثلاثة ارباع السكان الفلسطينيين للهجرة.
٧. السياسات الاقتصادية الاستعمارية التي تؤدي الى نقل جزء من سكان بلد الى بلد آخر او من منطقة الى منطقة اخرى داخل البلد الواحد.
٨. عامل الجذب "Pull Factor" الذي اشار اليه زولبرغ وغيره والذي بموجبه يجد البعض نفسه قد جذب لبلد آخر للمكاسب المنتظرة في حالة وصولهم الى بعض الدول الغنية.

الحلول المقترحة

والمعيار الأمثل لحل المشكلة هو ما يقوله سيلز(١) "ينتهي وضع الشخص كلاجىء عندما يستطيع كسب قوته وايجاد مكان دائم لسكناه، وحصوله على جنسية تمكنه من الحصول على حقوقه كامله من السكان الذين يعيش بينهم في المنفى او تتم اعادته لوطنه الاصلي".

١) لقد اظهر جيجار جلبرت ١٩٨٧ ان الحلول المقترحة قد اختلفت من قارة الى اخرى حيث تبين ان ما توصلت اليه التجربة الاوروبية في هذا المجال يختلف عما توصلت اليه التجربة الافريقية والاسيوية.

---

(١) الموسوعة العالمية المجلد ١٣.

قام الاوروبيون بتوجيه انتقادات لهيئة الامم المتحدة لفشلها في اتخاذ قرارات محددة وملزمة حول حماية اللاجىء وما يطلق عليه "Territorial Asylum" حيث قرر المؤتمر الاوروبي في ٣٠ سبتمبر ١٩٧٨ بتوصية رقم ٨٤٢ انهم يأسفون لعدم تمكن هيئة الامم المتحدة في مؤتمرها في جنيف ١٩٧٧ من اتخاذ قرارات محددة حول حماية اللاجىء. كما اشاروا الى انه لا يمكنهم التوصل الى نتيجة صلبة لحماية اللاجىء ان لم يتم التوصل الى اتفاقية على مستوى دولي. وكل ما تم اعتماده عند الاوروبيين هو ما توصلوا اليه في مؤتمرهم في ٧ اكتوبر ١٩٧٧ وبتوصياته رقم ٨٦٧ والتي تفيد انهم يؤكدون على اتجاهاتهم المتحررة نحو الاشخاص الذين يطلبون الحماية في بلادهم، بالاضافة الى انتقادات المؤتمر المنصب على فشل هيئة الامم المتحدة بهذا الخصوص.

(٢) اما الدول الافريقية فهي الوحيدة التي توصلت الى توصية مقنعة لحماية اللاجىء حيث كانت توصية المؤتمر العام الافريقي تؤكد على عدم رفض اي لاجىء يتقدم بطلب اللجوء وخاصة اذا كان الشخص او الاشخاص على حدود الدولة التي يود دخولها. كما يمنع طرد اي لاجىء من الدول الافريقية المضيفة.

(٣) اما الدول الاسيوية فكانت جهودها بهذا الخصوص محدودة، الا ان هناك التصريح الذي تم في مانيلا ١٩٨٠ اكد على الاهمية الاساسية للمبادىء التي تعتني بحماية اللاجىء ومراعاة عدم الاكراه في اخراج اللاجىء من الدول المضيفة.

(٤) أما التوجهات النظرية لحل مشكلة اللاجىء فيمكن وضعها في أربعة مناهج كما بينها معظم الكتاب ومنهم كاتلين ١٩٨١ فهي :

أ- العودة الطوعية للبلد الاصلي وهو الحل المثالي للاجىء وللدول المضيفة، حيث يعتبر الحل الامثل من حيث متطلبات اللاجىء النفسية والاجتماعية والمادية الا انه الاصعب من النواحي السياسية التي اضطرت اللاجىء للمغادرة وترك بلده.

ب- التوطين في البلد المضيف الاول، ويعتبر الاسهل بعد الحل الأول ولكنه يعتمد في تنفيذه على المكان الذي اختاره اللاجىء من حيث تقبلهم له بالاضافة للثقافة الجديدة وامكانيته في التكيف معها. وبشكل عام فهذا الحل يعتمد بشكل رئيسي على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة.

ج- التوطين في البلد المضيف الثاني في حالة عدم استمراره لسبب من الاسباب في البلد الأول ولم يتم ارجاعه الى بلده الاصلي كما في الحل الأول فلا بد من الاسلوب الثالث بالرغم من انه مكلف من الناحية المادية والوقت اللازم لتوطين اللاجىء وخاصة اذا ما راعينا المعاناة التي يمكن ان تواجه اللاجىء بسبب ذلك كله.

د- وأما الاقتراح الأخير الذي طالب بأن كل دولة تساهم بحل اكثر عدلا هو ان تساهم كل دولة بقبول عدد من اللاجئين يتناسب مع دخلها القومي "GNP" الا ان مثل هذا الاقتراح لم يتم الاتفاق على قبوله وتطبيقه بعد.

الفصل الثاني : اللاجئون ظاهرة عالمية

يمكن بحث هذا الموضوع من خلال التعرف على حجم المشكلة وشموليتها عالميا، ومن ثم القاء ضوء على ابعادها الانسانية والتاريخية والقانونية. كما سيتم القاء ضوء على العوامل الدولية والمحلية التي ادت الى ظهور مشكلة اللاجئين الاكراد والفلسطينيين وذلك لمعرفة كيف استطاعت العوامل الخارجية الدولية استغلال ضعف البناء الاجتماعي لبعض المجتمعات مما أدى الى اخراج جزء من شعوبها وليصبحوا لاجئين. آملا بذلك ان اعطي فكرة سريعة عن العمق العالمي لظاهرة اللجوء والتقصير العالمي لمعالجة هذه الظاهرة سواء كان ذلك لتعقيدها وثقل اعبائها، ام لكبر حجمها وتكلفتها الباهظة. والأهم من ذلك لان حلها يتعارض مع مصالح بعض الدول الكبرى التي قد تكون مشكلة اللاجئين اصلا قد ظهرت من اجل اشباع تلك المصالح الاستعمارية.

١. حجم ظاهرة اللجوء وشموليتها

ان في مراجعة الجداول الثلاثة التالية مدخلا موضوعيا للاطلاع على حجم وانتشار ظاهرة اللجوء عالميا. ويمكن تقسيم اللجوء الى ثلاثة اصناف بناءا على مجلة المسح الدولي للعام ١٩٩٢ "World Refugee Survey 1992" :

- اللاجئون الذين حصلوا على حماية وسكن دائمين.
- اللاجئون الذين حصلوا على اقامة مؤقتة واطلق عليهم اسم الغرباء.
- المهجرون داخل بلادهم، اما نتيجة صراعات داخلية او لاعادة توزيع سكاني داخل البلد.

فالنتيجة العامة التي يمكن التوصل اليها من الجداول التالية ان عدم الاستقرار السياسي والتقلبات المفاجئة في العالم لا زالت مستمرة ولها اثرها الواسع على عدم الاطمئنان المؤدي الى الهجرة. وبالتالي فان ظاهرة خرق حقوق الانسان والاضطهاد هما من الظواهر العامة التي لا زال يعاني منها الانسان.

جدول رقم ١

مصادر اللجوء وعدد الباحثين عن الحماية الدولية
٣١ ديسمبر ١٩٩١

البلد المصدر	العدد	البلد المصدر	العدد	البلد المصدر	العدد	البلد المصدر	العدد
افغانستان	٦٦٠٠٨٠٠	اندونيسيا	٦٩٠٠	الصين	١١٤٠٠٠	تشاد	٣٤٨٠٠
فلسطين	٢٥٢٥٠٠٠	سيريلانكا	٢١٠٠٠٠	كولومبيا	٤٠٠٠	السنغال	٢٧٦٠٠
موزمبيق	١٤٨٣٥٠٠	بورندي	٢٠٨٥٠٠	يورما	١١٢٠٠٠	نيكاراغواي	٢٥٤٠٠
اثيوبيا	٧٥٢٤٠٠	روندي	٢٠٣٩٠٠	زائير	٦٦٧٠٠	بوهتان	٢٥١٠٠
صوماليا	٧١٧٦٠٠	السودان	٢٠٢٥٠٠	موريتانيا	٦٦٠٠٠	السلفادور	٢٤٢٠٠
ليبيريا	٦٦١٧٠٠	سيراليون	١٨١٠٠٠	بنغلادش	٦٥٠٠٠	افريقيا الجنوبية	٢٣٧٠٠
انغولا	٤٤٣٢٠٠	الصحراء الغربية	١٦٥٠٠٠	لاوس	٦٣٢٠٠	توغو	١٥٠٠٠
كمبوديا	٣٩٢٧٠٠	فيتنام	١٢٢٦٥٠	مالي	٥٣٠٠٠	يوغندا	١٤٩٠٠
العراق	٢١٧٥٠٠	يوغوسلافيا	١٢٠٠٠٠	ايران	٥٠٠٠٠	سورنام	٩٦٠٠
				غواتيمالا	٤٦٧٠٠	هايتي	٦٩٥٠

المصدر: World Refugee Survey 1992

يلاحظ من القائمة اعلاه ان هناك ثمانية وثلاثون دولة في العالم تم خروج لاجئين منها بلغ عددهم في عام ١٩٩١ ما يزيد عن ١٦ مليون نسمة. وهذا يشير بوضوح لكبر حجم مشكلة اللاجئين عالميا.

جدول رقم ٢

البلد المضيف والبلد الاصلي وعدد الاشخاص الحاصلين على اقامة مؤقتة
٣١ ديسمبر ١٩٩١

البلد المضيف	البلد الاصلي	العدد	البلد المضيف	البلد الاصلي	العدد	البلد المضيف	البلد الاصلي	العدد
الاردن	فلسطين	٧٤٠,٠٠٠	اوغندا	راوندي	١٢٠,٠٠٠	الكمرون	تشاد	٣٥,٠٠٠
ايران	العراق	٥٠٠,٠٠٠	مصر	فلسطين	١٠٠,٠٠٠	بيليز	اواسط امريكا	٢٨,٠٠٠
مكسيكو	اواسط امريكا	٣٤٠,٠٠٠	تركيا	ايران	١٠٠,٠٠٠	السلفادور	اواسط امريكا	٢٠,٠٠٠
بنغلادش	باكستان	٢٦٠,٠٠٠	الكويت	فلسطين	٨٠,٠٠٠	نيكاراغواي	اواسط امريكا	١٦,٠٠٠
غواتيمالا	اواسط امريكا	٢٥٠,٠٠٠	كوستاريكا	اواسط تركيا	٨٠,٠٠٠	الباكستان	الهند	١٠,٠٠٠
الولايات المتحدة	سلفادور واخرى	٢٠٠,٠٠٠	هندوراس	اواسط امريكا	٥٠,٠٠٠	النمسا	يوغوسلافيا	٨,٠٠٠
بورندي	راوندي	١٨٧,٠٠٠	هنغاريا	يوغوسلافيا	٤٥,٠٠٠	ليسوتو	افريقيا الجنوبية	٤,٠٠٠
تايلاند	بورما	١٦٠,٠٠٠	لبنان	فلسطين	٤٠,٠٠٠	اليونان	البانيا	٩,٨٠٠

المصدر: World Refugee Survey 1992

بالاضافة لما ظهر في جدول (١) فان جدول (٢) يوضح ان هناك ما يزيد عن ثلاثة ملايين لاجيء حصلوا على اقامات مؤقتة من قبل ٢٤ دولة مضيفة لهم.

أما القائمة الأخيرة فتظهر مدى انتشار ظاهرة المرحلين داخل بلادهم إما بسبب صراعات داخلية او لاعادة توزيع السكان. وهؤلاء بالعادة لا تندرج عليهم "حقوق المساعدة" من المؤسسات الدولية. وبالرغم من ان عددهم يظهر في القائمة التالية حوالي ٢٢,٣٠٠,٠٠٠ الا ان عددهم الحقيقي يفوق ذلك بكثير.

جدول رقم ٣

عدد الاشخاص المرحلين داخل بلادهم حسب البلد
٣١ ديسمبر ١٩٩١

البلد	العدد	البلد	العدد	البلد	العدد	البلد	العدد
السودان	٤,٧٥٠,٠٠٠	بنما	١٠,٠٠٠	راوندي	١٠٠,٠٠٠	الهند	٨٥٠,٠٠٠
افريقيا الجنوبية	٤,١٠٠,٠٠٠	اثيوبيا	١,٠٠٠,٠٠٠	هندوراس	٧,٠٠٠	السلفادور	٤٠٠,٠٠٠
افغانستان	٢,٠٠٠,٠٠٠	بورما	١,٥٠٠,٠٠٠	لبنان	٧٥٠,٠٠٠	نيكاراغواي	٣٤٥,٠٠٠
موزمبيق	٢,٠٠٠,٠٠٠	صوماليا	١,٥٠٠,٠٠٠	العراق	٧٠٠,٠٠٠	اوغندا	٣٠٠,٠٠٠
الفلبين	١,٠٠٠,٠٠٠	الاتحاد	٩٠٠,٠٠٠	سيريلانكا	٦٠٠,٠٠٠	قبرص	٢٦٨,٠٠٠
ويرو	٢٠٠,٠٠٠	السوفياتي		يوغوسلافيا	٥٥٧,٠٠٠	هاييتي	٢٠٠,٠٠٠
سيراليون	١٤٥,٠٠٠	انغولا	٨٢٧,٠٠٠	ليبيريا	٥٠٠,٠٠٠	غواتيمالا	١٥٠,٠٠٠
		كامبوديا	١٨٠,٠٠٠	كولومبيا	١٥٠,٠٠٠	تركيا	٣٠,٠٠٠

المصدر: World Refugee Survey 1992

من الجداول الثلاثة السابقة يتضح مدى حجم ظاهرة اللجوء والمرحلين حيث يبلغ العدد الاجمالي من كلتا الحالتين حوالي اربعين مليون شخص من حوالي اربعين دولة وتم قبولهم بشكل او بآخر من قبل اربعة وعشرين دولة اي ان هناك ما يقارب اربعة وستين دولة قد تأثرت بظاهرة اللاجئين.

٢. العمق الانساني العالمي لظاهرة اللجوء

اتضح ان ظاهرة اللجوء هي نتيجة لعوامل خارجية واخرى داخلية. تلك العوامل كانت تاريخية او سياسية او اقتصادية او دينية او نتيجة لايديولوجيات متصارعة "Baker 1988" وسواء أكانت هذه العوامل منفردة او مجتمعة فهي تعمل لاجبار الشخص او الاشخاص على الهروب من بلادهم خوفا من التعذيب او الاضطهاد او السجن او حتى الخوف من الموت باحثين عن بلد آخر يوفر لهم الامان، هذا الخوف الذي يمر به اللاجىء خلال جميع المراحل المؤدية لهجرته ابتداء بشعوره بالتهديد مارا باتخاذ القرار على الهروب، وأثناء عملية الهروب الى ان يصل الى بلد يشعره بالامان، ومن ثم خلال سكنه بالمخيمات وبعد خروجه من المخيمات وما يعانيه من متطلبات الحياة الى المرحلة الأخيرة وهي ما بعد التوطين ومقدرته على التكيف مع ظروف ثقافية جديدة كل ذلك يؤدي الى شعور اللاجىء بالغربة، هذا الشعور يعود إما لاسباب موضوعية او ذاتية:

أ. الاسباب الموضوعية: هي خسارته لاملاكه، لبيته، لعمله، لدوره ومكانته الاجتماعية، لاسلوب الحياة التي اعتاد عليها في وطنه، وحتى لغته تصبح غريبة.

ب. العوامل الذاتية: التي تشعره بالغربة فهي فقدانه لهويته وبالتالي فقدانه الثقة بالنفس وبالآخرين وعدم الاحترام الذاتي "Baker".

ولتكون الصورة اكثر وضوحا من الناحية الانسانية سنورد هذا الوصف الذي كتبه أحد الباحثين في مأساة اللاجئين اليهود في شرق اوروبا "Baker".

> "حتى تعي تجربة اللجوء فكر بانهار وجداول الدموع التي ذرفت ... بالدماء والأطراف التي كسرت وبترت ... بالاجسام العارية والاقدام الدامية ... بصراخ الاطفال ... بالروائح الكريهة والاماكن الوسخة ... بالبرد القارس والجوع المتزايد ... بالبؤس المتنامي في قلوب الملايين".

أما التجربة الاخرى التي رواها لاجىء فلسطيني "ابو سريس" من مخيم الفارعة فقد قال:

> "كنا بشرا وفجأة اصبحنا حيوانات برية ... خرجنا من قريتنا "الكفرين" ... من بيوتنا، من حاراتنا من مزارعنا، واذا نحن فجأة في البراري نسكن في جبال "ام الفحم" في المغاور وتحت الشجر وعندما بدأ الشتاء انتقلنا الى الغور حيث توقعنا الدفء فاذا البعوض والقاذورات تجبرنا على الانتقال الى الفارعة قرب ينبوع ماء ... تماما كالحيوانات البرية في تنقلها طلبا للماء والحياة ... كانت مساعدات وكالة

الغوث لا تكفينا اكثر من عشرين يوما في الشهر، لذا كان سكان المخيم عندما يشاهدون سيارات المؤونة قادمة عن بعد كانوا يستعدون لاستقبالها كاستعدادهم لاستقبال عروس ... ما اصعبها من ايام وأنت خائف ان لا تجد حتى رغيف خبز لابنائك، وما أذلها وأنت تتناول المؤونة بعد ان كنت سيدا في بيتك ومرزعتك. أليس هذا هو الذل بعينه ؟!!"

٣. الابعاد التاريخية لظاهرة اللاجئين

اول مجموعة وقعت ضحية للطرد هم يهود اسبانيا حيث تم طرد ما يتراوح بين ١٢٠,٠٠٠ - ١٥٠,٠٠٠ نسمة ١٤٩٢م وبالرغم من مساهمة هذه الطائفة في اثراء الطبقات الحاكمة في اسبانيا، الا انه ولاعتبارات سياسية تم اجلاء كل يهودي لم يقبل ان يتخلى عن ديانته ويعتنق المسيحية (زولبرغ ١٩٨٣) كما تم في عام ١٥٥٠ اتخاذ قرار بالتخلص من جميع المسلمين الذين لم يقبلوا التنازل عن دينهم واعتناق المسيحية، فتم اجلاء ٢٧٥,٠٠٠ مسلم من اسبانيا حتى عام ١٦٠٩م وتم انزالهم في الشواطىء الشمالية لافريقيا. بعد ذلك قامت اسبانيا بترحيل ١١٥,٠٠٠ بروتستنتي كانوا يعيشون في الاراضي المنخفضة ويشكلون ١٤٪ من السكان وكان لهم دور اقتصادي بارز واعتبر التخلص منهم تدميرا لاقتصاد تلك المنطقة، الا ان الاعتبارات السياسية كانت هي العامل الموجه والاهم في السياسة الاسبانية.

كما قام الانجليز بتهجير دفعات استمرت حتى القرن الثامن عشر، عرف من تلك المجموعات الهجرة الـ "Puri-tan" بريطانية والكويكرز "Quakers" والاسكتلنديين وكان ذلك في عام ١٧٤٥م. ولكن اكثر من عانى على يد الانجليز هم الايرلنديون حيث تم طردهم من بلادهم على دفعات في اواخر القرن السادس عشر الى اسبانيا وفرنسا وامريكا الجنوبية. كما تم في اواخر القرن الثامن عشر طرد اعداد كبيرة من الايرلنديين الكاثوليك.

أما في فرنسا فقد طرد البروتستنت بالرغم من المعاهدات التي تم التوصل اليها في عام ١٥٩٨م الا انه في عام ١٦٢٠ تم سحق المدن وحرمان البروتستنت من حقوقهم السياسية وعندما حاول لويس محاصرتهم واجبارهم على اعتناق الكاثوليكية استطاع ٢٠٠,٠٠٠ منهم الهرب وكان ذلك عام ١٧٩٥م.

وفي القرن العشرين كان للثورة الصناعية والدول الامبريالية دور كبير في الكثير من موجات الهجرة في العالم الثالث، فالدور الاستعماري ظهر اما بشكل

مباشر وذلك بتهجير اعداد كبيرة من العمال للعمل في المناجم او باسواق الرقيق التي استعملت لبيع العبيد بعد تهجيرهم من بلادهم. أما الدور غير المباشر للدول الاستعمارية فكان بتعميق الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب النامية حيث التناقضات الثقافية والخلافات العرقية الموجودة اصلا في تلك البلاد، واستخدام سياسة "فرق تسد" بين تلك الشعوب "Clifford Qeerts 1973". لذا وعندما احست شعوب تلك الدول بالظلم وحاولت الحصول على استقلالها لعبت ثلاثة عوامل على نشوء الخلافات بينهم ادت لموجات من الهجرة:

- ان العلاقات الدولية اصبحت متداخلة بحيث لا يمكن فصل حادث في بلد ما عنه في بقية البلاد وبشكل اوضح وجدنا ان الاتحاد السوفياتي يأخذ دور المؤيد لاي ثورة ضد الاستعمار والولايات المتحدة كانت تأخذ دور المقاوم لكل حركة تحرر. هذا كان يستوجب تدخل المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي مما كان يؤجج نار الفتنة في تلك الدول وبالتالي يؤدي في كثير من المناسبات لهجرة اعداد كبيرة من السكان.

- ان نشوء دولة قومية في اي منطقة كان يؤدي الى محاولة توحيد ثقافي، وهذا كان يتطلب في كثير من الاحيان اجلاء او هروب طائفة او مجموعة عرقية معينة، وأوضح مثال هو لجوء ٧٥٠,٠٠٠ فلسطيني في عام ١٩٤٨ نتيجة تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين، وانشاء دولة بنغلادش ومحاولة انفصال ارتيريا عن اثيوبيا ادى الى خروج اعداد كبيرة من اللاجئين.

- ان قلة موارد تلك الدول وعدم تمكنها من تلبية حاجات السكان وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية يدفع بعض القادة الى استعمال الاسلوب الديكتاتوري كوسيلة للسيطرة على الوضع والتصدي للتحديات الخارجية. ولكن في الغالب كانت النتائج عكسية "Suhrke 1988"، تؤدي الى ضعف وتفكك تلك الشعوب، ووجود فروق شاسعة بين فئات السكان اقتصاديا واجتماعيا وبالتالي الى هروب العديد من سكانها. وكأمثلة على ما بيناه اعلاه نلاحظ ان ثورة المكسيك ١٩١٠ ادت الى هجرة اعداد كبيرة من اللاجئين، والصراع الذي حصل في كامبوديا، فيتنام، اثيوبيا وايران وافغانستان وكوبا ونيكاراغواي جميعها ادت الى خروج اعداد كبيرة من اللاجئين.

٤. مراجعة قانونية لظاهرة اللاجئين

مما سبق اتضحت ابعاد المأساة التي يعاني منها اللاجئون، ولكي تكتمل الصورة لا

بد من ان نلقي نظرة على البعد القانوني الذي يوضح الابعاد العالمية لمعالجة ومواجهة مأساة اللاجئين.

بالنسبة لميثاق الامم المتحدة ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ "سبق وتم شرح ابعادهما" فأول تقصير فيهما انهما لا يشملان فئة المرحلين داخل البلد الواحد ضمن الفئات التي يحق لها الانتفاع بحمايتهما ومساعدتهما ولا فئة الهاربين خارج بلادهم بسبب خوفهم من الحروب او الاضطرابات "Stein: 1986" وأكثر من ذلك نجد ان المعاهدة تعطي للدول المضيفة فقط الحق في منح اللجوء على ارضها، ولا يوجد ما يجبر تلك الدول على منح هذا الحق. وبالرغم من ان هناك ما يمنع الدول المضيفة من اخراج اللاجيء الا بعد منحه منزلة وايجاد بلد آخر تقبله الا ان اللاجيء لا يستطيع ان يختار او يمنح نفسه اللجوء في اي بلد لا ترغب به. فيبقى بذلك وضع اللاجيء بدون مكانة سياسية. لذا نجد ان من اكبر العقبات التي يواجهها اللاجيء هو المكان الذي يمكن ان يجد به قبولا، وكم من الايام مكث الفيتناميون داخل مركبهم في البحر دون ان يسمح لهم بالنزول في اي بلد، هذه الحادثة لا زالت في الاذهان.

وتحاول بعض الدول تبرير قرارها بعدم قبول اللاجئين بالادعاء بأنها لا تستطيع استيعاب لاجئين ولكن لا تعطي تلك الدول مبررات او معايير مقنعة بموجبها اتخذت مثل هذه القرارات. كما ان هناك دول تظهر بعض الايجابية فتسمح بقبول عدد معين "كوتا" من اللاجئين، ولكن لا توضح كم حجم تلك الكمية. كما انها لا تقبل اللاجئين الا من مناطق معنية من العالم، والأكثر اجحافا بحق اللاجئين ان المساعدات لا توزع بالتساوي، فنجد ان لاجيء اوروبا وجنوب آسيا يمنح مساعدات اكثر من لاجيء افريقيا.

بمثل هذه القوانين التي ينقصها الشمول والعدالة في معاملة اللاجئين كانت تعالج احتياجات اللاجئين المكانية والمادية والنفسية ايضا.

٥. أمثلة واقعية: اللاجئون الاكراد

بعد هذا العرض النظري الذي تم من خلاله معرفة من هو اللاجيء وأسباب اللجوء والحلول المقترحة ومن ثم التعرف على حجم ظاهرة اللجوء بابعادها الانسانية والتاريخية والقانونية. نرى ان نعطي مثالين من الواقع للتعرف على حقيقة اللاجيء.

الأول: سيتم عرضه باختصار وهو عن اللاجئين الاكراد لاعطاء فكرة سريعة عن المعاناة التي يواجهها اللاجىء الكردي واثر العوامل المحلية والدولية في ذلك. ثم سيتم لاحقا عرض مفصل لظاهرة اللاجىء الفلسطيني.

هناك حوالي مليون كردي عراقي اصبحوا لاجئين "حتى نهاية ١٩٨٨" كما ان هناك ايضا حوالي مليون كردي تركي تم ترحيلهم الى الغرب "حتى نهاية ١٩٨٠" وحوالي ٣٨٠،٠٠٠ هاجروا للعمل في اوروبا حتى الآن، ولا زال عدم الاستقرار السياسي الذي يواجهه الشعب الكردي العامل الحاسم في تدفق موجات اللاجئين الاكراد.

أ. وقبل القاء الضوء على العوامل الدولية التي ادت للهجرة الكردية سوف نتعرف على الاكراد وعلى موطنهم وعلى العوامل الداخلية التي جعلت من الاكراد فريسة سهلة لتلك العوامل الدولية.

يبلغ عدد الاكراد حوالي ١٥ مليون نسمة. وهم شعب جبلي يعتمد اقتصاده على الزراعة والماشية. ويقطن الاكراد منطقة سميت "كردستان" وتقع الى الجنوب الشرقي لتركيا متخللة غالبية الجزء الشمالي الشرقي لايران. كما يوجد اكراد في المنطقة الواقعة بين جبال طوروس وحتى غرب السهول الايرانية المرتفعة، ومن جبل ارارات الى اسفل الجبال المتصلة بسهل Mosopotamain ويعود تاريخ الاكراد في هذه المنطقة الى ٤٠٠٠ سنة، وبالرغم من الاختلافات الداخلية بين الاكراد من منطقة الى منطقة ومن قبيلة الى قبيلة الا ان لهم ثقافة مميزة عن جيرانهم مما جعلهم يحسون بهوية خاصة.

- كان الاكراد جزءا من الامبراطورية العثمانية التي حكمت "١٥١٧ - ١٩١٨" حيث بدأت علاقة الاكراد بالاتراك عام ١٥١٤ عندما ساعد الاكراد الاتراك في حربهم ضد الايرانيين وساعدوهم على الانتصار. بعد ذلك حاول الاتراك وضع الاكراد تحت سيطرتهم الكاملة مما أدى الى مقاومة كردية على فترات متتابعة. اشهر هذه الثورات واعنفها كانت عام ١٨٨٠ بقيادة الشيخ عبد الله، ولكن وبمناصرة قبائل كردية خشيت من طموح القائد الكردي الشيخ عبد الله انتصر الاتراك وتم اخضاع ثورة الشيخ.

عند قيام ثورة تركيا الفتاة ١٩٠٨ وعدت هذه الحركة جميع القوميات التي تحت حكم الامبراطورية العثمانية بمنحها تمثيلا مناسبا بالحكم، الا ان هذه الحركة لم توف بوعدها مما دفع الشعب الكردي الى اقامة مؤسسات لتعبر عن شعورها الوطني

وتطالب بالاستقلال الكامل او بنوع من الاستقلال. وحتى عام ١٩١٤ تأسست عدة تنظيمات من قبل الفئة المثقفة الكردية منها:

لجنة لنشر العلم وتعليم اللغة الكردية عام ١٩٠٨، واخرى جميعة اصدقاء كردستان تأسست في استنبول ١٩١٢ وحزب التجديد وكان يهدف الى تطبيق العلمانية، وغيرهم.

وبالرغم من انه تم في عام ١٩١٦ توقيع معاهدة سايكس-بيكو والتي بموجبها تم تقسيم مناطق النفوذ في الشرق الاوسط بين بريطانيا وفرنسا الا ان الفترة بين ١٩١٨ - ١٩٢١ كانت هي الفترة المناسبة لتأسيس الدولة الكردية، حيث كان هناك فراغ سياسي، فالسلطان التركي لم يعد له حكم خارج العاصمة، وكان ضباط الجيش منشغلين في اشباع حاجاتهم الشخصية بعد ان تم تمزيق الجيش التركي، والجيش الايراني كان في حالة تفكك مشابهة لحالة الجيش التركي، وروسيا التي منحت كردستان بموجب معاهدة سايكس-بيكوت تم وقوعها تحت نفوذ السوفيات ولم يعد لها طموح خارج حدودها، حتى بريطانيا وفرنسا اللتان لا تقبلان استقلال كردستان لم تتوفر لديهما الوسائل لمنع ذلك، حتى انهما انسحبتا من انتيبا "Aintab" ومن يُرفا، وكان همهما الوحيد في تلك الفترة كيف يتم استفادتهما من البترول الموجود في المنطقة، لذا حاولت الدولتان ان تتبعا اسلوب المهادنة والمساومة. لكن الاكراد لم يستطيعوا استغلال تلك الفرص لعدم ظهور قادة متحضرين بل كان الاسلوب العشائري القبلي هو الذي يتحكم بتصرفاتهم بالاضافة للصراعات بين العلمانيين والتقليديين بينهم. كما تم انشاء عدة تنظيمات ولجان في اغلب الاحيان متصارعة فيما بينها مما جعل القيادة الوطنية عاجزة عن الوصول لمستوى الاحداث. اضف الى ذلك ان تلك الصراعات لم تكن داخلية فحسب وبعيدة عن التاثير الفرنسي-الانجليزي بل كان لتلك الدولتين دور في تأسيس تلك الاحزاب لتخدم مصالحها. ومن تلك الاحزاب والحركات التي ظهرت بعد معاهدة ١٩٢٨ Mudros Armistic.

- حركة تحرير كردستان وكان هدفها الحصول على استقلال كردستان بالطرق السياسية.
- جميعة الاستقلال الكردي حيث تأسست في القاهرة وهي اول من قام بدور في الانتفاضة الكردية.
- جمعية احياء كردستان وهي من اهم الحركات، وكان هدفها الاستفادة من مبادىء الرئيس الامريكي "ولسون" وهي منح الشعوب حق تقرير المصير. ولكن ظهر الصراع

بين اعضاء الجمعية حيث طالب الشبان بالاستقلال الكامل، واراد الاعيان ان يبقى استقلالهم ضمن الدولة التركية.

ب- أما التأثير الدولي على عدم نيل الاكراد استقلالهم وبالتالي وضعهم تحت حكم ثلاث دول واستمرارهم بالمحاولة للحصول على استقلالهم بالثورات ادى الى هجرة وترحيل الكثير منهم. ومن الاتفاقات الدولية التي توضح الاثر الدولي هذا معاهدة "سفريس" Sevres ١٩٢٠ "كندال ١٩٨٠": حسب معاهدة سايكس-بيكوت كانت الموصل بآبارها الغنية بالبترول من نصيب الانتداب الفرنسي، لكن بريطانيا بعد الدراسة التي اظهرت غنى المنطقة بالبترول بدأت تعمل على ضم الموصل لانتدابها، من هنا قابل السفير البريطاني الجنرال شريف باشا رئيس الوفد الكردي وبحث معه تأسيس دولة كردية مستقلة أما امريكا فأرسلت بعثة "جبرين" التي أرسلت تقريرا للجنة السلام حيث طالبت بتاسيس دولة ارمنية بالجزء الذي كان مقررا ضمه لروسيا القيصرية، ودولة تركية في الاناضول ودولة كردية فقط في حوالي ربع الاراضي الكردية. كما اقترح التقرير ان تكون جميع هذه الدول تحت الحماية الامريكية، بالتالي وافق الفرنسيون على منح الاكراد استقلالهم بعد ان تم حل الخلاف بينهم وبين الارمن عام ١٩١٩ اما مؤتمر سفريس الذي انعقد عام ١٩٢٠ والذي ضم كلا من : بريطانيا - فرنسا - ايطاليا - الولايات المتحدة "كمراقب"، اليابان، ارمينيا، بلجيكا، اليونان، الحجاز، بولندا، البرتغال، رومانيا، الصرب "يوغوسلافيا"، تشيكوسلوفاكيا، تركيا، وممثلين اكراد كمراقبين وكانت نتيجة المؤتمر بما يخص الاكراد ما يلي :

بند ٦٢: بعد ستة اشهر من توقيع هذه المعاهدة يحصل الاكراد على الحكم الذاتي في المنطقة الواقعة الى الشرق من نهر الفرات ولجنوبها ارمينيا التي سيتم تأسيسها، ومن شمالها الجدود التركية السورية Mesopotamia كما تم الاتفاق عليها في بند ١٢٧، ١ ٣،٢ وفي حالة عدم الموافقة بالاجماع على اي بند على جميع اللجان ارجاعه الى حكوماتهم وعلى المعاهدة "ان تقدم الحماية الكافية لجميع الاقليات ومختلف العرقيات. لهذا الغرض تشكلت لجنة من البريطانيين والفرنسيين والايطاليين والايرانيين والاكراد لتقوم بزيارة المنطقة لاجراء التغييرات اللازمة للحدود التركية المتاخمة للحدود الايرانية التي نصت عليها هذه الاتفاقية. (كندال ١٩٨٠: ٤١-٤٢)

بند ٦٣: على الحكومة التركية ان تقبل وتنفذ ما توصي به اللجنتان اللتان اشار اليهما خلال ثلاثة اشهر من اعلامها بالقرارات.

بند ٦٤: بعد مرور عام على تنفيذ هذه الاتفاقية قام الشعب الكردي بالاجماع في المنطقة المشار اليها ودعا مجلس هيئة الامم المتحدة وأعلمه انهم يرغبون بالاستقلال عن تركيا، ووافق المجلس على طلبهم حيث وجد انهم مستحقون هذا الاستقلال، واوصى تركيا بمنحهم استقلالهم واعطاءهم كل الامكانيات والحقوق لتطبيق ذلك الاستقلال، وأما تمويل ذلك فسيكون موضوع لجنة خاصة مكونة من تركيا وقوى الحلفاء الرئيسية وبعد تنفيذ هذا الاتفاق لا يحق لدول الحلفاء الاعتراض على رغبة السكان في منطقة الموصل من الانضمام للدولة الكردية المستقلة حديثا.

أما ملاحظات كندال "١٩٨٠" على هذه الاتفاقية :

أ. بخصوص منطقة الموصل الغنية بالبترول لم يتم ضمها للدولة الكردية المقترحة بشكل فوري بل بعد ان تصبح الدولة الكردية حقيقية واقعة يتم استشارتهم فيما اذا يرغبون بالانضمام أم لا. وحتى لو رغبوا بالانضمام لا يتم ذلك الا اذا وافق مجلس الامن على هذه الرغبة، وفي حالة الفشل على المجلس ان يدعو بريطانيا لفرض انتدابها على المنطقة.

ب. بالحدود المفترضة ببند ٦٢ للدولة الكردية يكون قد استثنى اراض كردية واسعة تقع الى غرب نهر الفرات، وكل هذه المنطقة ستكون ضمن المصالح الفرنسية حسب الاتفاق الذي تم بين فرنسا وبريطانيا وايطاليا، اي ثلث المناطق الكردية ستبقى تحت الانتداب الفرنسي المسيطر على سوريا.

ج. ايضا انشاء الدولة الارمنية الذي تم الاتفاق عليه ببند "٨٩" قسم "٧١" من المعاهدة تم بموجبه وبموافقة الرئيس "ولسون" الذي تخلى عن دعوته بحق الشعب ان يقرر مصيره بنفسه ضم مناطق مأهولة بالاكراد للدولة الارمنية مثل: مسى، ازركان، ينجول، بتليس فان كاراكيسان، وغيرها، اي ثلث آخرين كردستان العثمانية ضم للارض.

د. لذا بقي للدولة الكردية المقترحة الثلث الجبلي، والأقل خصوبة، والخالي حتى من مناطق الرعي، اي المنطقة الفقيرة مثل: كاربوت، ديرسن، هاكاير، وسيوت وتكون ديار بكر عاصمة لها ووادي الموصل مركزها التجاري.

بهذا تكون كردستان قد تم تقسيمها الى خمسة اقسام: الجزء الغني بالبترول لبريطانيا، جزء آخر لفرنسا في الغرب، سوريا في الجنوب، ايران في الشرق، ارمينيا في الشمال. والجزء الاوسط فقط للاكراد، وبعد سقوط الدولة العثمانية تم توزيع كردستان العثمانية على ثلاث دول هو تركيا، العراق، سوريا.

تلك العوامل الدولية والمحلية لا زالت حتى الآن تلعب دورا كبيرا في تعميق نكبة الشعب الكردي، والاحداث الأخيرة في المنطقة تظهر مراوغة دولية فمن جهة نرى تجاهلا من الدول الكبرى للقمع التركي للحركة الكردية الوطنية وبنفس الوقت يساعدون الاكراد في العراق على الحصول على حكم ذاتي وليس هذا محبة لهم او رحمة بهم بقدر ما هو معاقبة للعراق التي عملت على تهديد مصالحهم بمحاولتها استرجاع الكويت.

وان العوامل الداخلية وأثرها السلبي على مقدرة الحركة الكردية على استقلالها فيظهر بالنزاع وعدم الاتفاق الحاصل بين الحركات الوطنية العلمانية في تركيا والعراق من جهة وبين الحركات الوطنية الدينية التركية في ايران.

هذه اللمحة السريعة عن العوامل الدولية والمحلية واثرها على هجرة الاكراد سوف نجدها قد تكررت ليكون لها الدور نفسه تقريبا في هجرة الفلسطينيين.

الباب الثاني

الفصل الأول : المؤثرات الدولية والمحلية على نشوء اللاجىء الفلسطيني

لقد تم اقتلاع الفلسطينيين من بلادهم بقوة العوامل الدولية ولما كانت عليه البنية الاجتماعية والسياسية الفلسطينية من ضعف. ولكن ذلك كله لم يستطع ان يمنع الفلسطينيين من تقديم التضحيات الجسام لمحاولة منع ذلك الاقتلاع وحتى بعد ان هجروا وعاشوا الحياة المذلة في المخيمات لم يستسلموا واستمروا بالقتال مطالبين بحقهم بالعودة وبحقهم بحياة كريمة.

يقول جورج انطونيوس بما معناه (١٩٣٨: ٣٩٠):

> ان الفلسطينيين مرتبطون بعمق بمن يحيطهم من العرب كما أنهم متمسكون بثقافتهم التي ميزتهم كفلسطينيين، تلك الثقافة التي اتصفوا بها عبر الزمن، وانه من الخيال ان نعتقد انه يمكن ان يؤثر عليهم او يقنعهم احد ان يتركوا هويتهم الفلسطينية ويندمجوا بمن يحيطهم من العرب تماما مثل سكان مقاطعة "كنت" او "يوركشاير" الذين لا يمكن ان يكونوا ايرلنديين.

وعلى النقيض من هذا القول نجد ان الزعيم الصهيوني بن غوريون يقول:

> "ان سرعة ترك الفلسطينيين لارضهم يثبت عدم تمسكهم بالارض. ولكن سيرج يقول : "لم يغير الفلسطينيون بيئتهم الاجتماعية بالرغم من تركهم لديارهم وبقوا في البيئة العربية ولكنهم غرباء عنها، واصبح واجبهم الوطني البقاء في هذه الحالة حتى يعودوا لوطنهم الأصلي".

والسؤال المطروح: ما هي العوامل الدولية والمحلية التي عملت على اخراج الفلسطينيين من ديارهم، حيث تمت هجرة ونزوح حوالي ٧٥٠ الف فلسطيني خلال وعلى اثر نكبة ١٩٤٨ للحرب العربية الاسرائيلية، واصبح عددهم الآن حسب احصاءات وكالة الغوث للعام ١٩٩٢ هو ٢،٦٤٨،٧٠٧ شخصا.

أولا: العوامل الدولية هي الحركة الصهيونية العالمية، ودور الدولة العثمانية، والمؤسسات العالمية. ودور دول الحلفاء وخاصة بريطانيا، فرنسا وامريكا وتأثيرها على قرارات هيئة الامم المتحدة. والهدف هنا ليس سردا تاريخيا للحوادث بقدر ما هو توضيح واظهار ان المصالح التي تعتمد في انجازها على الاسس الحضارية المعاصرة لا

تأبه بالعوامل الانسانية للشعوب الاخرى، بل تستغل تخلف هذه الشعوب فتفترسها لاشباع اطماعها دون ان تأبه بحقوق الانسان والمواثيق الدولية.

أ) الحركة الصهيونية: معظم العرب وخاصة الفلسطينيين يعتقدون ان وعد بلفور ١٩١٧ هو اساس المشكلة الفلسطينية. لا شك ان وعد بلفور كان حادثا مميزا وله دور بالغ التأثير على القضية الفلسطينية ولكن لم يكن اكثر من حلقة مميزة في سلسلة بداءات من عام ١٨٣٧ حتى تم تأسيس الدولة اليهودية ١٩٤٧ على حساب الارض والشعب الفلسطيني.

يقول لوكاس (١٩٨٠: ١٢) ان اهتمام اليهود بفلسطين بشكل فردي بدأ ١٨٣٧م حين زار موسى مونتفيوري اليهودي البلاد وتعرف على حاكمها محمد علي وقام بشراء ارض عام ١٨٥٥ لايواء اليهود، هذا الشخص كان قد كرس نفسه لصالح اليهود منذ ان اصبح عمره اربعين عاما. وان برجهايم اليهودي (مصلح ١٩٨٨: ٤٢) قام بانشاء بنك لاقراض الفلاحين في منطقة القدس/ابو شوشة وكان يأخذ ارض الفلاح الذي لا يستطيع تسديد ديونه مما أثار شكوكهم فقاموا بقتله ١٨٧٢ وان البارون روتشيلد قام بتزويد اليهود بالمال لشراء اراض وزراعتها بين عامي ١٨٧٨ - ١٩٠٠، وفي عام ١٨٨٢ تم تاسيس لجنة اسمها "محبو الصهيونية في اوروبا الشرقية" على اثر اضطهاد الروس لليهود، وكان هدف تلك اللجنة اقناع اليهود بالتوجه نحو فلسطين واحياء اللغة العبرية، وبدأ خوف العرب يظهر نتيجة لهجرة اليهود الشرقيين بدوافع سياسية الى فلسطين حيث بدأت نسبة اليهود تزداد فبعد ان كانت ٥٪ من مجموع السكان ١٨٨١ اصبحت ١٧،٧٪ ١٩٣١، وهذا الخوف ظهر جليا عندما حاول سكان مستعمرة بيت هتكفا التي تأسست ١٨٨٦ منع السكان المحليين العرب في قرية العباسية من استخدام اراضي تلك المنطقة لمرعى مواشيهم. وأشار لوكس (١٩٨٠: ١٣) انه في عام ١٨٩٠ تم تأسيس جمعية يرأسها ليون بنسكير كان هدفها دعم العمال والمزارعين اليهود بفلسطين، وليون هو اول من وضع فكرة انشاء دولة يهودية ولكنه لم يحدد موقعها.

والشخصيتان اليهوديتان اللتان كان لهما دور كبير في بلورة واظهار فكرة انشاء دولة يهودية هما حاييم وايزمن وثيودور هيرتزل. وقد اصدر هذا الأخير عام ١٨٩٥ كتابا بعنوان "الدولة اليهودية" قال فيه:

ان هناك سلطتان لا بد ان تعملا معا لانشاء الدولة اليهودية.
١. المجتمع اليهودي Jewish Society والذي عليه ان يعمل في المجال العلمي والسياسي.
٢. الشركة اليهودية Jewish Company والتي عليها ان تحفز وتهيء الامكانيات لكل يهودي يتجه ويسكن في فلسطين.

ودعا هيرتزل الى مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ وحضره حوالي ٢٠٠ شخصية يهودية، وكان هدف المؤتمر وضع الاسس للوطن اليهودي، وكانت قرارات المؤتمر ما يلي :

١- تشجيع المزارعين والعمال اليهود على الهجرة الى فلسطين ليعيشوا هناك.
٢- تنظيم اليهود على مستوى محلي بتجمعات كبيرة حسب انظمة الدولة التي يعيشون بها.
٣- تقوية الشعور اليهودي والوعي القومي اليهودي.
٤- القيام باعمال مدروسة لكسب تأييد دولة كبرى او اكثر لانشاء الدولة اليهودية.

وفيما بعد استلم حاييم وايزمن قيادة الحركة الصهيونية عام ١٩٠٤، وكان سياسيا نشيطا وعالما في الكيمياء وصديقا لوزير الخارجية البريطاني ارثر بلفور، واستطاع اقناعه باصدار تصريح رسمي بريطاني عام ١٩١٧ بالدعوة لاقامة "وطن قومي يهودي" في فلسطين.

كان عدداليهود في فلسطين عام ١٩١٨ حوالي ٥٦ الف (لوكس: ٣٦). ولكن ونتيجة للتسهيلات البريطانية تم ادخال ٤٣ الف يهودي اوروبي شرقي الى فلسطين بين ١٩١٩-١٩٢٧م. وأخذ عددهم يزداد حتى وصل عام ١٩٣١ الى حوالي ١٧٥ الف اي ١٧،٥٪ من عدد سكان فلسطين في ذلك الوقت.

وفي عام ١٩٣٩ قررت الحكومة البريطانية السماح الى ٧٥ ألف يهودي بدخول فلسطين سنويا ولمدة خمس سنوات.

ومنذ الحرب العالمية الثانية قرر المجلس الصهيوني ان يتم تأسيس دولة يهودية في فلسطين وذلك باستخدام كل وسيلة ممكنة ومنها استعمال القوة. وتحول اعتمادهم من بريطانيا الى امريكيا حيث اصبحت هي القوة الرئيسية في العالم.

وفي عام ١٩٤٢ ونتيجة لاجتماع المؤتمر الصهيوني في فندق بلتيمور تم اتخاذ قرارات منها ان يتم انشاء الدولة اليهودية مباشرة بعد انتهاء الحرب لذا يجب توجيه

الهجرة اليهودية الى فلسطين والسيطرة على التنمية الاقتصادية من أجل استيعاب الهجرة اليهودية والاعداد لاقامة الدولة اليهودية في فلسطين.

وفي عام ١٩٤٤ تم انشاء فيلق يهودي يحارب مع الحلفاء في ايطاليا وكان ذلك الفيلق تحت علم الدولة الاسرائيلية المنتظرة.

وفي عام ١٩٤٧ وبسبب ادعاء بريطانيا ان الـ ١٠٠ الف جندي بريطاني الموجودين في فلسطين لا يستطيعون الحفاظ على الهدوء في البلاد تم تحويل القضية الفلسطينية الى هيئة الامم المتحدة وتم اتخاذ قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧.

وأثناء الانتداب البريطاني لفلسطين منذ ١٩٢٠ قامت سلطات الانتداب بوضع فلسطين تحت ظروف اقتصادية وادارية وسياسية تسمح بانشاء وطن قومي لليهود. مما نتج عنه فعلا انشاء قوة يهودية استطاعت منذ ١٩٤٧م ان تعمل على طرد ٧٥٠ الف فلسطين من بلادهم خلال اربعة موجات:

أ) الموجة الأولى من كانون ثاني ١٩٤٧ - آذار ١٩٤٨ وكان ذلك نتيجة لقرار التقسيم الذي اقرته هيئة الامم المتحدة وللاعمال العدائية التي قامت بين الحركات الارهابية الصهيونية والفلسطينيين مما ادى الى نزوح ٣٠ ألف فلسطين.

ب) الموجة الثانية والتي تمت من آذار ١٩٤٨ - ايار ١٩٤٨م وكانت بسبب الهجمات التي قامت بها عصابة الهجانا وشتيرن وبشكل خاص المذبحة التي نفذتاها في قرية دير ياسين البالغ عدد سكانها حوالي اربعمئة نسمة وتم قتل ٢٥٠ شخص بينهم مسنون وأطفال ونساء. كما قامت القوات الصهيونية باحتلال جزء من القدس الغربية، طبريا، حيفا، سهل الحولة، يافا وبيسان وصفد. كل ذلك اثار الفزع والرعب في قلوب المواطنين مما ادى الى نزوح ٢٠٠-٣٠٠ ألف فلسطيني.

ج) الموجة الثالثة حيث قام الجيش الاسرائيلي بطرد ونقل ١٠٠ الف من الفلسطينيين الى الاردن من اللد والرملة.

د) والموجة الرابعة والتي تمت في شتاء ١٩٤٨/١٩٤٩ حيث تم نزوح ١٥٠-٢٠٠ الف وكان ذلك بسبب هجوم اسرائيلي ونزوح معظمهم الى قطاع غزة.

ونتيجة لانتصار القوات الاسرائيلية حيث كانت قوتها تفوق ضعف قوة الجيوش

العربية مجتمعة عددا وعدة اعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي في حينه ان قرار التقسيم ميت وان القرار الآن هو للقوة وذلك بهدف دفع قواته لاحتلال اكبر مساحة ممكنة من فلسطين وفعلا تم احتلال ٧٧٪ من فلسطين بدلا من ٥٦٪ الذي كان مقررا للاسرائيليين حسب قرار التقسيم ١٨١ لعام ١٩٤٧.

ب) الدولة العثمانية وخاصة نشوء حركة تركيا الفتاة التي استلمت الحكم ١٩٠٦م وبعد عزل السلطان عبد الحميد عن الحكم والذي كان يقف الى حد ما امام المطامع الصهيونية في فلسطين. ولكن عند استلام تركيا الفتاة السلطة لم تأبه لاحتجاجات العرب حول الهجرة اليهودية لسببين، الاول كان هناك تهديدات اكثر قرب للعاصمة العثمانية واعتبرت الحركة الصهيونية في فلسطين بعيدة حيث لم تمثل الحركة الصهيونية لهم تهديدا خطيرا ومباشرا. وأما السبب الثاني، فكان حاجة الدولة العثمانية للمال في ذلك الوقت وتوقعها دعم الحركة الصهيونية مما دفعهما لازالة القوانين التي تمنع شراء الاراضي كما اغلقت الدولة العثمانية ثلاثة جرائد كانت تقف ضد الصهيونية وسمحت لليهود بشراء الاراضي (مصلح ١٩٨٨: ٨٤). علما بأن فلسطين كانت ولاية مسلمة من ولايات الدولة العثمانية بالاضافة لمكانة فلسطين بسبب انها اولى القبلتين القدس، الا ان المصالح القومية للاتراك جعلتهم يضعون كل الاعتبارات جانبا وحتى الاعتبارات الانسانية التي تحتم عليهم الحفاظ على شعب فوق ارضه. وذلك بالرغم من اعلان حركة تركيا الفتاة ان هدفهم هو نشر العدل وتحقيق الاصلاحات الاجتماعية في الامبراطورية العثمانية، الا انها بدأت بفرض اللغة والثقافة التركية على العرب مما دفعهم لتأسيس حركات تقاوم تلك السياسة وكانت اهم تلك الحركات "الفتاة" التي اتصلت بالشريف حسين في ١٩١٥ (مصلح ١٩٨٨: ٩٥) واقنعته انه لا بد من الثورة ضد الاتراك. واستطاع المفوض السامي البريطاني في مصر ان يقنع الشريف حسين بان استقلال البلاد العربية جميعها سيكون مضمونا في حالة انتصار الحلفاء بمساعدة العرب وفي عام ١٩١٦ قام الشريف بالثورة ضد الاتراك.

ج) الانتداب البريطاني وضح لوكس (١٩٨٠: ٢٣) ان بريطانيا قد فكرت منذ عام ١٨٥٠م ان فلسطين لاهميتها الاستراتيجية منذ عام ١٨٥٠م ان فلسطين لاهميتها الاستراتيجية يجب ان تعود الى سابق عهدها القديم وتصبح دولة اسرائيلية وزادت اهمية فلسطين الاستراتيجية بعد فتح قناة السويس حيث اصبحت حلقة وصل بين الهند والشرق الأقصى من جهة وبين القارة الاوروبية من جهة اخرى واذا ما اضفنا الى ذلك قربها من منابع البترول في المنطقة لاصبح واضحا مدى اهمية فلسطين استراتيجيا.

وفي مؤتمر سري بين الانجليز والفرنسيين ١٩١٦ وقّعوا معاهدة سايكس-بيكو التي بموجبها تم تقسيم دول المشرق العربي بين الدولتين وابقاء فلسطين منطقة لها مكانة دولية (مصلح ١٩٨٨: ٢٥).

كما قامت بريطانيا في عام ١٩١٧ بتصريح بلفور ولقد وضحت رايت (١٩٦٨: ١٣) ان دوافع هذا التصريح كانت مزدوجة، من جانب كان مكافأة للصهيونية لمساعدتها الحلفاء في الحرب والدافع الآخر هو لضمان "المطامع" الاستراتيجية البريطانية في المنطقة.

وبالرغم من ان تصريح بلفور قد نص على المحافظة على حقوق المواطنين "غير اليهود" (الفلسطينيين) الا انه اعطى وطنا قوميا لليهود في فلسطين للحفاظ على ثقافتهم ونجد ان الحكومة البريطانية قد تركت سرا الضوء الأخضر مفتوحا امام الصهيونية لتأسيس دولة في فلسطين. حيث بين الفرا (١٩٦٨: ٦٨)، ان الحكومة البريطانية اوضحت للحركة الصهيونية في عام ١٩٣٧، ان انشاء دولة يهودية سيترك لقدرات ومبادرة الصهيونية.

وأما دور الانتداب البريطاني لفلسطين الذي ابتدأ عام ١٩٢٢ وانتهى ١٩٤٧، كان متمثلا بتسهيل الهجرة اليهودية وتسهيل عمليات شراء الارض وبتدريب الحركات العسكرية الصهيونية وبقمع كل مقاومة عربية وحتى اعدام كل من يثبت انه يحمل سلاحا حتى لو لم يستخدمه. لذا وعند انتهاء الانتداب وقيام الحرب بين اليهود والعرب، حقق اليهود انجازات باحتلال واستيلاء ما نسبته ٧٧٪ من الارض الفلسطينية وتم طرد وتهجير ٧٥٠ الف فلسطيني من ديارهم.

د) الدور الامريكي فقد ظهر من خلال عدم الوفاء بالوعود التي اعطيت للعرب من الزعيمين روزفلت وترومان (لوكاس: ٥٥) ودور امريكيا المناصر للصهيونية في هيئة الامم المتحدة. فقد وعد الزعيم روزفلت وترومان في عام ١٩٤٥، ١٩٤٦م انهما لن يتخذا اي قرار بخصوص فلسطين دون استشارة العرب واليهود وموافقة كلا الطرفين عليه. ولكننا شاهدنا ان ترومان قد اقترح ادخال ١٠٠ الف يهودي الى فلسطين وان تقوم الحكومة الامريكية بدفع تلكفة سفرهم. وعندما طرح موضوع التقسيم كان من المؤكد انه لن ينال الاصوات المطلوبة وهي ثلثين اصوات الاعضاء في هيئة الامم لولا ضغوط امريكيا على الاعضاء (انظر لوكاس ١٩٧٧: ٤٦-٥٠). وهذا ايضا مناقض

للمبادىء التي نادى بها الزعيم الامريكي ولسون عام ١٩١٨م والتي تدعوا الى عدم فرض اي نوع من الحلول على اي بلد الا بموافقة شعبها (القرار ١٩٦٨: ٦٩).

هـ) هيئة الامم المتحدة في نشوء ومن ثم في رعاية اللاجىء الفلسطيني: سيتم مناقشة هذا الدور من خلال ثلاثة مواضيع وهم : وعد بلفور، قرار التقسيم، رعاية اللاجئين الفلسطينيين.

١. تصريح بلفور:

وأما دور هيئة الامم المتحدة بالنسبة لوعد بلفور فقد ظهر بموافقتها على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني لتحقيق هدف مناقض لانظمة هيئة الامم المتحدة الا وهو تحقيق مضمون تصريح بلفور. لهذا نجد ان هدف الانتداب كانت لتحقيق هدفين متناقضين وهما:

أ) تنفيذ بند ٢٢ لعام ١٩١٩ من قرارات الامم المتحدة والذي يدعو بان تقوم دول الحلفاء باختيار انتداب لادارة فلسطين ... وذلك لتنفيذ فقرة ٢ منه والتي توضح ان هدف الانتداب هو تطوير القدرات الذاتية للمؤسسات الفلسطينية لتتمكن من ادارة الحكم الذاتي للبلد.
ب) تحقيق تصريح بلفور بأن يتم وضع فلسطين تحت ظروف سياسية وادارية واقتصادية تسمح باقامة وطن قومي لليهود (كتن ١٩٧٣: ١٨).

٢. قرار التقسيم:

هو القرار الذي صدر عن هيئة الامم في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ رقم ١٨١ والذي يعطي اليهود ٥٦٪ من ارض فلسطين و ٤٣٪ للفلسطينيين ولكنه بنفس الوقت يطالب بوحدة فلسطين الاقتصادية وبوضع مدينة ومنطقة القدس تحت اشراف دولي لمدة عشرة سنوات يقرر بعدها سكانها مصيرها.

ان مراجعة هذا القرار تبين انه صدر ضد رغبة المواطنين الاصليين لفلسطين حيث تنص الفقرة (٥) من ميثاق الانتداب لعام ١٩٤٧:

بأن مهمة الانتداب هي التأكيد من عدم التخلي او تأجير اي جزء من الارض الفلسطينية او وضع اي جزء من ارضها تحت أي حكم اجنبي.

كما تنص فقرة ٢٢ من ميثاق هيئة الامم المتحدة ان:

الشعب الفلسطيني يجب ان يصل الى استقلال كامل عند انتهاء الانتداب (كتن ١٩٧٣: ١٦).

وعندما طرح مشروع قرار التقسيم لم ينل الاجماع الدولي لاعتماده مما دعى فرنسا لتأجيل التصويت مدة اربع وعشرين ساعة تم خلالها ممارسة ضغوط من امريكيا على ممثلي الدول حيث تم اتخاذ قرار التقسيم ضد ارادة الشعب الفلسطيني (لوكس ١٩٧٧: ٤٦-٥٢) هذا بالرغم من ان الرئيس الامريكي ويلسون في عام ١٩١٨ قد طالب بعدم اقرار اي حل لاي موضوع دون موافقة الشعب المعني بذلك ... الخ.

ويفسر جون هلديرمان (١٩٦٨: ٨٤) ان القرار تم اتخاذه والموافقة عليه من الدول الكبرى لانها ارتكزت على ان العلاقات الدولية تقوم على القوى والمصلحة وقد رفضته الدول العربية لاسباب اخلاقية اي لانه ضد ارادة الشعب الفلسطيني.

ولم يكن قرار التقسيم غير قانوني فحسب بل ايضا كان مجحفا بحق الفلسطينيين حيث تم منح ٥٦٪ من الارض الساحلية الخصبة لليهود علما بأن عدد اليهود في هذا الجزء كان ٤٦٨ ألفا علما بأن عدد العرب هو ٤٩٧ الفا. وتم منح العرب ٤٣٪ من الارض الجبلية القاحلة وكان عدد العرب في هذا الجزء ٧٢٥ الفا بينما اليهود ١٠ آلاف. كما لوحظ ان القرار اعطى اليهود عشرة اضعاف ما كانوا يملكون حيث كان لهم ٥،٦٦٪ من جميع اراضي فلسطين اي كان لهم حوالي ١،٥ مليون دنم من أصل ٢٦،٥ مليون دنم.

٣. رعاية اللاجئين الفلسطينيين:

لقد تم وضع تعريف خاص للاجيء الفلسطيني من قبل هيئة الامم المتحدة وهذا نصه: "هم الاشخاص او سلالات الاشخاص الذين كان سكنهم الطبيعي فلسطين لمدة سنتين على الاقل قبل الحرب العربية الاسرائيلية التي حدثت ١٩٤٨. وهم الذين نتيجة لتلك الحرب فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم وتركوا بلدهم وكان عدد الذين تركوا بلادهم حسب احصاءات هيئة الامم المتحدة حوالي ٧٥٠ الف في عام ١٩٤٧.

وأصبح ٢،٦٥٠،٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٢. وهم مليون في الاردن و ٤٦٠ في

الضفة الغربية و ٦٥٠ الف في غزة ٣٢٠ الف في لبنان و ٣٠٠ الف في سوريا "حسب احصاءات وكالة الغوث ١٩٩٢".

ومن العدد الاجمالي للاجئين هناك ٣٦٠ الف لاجيء نتيجة حرب ١٩٦٧. ولا يزال ٨٦٦،٧٣٩ نسمة (٣٣٪) يعيشون في واحد وستين مخيما منهم ٢١٥،١٨٧ نسمة في الاردن، ١١٩،٩٨٣ نسمة في الضفة الغربية و ٢٩٩،٧٥٥ نسمة في مخيمات غزة و ١٥٥،٥٦٢ نسمة في مخيمات لبنان ٧٦،٢٥٢ نسمة في مخيمات سوريا (احصاءات الوكالة سنة ١٩٩٢) والشيء الجدير بالذكر ان عدد اللاجئين في ١٩٥٠ كان ٩١٤ الف نسمة عاش ٣٣٪ منهم في المخيمات اي نفس النسبة في عام ١٩٩٢. مما يدل على عدم وجود تغيير اقتصادي او اجتماعي على مستوى معيشة اللاجئين خلال الاربعين عاما.

جدول رقم ٤

اللاجئون الفلسطينيون
١٩٥٠-١٩٩٢

البلاد المضيفة	١٩٥٠		١٩٩٢	
للاجئين	العدد الكلي	في المخيمات	العدد الكلي	في المخيمات
لبنان	١٢٧،٦٠٠	١٠٠٠،٠٠٠	٣٢٠،٠٠٠	١٥٥،٥٦٢
سوريا	٨٢،١٩٤	٧٥،٠٠٠	٣٠٠،٠٠٠	٧٦،٢٥٢
الاردن	٢٠٦،٢٠٠	٧٠،٠٠٠	١،٠٠٠،٠٠٠	٢١٥،١٨٧
الضفة الغربية	٣٠٠،٠٠٠	٢٨٠،٠٠٠	٤٦٠،٠٠٠	١١٩،٩٨٧
غـزة	١٩٨،٢٢٧	٢٩٠،٠٠٠	٥٦٠،٠٠٠	٢٩٩،٧٥٥
المجموع	٩١٤،٢٢١	٧٢٥،٠٠٠	٢،٦٥٠،٠٠٠	٨٦٦،٧٣٩

المصدر: MacDowall 1989, Palestine And Israel, London

المصدر: Peretz Don 1992, Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process Washington.

والسؤال، ما هو موقف هيئة الامم المتحدة من مشكلة اللاجئين الفلسطنيين، اجتماعيا وسياسيا؟ وللاجابة على ذلك سيتم القاء بعض الضوء على النقاط التالية:

المبعوثون الدوليون: طلب من الكونت برنادوت ورالف بانش ان يقدما تقارير عن اوضاع اللاجئين ونتيجة لتقريريهما اللذين قدماهما لهيئة الامم المتحدة تم اتخاذ قرار ١٩٤ (١١) الذي اهتم بجانبي المشكلة المادي والسياسي حيث يقول القرار :

> " ... السماح للاجئين الذين يرغبون بالعودة لبيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم في اقرب وقت عملي ممكن ويتم دفع تعويضات عن الممتلكات والخسائر لمن لم يرغبوا بالعودة وذلك ضمن قوانين هيئة الامم المتحدة او ضمن قوانين عادلة او منصفة من قبل الحكومات او السلطات المسؤولة".

ويتم تنفيذ هذا القرار من قبل لجنة مصالحة تقوم اولا بتسهيل عملية العودة او اعادة التوطين او التأهيل الاقتصادي والاجتماعي او تقديم التعويضات ومن الجانب الآخر تبقى على اتصال مع مدير وكالة الاغاثة للاجئين الفلسطينيين من خلال قنوات او مؤسسات ملائمة وتابعة لهيئة الامم المتحدة".

ومن الجدير بالذكر هنا انه عندما تم مناقشة هذا القرار طالبت بعض الدول ان يتم تنفيذ هذا القرار ضمن خطة سلام شاملة ولكن تم رفض الطلب بفضل الموقف البريطاني والامريكي حيث طالبا بتنفيذ القرار دون الانتظار لحل شامل لصعوبة تحقيق ذلك ولان وضع اللاجئين الصعب لا يحتمل مزيدا من الانتظار وفي ١٩ ديسمبر ١٩٤٨ تم عقد اتفاقية في جنيف بين مدير وكالة الاغاثة وبين ثلاث مؤسسات وهي: الكويكرز الامريكية وهيئة فرع الصليب الاحمر ولجنة الصليب الاحمر الدولي تم بموجب الاتفاقية تقديم مساعدات للاجئين على ان يتوقف تقديم المساعدات في اوغست ١٩٤٩ اي التاريخ الذي اتفق عليه والذي توقعه برنادوت لعودة اللاجئين لبيوتهم. ولانه لم يتم اعادتهم تم تجديد عمل هذه المؤسسات الثلاثة ولكنه بعد فترة اقتنعت هذه المؤسسات انها لا تستطيع الاستمرار بتقديم المساعدة مدعية عدم مقدرتها على ذلك. ولكن السبب الحقيقي والمهم هنا هو ما بينته رسالة من الكويكرز لهيئة الامم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٩ حيث تقول: ان استمرار المساعدة ستؤدي الى انحلال في القيم عند اللاجئين وان استمرار المساعدة سيكون له اثر ملطف يعمل ضد ايجاد حل سياسي وسريع لما يعانيه اللاجئين".

لجنة المصالحة: تألفت هذه اللجنة ١٩٤٩ من قبل هيئة الامم المتحدة بهدف تقريب وجهات النظر وايجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي. وبالرغم من الجهود التي بذلها المفوض العام والتي ادت الى قناعة للطرفين بالاجتماع في لوسان ٢٧ نيسان ١٩٤٩، الا ان المحادثات لم تصل الى نتائج. لان اسرائيل اصرت على ان الحل يجب ان يكون من ضمن معاهدة سلام شاملة والعرب طالبوا بالاعادة الفورية للاجئين. ومما تجدر الاشارة اليه ان حكومة اسرائيل استعدت حينذاك لاعادة ١٠٠،٠٠٠ آلف شخص وفي حالة ضم غزة لها وتعهدت ان تعتبر سكانها البالغ عددهم ٢٧٠ الف مواطنين اسرائيليين الا ان ذلك لقى معارضة شديدة من اليمين الاسرائيلي ومما توصلت اليه لجنة المصالحة انه، في حالة اعادة قسم من اللاجئين سيبقى القسم الباقي بحاجة لمساعدات مادية وتأهيل اجتماعي واقتصادي، والحل الشامل لا بد وان يكون في اطار تنمية اقتصادية شاملة لجميع دول الشرق الاوسط لاستئصال الفقر والبطالة وبالتالي اعطاء الفرصة للاجئين بالاندماج اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

البعثة الاقتصادية: تم تأسيسها لتكملة عمل لجنة المصالحة وذلك في ٢٣ آب ١٩٤٩ بهدف مساعدة دول المنطقة بوضع خطط تنموية، ولتسهيل عودة اللاجئين ومساعدة وتوطين من لا يرغب منهم في العودة وبالتالي خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على دعم السلام والاستقرار في المنطقة. كما اشارت هذه البعثة الى الاجراءات العملية لتنفيذ خططها وذلك، عن طريق المفاوضات المباشرة بين الدول المعنية واشراف الهيئة الدولية التي سيتم انشاؤها (وهي وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين). وأما تنفيذ الخطط التنموية يتم بواسطة الحكومات وموافقة تلك الهيئة كما تم اعطاء توصية بانشاء وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. وقد اشارت هذه البعثة الى وجود صعوبتين هما: الحصول على المال الكافي، والعلاقات الدولية التي تعيق تنفيذ خطط تنموية مثل تطوير وادي الاردن.

وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين: بما انه لم يتم ارجاع اللاجئين كما توقع برنادوت بعد حصار ١٩٤٩ وبناء على عدة تقارير وبشكل خاص تقرير البعثة الاقتصادية طالب الممثل البريطاني بانشاء وكالة الغوث لكي لا يجوع اللاجئون. تمت الموافقة من الهيئة العامة على انشاء الوكالة في عام ١٩٤٩ وبدأت عملها في ١ مايو ١٩٥٠ بموجب قرار ٣٠٢(٤).

وكانت اهم فقرات قرار رقم ٣٠٢(٤) هي الفقرة الخامسة والتي تطالب بتقديم

المؤونة والعون للاجئين حتى تهيأ ظروف لاحلال السلام والاستقرار في المنطقة. كما وضحت الفقرة السابعة من قرار ٣٠٢(٤) ان لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين هدفين:

١. تنفيذ برنامج الاغاثة بالتعاون مع الحكومات المضيفة والعمل حسب توصيات البعثة الاقتصادية.
٢. التشاور مع تلك الحكومات المضيفة لايجاد العون اللازم للاجئين في حالة عدم توفر المكانيات عند هذه الوكالة. كما تم بموجب الفقرة (٨) من القرار تعيين لجنة استشارية مكون من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا لتقديم النصح والمشورة لهيئة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين.

ولكن هذه الوكالة فشلت في مهمتها كما ظهر في تقريرها المقدم في ٦ اكتوبر ١٩٥٠. لذا تقدمت الوكالة للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة بطلب لانشاء صندوق للعمل بسرعة لدمج اللاجئين في المجتمعات التي يعيشون بها واقترح مبلغ ٥٠ مليون دولار منها ٣٠ مليون لبرنامج الدمج و ٢٠ مليون للاغاثة.

وفشل هذا القرار ايضا جعل الوكالة تطالب ببرنامج جديد في عام ١٩٥١ هدفه تحسين الظروف المعيشية للاجئين وازالة المخيمات لانها تخلق عقلية خاصة للاجئين. وكانت الخطة تتألف من ثلاثة مسارات: الاغاثة / الدمج / المساعدة الفنية.

وأيضا فشل هذا القرار في تحقيق اهدافه وكان السبب كما لخصته الوكالة يعود الى :

أ. مواقف اللاجئين ب. الصعوبات الفنية ج. اتجاهات العرب د. عدم توفر مشاريع اقتصادية قادرة على استيعاب اللاجئين.

وأما المحاولة الأخيرة التي اقترحتها الوكالة هي "الاعتماد على النفس" وذلك عن طريق التدريب المهني وعن طريق قروض فردية وهذا كله بدأ عام ١٩٥٤. وكانت نهاية هذا البرنامج ليس افضل من سابقاتها. وذلك حسب تقرير وكالة الغوث ١٩٥٨.

وهناك ثلاثة اتجاهات لتفسير فشل الوكالة في حل مشكلة اللاجئين:

أ. لعدم اجتماع وتقبل الدول العربية لدمج اللاجئين.
ب. لعدم محاولة استئصال الفقر والبطالة من دول الشرق الاوسط.
ج. لعدم محاولة ايجاد حل لمشكلة اللاجئين السياسية والتي أجدها اكثر واقعية (ادلمان: ١٩٨٨: ٢٩٦-٢٩٧).

والجدير بالذكر هنا ان ميزانية وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين لعام ١٩٩٢ كانت ١٧٩،٧ مليون دولار للاجئين الفلسطينيين الموجودين في كل من الاردن والضفة

الغربية وغزة، منها: ٥٧٪ للتعليم و ٢٠٪ للصحة و ١٢٪ للاغاثة والمساعدات الاجتماعية و ١١٪ تكلفة خزن وتوزيع.

الحماية القانونية والسياسية للاجئين الفلسطينيين:

- الحماية المحلية: بالنسبة للدول المضيفة قامت الاردن بمنحهم الجنسية الاردنية ولهم كامل الحقوق المدنية اما في سوريا فقد منحتهم كامل الحقوق المدنية باستثناء حقهم في الانتخابات او الحصول على جواز سفر سوري ويمكنهم الحصول على وثائق سفر عند الحاجة. أما في لبنان ونتيجة لحرب ١٩٧٥ فان الحماية اللبنانية كانت لهم في حدها الادنى.

- الحماية الدولية: أسست هيئة الامم المتحدة بقرارها رقم ٣١٩ فقرة ١٧أ في ٣ كانون الأول ١٩٤٩ المفوضية العليا لاغاثة اللاجئين "UNHCR" وبموجب هذا القرار فان لهذه المؤسسة صلاحية لمساعدة وحماية اللاجئين "كما سبق واوضحت" ولكن لا يحق للاجىء الذي يتناول من مؤسسة اخرى ان تشمله مساعدات الهيئة العليا للاغاثة، ولان مؤسسة الوكالة انشئت لمساعدة اللاجىء الفلسطيني اصبح لا يستحق حماية هذه المؤسسة الدولية. ولم تكلف وكالة الغوث بأي نوع من انواع الحماية القانونية، ومهمتها تقتصر فقط على تقديم المساعدات المادية "عينية، تعليمية، صحية، سكنية" وأيضا مهمتها التشاور مع الدول المحلية لاتخاذ الاجراءات اللازمة عندما لا تتوفر مساعدات هيئة الامم المتحدة.

الا ان وضعهم كما وضعه كل من موريس (١٩٨٨) وماكدوال (١٩٨٩) حيث قالا ان هؤلاء اللاجئين قد مروا بتجارب قاسية فقد عانوا من وفاة اطفالهم من الجوع والبرد لبقائهم اياما طويلة بدون مسكن او غطاء حتى يتم ايواؤهم في مخيمات للاجئين. كما نجد ان وضعهم الحالي غير مستقر حيث اصبحوا غير مرغوب بهم للعودة لوطنهم من قبل اسرائيل وغير مرغوب بوجودهم في اماكنهم الحالية من قبل الدول العربية. لذا فهم في حالة عدم استقرار شاعرين بالغربة وبالدونية (انظر الباب الثالث: دراسة ميدانية).

ثانيا: العوامل المحلية

ان خروج ٧٥٠ ألف فلسطيني من ديارهم ليصبحوا لاجئين كان سببه الاطماع الاستعمارية والصهيونية بفلسطين كما سبق وأن اوضحنا. ولكن تلك الاطماع لم

الغربية وغزة، منها: ٥٧٪ للتعليم و ٢٠٪ للصحة و ١٢٪ للاغاثة والمساعدات الاجتماعية و ١١٪ تكلفة خزن وتوزيع.

الحماية القانونية والسياسية للاجئين الفلسطينيين:

- الحماية المحلية: بالنسبة للدول المضيفة قامت الاردن بمنحهم الجنسية الاردنية ولهم كامل الحقوق المدنية اما في سوريا فقد منحتهم كامل الحقوق المدنية باستثناء حقهم في الانتخابات او الحصول على جواز سفر سوري ويمكنهم الحصول على وثائق سفر عند الحاجة. أما في لبنان ونتيجة لحرب ١٩٧٥ فان الحماية اللبنانية كانت لهم في حدها الادنى.

- الحماية الدولية: أسست هيئة الامم المتحدة بقرارها رقم ٣١٩ فقرة ١٧أ في ٣ كانون الأول ١٩٤٩ المفوضية العليا لاغاثة اللاجئين "UNHCR" وبموجب هذا القرار فان لهذه المؤسسة صلاحية لمساعدة وحماية اللاجئين "كما سبق واوضحت" ولكن لا يحق للاجىء الذي يتناول من مؤسسة اخرى ان تشمله مساعدات الهيئة العليا للاغاثة، ولان مؤسسة الوكالة انشئت لمساعدة اللاجىء الفلسطيني اصبح لا يستحق حماية هذه المؤسسة الدولية. ولم تكلف وكالة الغوث بأي نوع من انواع الحماية القانونية، ومهمتها تقتصر فقط على تقديم المساعدات المادية "عينية، تعليمية، صحية، سكنية" وأيضا مهمتها التشاور مع الدول المحلية لاتخاذ الاجراءات اللازمة عندما لا تتوفر مساعدات هيئة الامم المتحدة.

الا ان وضعهم كما وضعه كل من موريس (١٩٨٨) وماكدوال (١٩٨٩) حيث قالا ان هؤلاء اللاجئين قد مروا بتجارب قاسية فقد عانوا من وفاة اطفالهم من الجوع والبرد لبقائهم اياما طويلة بدون مسكن او غطاء حتى يتم ايواؤهم في مخيمات للاجئين. كما نجد ان وضعهم الحالي غير مستقر حيث اصبحوا غير مرغوب بهم للعودة لوطنهم من قبل اسرائيل وغير مرغوب بوجودهم في اماكنهم الحالية من قبل الدول العربية. لذا فهم في حالة عدم استقرار شاعرين بالغربة وبالدونية (انظر الباب الثالث: دراسة ميدانية).

ثانيا: العوامل المحلية

ان خروج ٧٥٠ ألف فلسطيني من ديارهم ليصبحوا لاجئين كان سببه الاطماع الاستعمارية والصهيونية بفلسطين كما سبق وأن اوضحنا. ولكن تلك الاطماع لم

تتحقق لو لم تسمح لها العوامل الداخلية من اختراق بنية المجتمع العربي والفلسطيني.

وقبل ان نلقي الضوء على تلك العوامل لا بد ان نشير الى ان فلسطين كانت منذ عام ١٥١٧م حتى ١٩١٨م تحت الحكم العثماني. لذا كانت التفاعلات الاجتماعية والسياسية التي حدثت بفلسطين جزء لا يتجزأ من التفاعلات التي حدثت في سوريا الكبرى والعراق ضمن الدولة العثمانية. ومن عام ١٩١٨م - ١٩٢٢م كانت مع بقية الدول العربية تحت الاحتلال الانجليزي والفرنسي فكانت التفاعلات السياسية والاجتماعية في فلسطين من ضمن التفاعلات العربية التي عملت من اجل الاستقرار والوحدة الكاملين. الا ان الانجليز والفرنسيين نفذوا تقسيم البلاد حسب معاهدة سيكس-بيكوت ولم يلتزموا بوعدهم للعرب لنيل وحدتهم واستقلالهم.

وفي عام ١٩٢٢م تم ترسيم الحدود الفلسطينية الحالية من قبل الانجليز وفي عام ١٩٢٣م تم وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني من اجل تحقيق وعد بلفور كما سبق وان اشرنا. لذا كانت التفاعلات السياسية والاجتماعية بشكل رئيسي فلسطينية مما عمل على بلورة الهوية الفلسطينية.

لذا يمكن ان نشير الى العوامل الداخلية التي ساعدت الصهيونية والاستعمار على تحقيق اهدافهم في انشاء اسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني من خلال :

(١) العوامل الداخلية العربية، ان ضعف البنية الاجتماعية والسياسية العربية ظهر من خلال عدم اجماع العرب على اهدافهم، فمنهم من طالب بالاندماج الكامل مع الدولة العثمانية بسبب ايمانهم ان هذا هو السبيل الوحيد لصد الغرب والصهيونية. وظهر هذا الاتجاه في جريدة فلسطين الصادرة في يافا ١٩١١. ومنهم من طالب باللامركزية وظهر هذا في جريدة الكرمل الصادرة في حيفا ١٩٠٨.

كما ظهر الضعف الداخلي في المجتمع العربي عندما بدأت النزاعات القطرية تظهر بظهور جماعات سياسية كان هدفها المصالح القطرية واهمال المصالح القومية. ولشعور العراقيين بانهم غير مرغوب بهم في سوريا قاموا بتأسيس "حركة العهد" (مصلح ١٩٨٨: ١٤٦) التي اهتمت بشؤون العراق فقط، وظهر عدم تقبل السوريين للفلسطينيين ايضا حيث تم الطلب من الملك فيصل بعزلهم من مراكزهم (مصلح ١٩٨٨: ١٥١-١٥٢).

سنوات. وبالرغم من عنفها وشموليتها الا ان الخلافات الداخلية نفذت الى صميمها مما ادى الى صدامات داخلية عمقت الهوة في المجتمع الفلسطيني كما استغل البريطانيون هذه الخلافات بان حرضوا المعارضة على حمل السلاح ضد الثورة بعد ان قام الثوار بقتل بعض شخصيات المعارضة.

(٣) المقاومة الفلسطينية: بالرغم من قوة العوامل الخارجية (التي سبق وان اشرنا اليها) وبالرغم من ضعف البنية الاجتماعية في المجتمع الا ان الشعور الوطني الفلسطيني المتمثل بتمسكهم بثقافتهم وبأرضهم (طنوس ١٩٣٨: ٤٠٦) ولخوفهم من الطرد من بلادهم او خضوعهم للحكم اليهودي كل ذلك دفعهم للمقاومة بمختلف اشكالها وبعض الامثلة على ذلك بما يلي :

أ. حاول الاعضاء الممثلين للفلسطينيين في البرلمان التركي ان يطالبوا الحكومة التركية بعدم السماح لليهود بالدخول وشراء ارض فلسطينية (لوكس ١٩٨٠: ٩٢).

ب. قامت الصحافة بدور توعية بالمطامع الصهيونية والاستعمارية كما طالبت بالوحدة الوطنية حتى يتمكن الشعب من صد الغزو الصهيوني حيث ظهر حوالي ٣٥ صحيفة من ١٩٠٨ (لوكس: ٧٩). ومن اشهر هذه الجرائد الاصمعي والكرمل ١٩٠٨ (مصلح: ٨٠).

ج. تم انشاء الكثير من الحركات السياسية وحركات مقاومة حاولت مواجهة اطماع الاستعمار والصهيونية منها جمعية فتاة فلسطين ١٩٢٠ (لوكس ١٩٨٠: ١٥٠) والوفاء والاخاء، الفدائيون، الجمعية الفلسطينية ...الخ وايضا الحركات السياسية حيث نجد ان ١٩٣٥ خمسة حركات سياسية طالبت بحياة ديمقراطية وباعطاء الشعب فرصة لقول كلمته (لوكس ١٩٨٠: ٤١).

د. ومن الاحداث الدامية التي حاول الفلسطينيون وقف اطماع الصهيونية، حادثة العباسية (بيت حتكفا) وتقول ان اليهود حاولوا منع العرب من استغلال المراعي وذلك عام ١٨٨٦م وحادثة العفولة ١٩١١ بسبب شراء اليهود للارض التي كانوا يفلحونها، وحادثة يافا ١٩٢١ بسبب تزايد نفوذ الصهيونية وزيادة الهجرة للبلاد وحادثة المبكى القدس ١٩٢٩ حيث قتل ١٣٣ يهوديا و ١١٦ عربيا.

ثم جاءت ثورة ١٩٣٦ التي استمرت ثلاث سنوات حتى ١٩٣٩ وأظهرت بطولات فلسطينية عديدة حيث ذكر المفوض الملكي البريطاني (هرمان ١٩٣٧، ص ٨٠) "لم يسبق ان واجهت الحكومة البريطانية بمثل هذه الاوضاع والتحديات". ولكن لم تحقق

ومما زاد ضعف البنية الداخلية السياسية في المجتمع العربي، انه بالاضافة لعدم وجود اجماع شعبي لدعم القادة العرب الذين طالبوا بالاستقلال حيث كان للشعور الديني دور كبير بالتمسك بالدولة العثمانية لانها كانت تمثل في نظر العامة الخلافة الاسلامية، فقد تم الاتصال بالشريف حسين من قبل القادة العرب وذلك في عام ١٩١٥ واقناعه بقيادة الثورة العربية الكبرى ضد الاتراك. وحتى هذه العلاقة بين القادة العرب وخاصة الفلسطينيين منهم وبين الامير فيصل بدأت تضعف (تفتر) حتى ان القادة الفلسطينيين قد سحبوا تأييدهم للامير فيصل اثر الاتفاق الذي تم بين الامير فيصل ووايزمن في عام ١٩١٩م والذي بموجبه تمت الموافقة لليهود بدخول فلسطين (مصلح ١٩٨٨: ١٢١). وما يجدر الاشارة اليه ايضا هو الارتباك الاداري المالي الذي واجهته حكومة الملك فيصل بعد ان تم تعيينه ملكا على سوريا اثر سقوط الدولة العثمانية.

(٢) العوامل الداخلية الفلسطينية، لقد شهد المجتمع الفلسطيني صراعا داخليا بين عام ١٧٩٤م-١٨٢٣م، حيث انقسم المجتمع من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب بدوا، ريفا، حضرا الى قيس ويمن وذلك من اجل السيطرة الاقليمية. ثم تلا ذلك حرب اهلية ما بين ١٨٤١م-١٨٥٨م مزقت اواصر المجتمع وتركت آثارها السلبية واضحة على العلاقات الاجتماعية السياسية حتى النكبة ١٩٤٨م (مصلح ١٩٨٨: ٣٣-٣٦).

ولقد اجمع الباحثون على ان الحركات السياسية الفلسطينية التي نشأت منذ ١٩٢٢ لم يكن لها ايديولوجية تمكنها من وضع برامج سياسية واجتماعية واقتصادية (مصلح ١٩٨٨: ١٧١، حساسيان ١٩٨٧: ٩١). بالاضافة الى ذلك ظهر انقسام داخل الحركة الوطنية الفلسطينية اثر خلاف النشاشيبين والحسينيين وامتد هذا الخلاف ليصل الى الشمال (عكا واللد ونابلس) والى الجنوب ليصل الخليل وقراها (حساسيان ١٩٨٧: ٥٧).

هذا الانقسام ادى الى ان تعاني الحركات السياسية الفلسطينية من ضعف مالي جعلها تتلقى الدعم من الانجليز مما اعطى الحق للانجليز بالاشراف على حسابات تلك الحركات ومن ثم قراراتها حتى تم تعديل قوانين تلك الحركات. بحيث اصبح من حق الحاكم الانجليزي تعيين رئيس البلدية، وبذلك فقدت المعارضة بقايا قوتها (حساسيان ١٩٨٧: ١٥٦-١٦٠).

لذلك كله ولعدم حصول الفلسطينيين على استقلالهم بالطرق السلمية قامت حركات ثورية شابه بدأت بثورة ١٩٣٦ بقيادة الشيخ عز الدين القسام واستمرت الثورة ثلاث

الثورة اهدافها لاسباب عدة منها ذلك الضعف الداخلي والذي سبق وان اشرنا اليه. بالاضافة لتصميم سلطات الانتداب البريطاني على القضاء عليها ووضع كل الامكانيات الممكنة لهزيمة المقاومة الفلسطينية.

مما سبق يتضح مدى تعاون العوامل الخارجية والعوامل الداخلية على اخراج الفلسطينيين من بلادهم. ولكن برغم هذا التعاون فان المقاومة الفلسطينية لم تستسلم لتلك العوامل كما سبق واوضحنا. وسيتم في الباب الثالث القيام بدراسة ميدانية بين هؤلاء الفلسطينيين الذين اجبروا على ترك بلادهم للاطلاع على تأثير حياة المخيمات على الروح الوطنية وتبالى اثر ذلك على عملية السلام الحالية في الشرق الاوسط. وقبل ذلك سنلقي الضوء على الرؤيا الفلسطينية والاسرائيلية والقانونية للاجيء الفلسطيني.

الفصل الثاني : تعدد الرؤيا بالنسبة للاجيء الفلسطيني

(١) الرؤيا الفلسطينية

يمكن فهم النظرة الفلسطينية بالنسبة لمشكلة اللاجيء الفلسطيني، اولا من خلال التعرف على الحقائق، وثانيا من خلال معرفة اتجاهاتهم ومشاعرهم نحو مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

المعطيات الواقعية في تكوين الرؤيا الفلسطينية

١. كما يؤمن العرب وبشكل خاص الفلسطينيون ان وعد بلفور وقرار التقسيم كانا غير عادلين حيث تم اعطاء وعد من قبل بريطانيا بأرض لا تملكها وهذا ليس من حقها قانونيا ولا خلقيا. وان قرار التقسيم لا يستند الى اي اساس قانوني او خلقي لان القرار تم اتخاذه دون استشارة السكان الاصليين وهم الفلسطينيون البالغة نسبتهم ٩٠٪ من مجموع سكان فلسطين. كما ان القرار تنقصه العدالة لانه منح الاقلية اليهودية ٥٦٪ من الارض الساحلية الخصبة ومنح العرب الاكثرية ٤٣٪ من الارض الوعي الجبلية.

٢. نتيجة لتصريح بلفور وقرار التقسيم تم خروج حوالي ٧٥٠ الف فلسطيني من بلادهم ليصبحوا لاجئين وكان خروجهم ليس بمحض ارادتهم ولكن كان نتيجة لافعال وايدولوجية صهيونية اضطرتهم للخروج والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

أ. يشير كابيليوك (١٩٨٧: ٢) ان منظمة الارغون بزعامة بيغن وعصابة شنيرين كانتا يثرن الحرب من اجل هزيمة وطرد الفلسطينيين من وطنهم. حيث يشير الكاتب بنفس المكان ان معظم الفلسطينيون لم يشاركوا بالحرب حسب ما وضحه ديفيد بن غوريون في كتابه لموسي شاريت. رئيس القسم السياسي في اللجنة اليهودية، كما يشير الكاتب ان وصية بن غوريون لجشه كانت ان عليكم ان تضربوا بقسوه وبهدف تحطيم المدن العربية او طرد سكانها منها حتى يتمكن شعبنا القادم ان يحل مكانهم.

ب. ارتكب اليهود عدة مذابح اثارت الرعب والفزع بقلوب العرب مما جعلهم يتركون بلادهم (كابيليوك ١٩٨٧:) منها مذبحة دير ياسين ومذبحة ناصر الدين القرية القريبة من طبرية ومذبحة الدويمة الواقعة غرب الخليل التي حدثت في اكتوبر ١٩٤٨.

ج. رفض اسرائيل اي محاولة للسلام سواء أكانت تلك التي تمت قبل بداية المعارك بشكل ثنائي بين بعض القرى الفلسطينية والمستعمرات اليهودية مثل تلك التي تمت بين جفعات شؤول اليهودية وقرية دير ياسين ولم تحمي دير ياسين من المذبحة.

كما رفضت محاولة السلام السورية زمن القوتلي ١٩٤٩ والتي حاول سلفه حسني الزعيم ان يتممها وبدعم وتأييد من امريكا حيث استعد حسني الزعيم على توطين ٣٠٠ الف فلسطيني في سوريا مقابل اتفاقية سلام بموجبه تعود اسرائيل الى الحدود الدولية وان يتم تشكيل قوة عسكرية سورية اسرائيلية لفرض الاستقرار في المنطقة.

د. كان بن غوريون كما اشار كابيليوك (١٩٧٨: ٤) يعتبر معاداة العرب لليهود "مباركة" لانها تتيح له الفرص لمزيد من التوسع على حساب الارض العربية وطرد المزيد من العرب من بيوتهم.

٣. يرى الفلسطينيون ان اسرائيل قد استولت على ٤٠٪ من الارض التي خصصت للعرب حسب قرار التقسيم ولم تكتفي بما منحها ايها المجتمع الدولي كما استولت على القدس وكان هناك تميز ضد العرب الذين بقوا تحت حكمها وعاشوا بدون كرامة وكطبقة ثانية. كما ان هيئة الامم المتحدة ادانت اسرائيل عشرات المرات لاعتدائها وخرقها المتكرر لحقوق الانسان.

كما لم تنفذ اسرائيل قرارات معاهدة لوسان والتي اقرت ثلاثة مبادىء هي: العودة الى حدود التقسيم واعادة اللاجئين ومن ثم دولية القدس. وبالرغم من توقيع اسرائيل عليها الا انها لم تعمل على تنفيذها بعدما حصلت على الاعتراف الدولي بوجودها (سايح ١٩٥٨: ٦٧).

٤. ان الايديولوجية الصهيونية كما يقول رولى (١٩٨٤: ١٢) تعتبر ان اليهودية جوهرها الشعب اليهودي وليس الديانة اليهودية. وهذه الايديولوجية تؤمن بارض اسرائيل الكلية وليس كما تؤمن الديانة اليهودية بدولة في الاراضي المقدسة. واشار رولى (١٩٨٤: ١٤) ان هناك خطة اسرائيلية كبرى "Master Plan" لتطوير الضفة الغربية تم وضع هذه الخطة ١٩٧٩-١٩٨٣م ولمدة ثلاثين عام لتنفيذ الاستراتيجية الاسرائيلية بهذه المنطقة. وتظهر الايديولوجية الصهيونية على الواقع من خلال كثرة المستوطنات في الضفة حيث يؤمن قاطنوها ان جميع هذه

الارض هي ارض صهيونية وعليهم ان يسكنوها وهذا ما يجعل الصراع والصدام بين اليهود والعرب مستمرا مما يؤدي بالتالي الى زيادة عدد اللاجئين الفلسطينيين.

٥. ان شعور اليهود بالفوقية هو اشبه بالمنطق الانجليزي والامريكي نحو الهنود (رولى ١٩٨٤: ١٣) وهذا ما عبر عنه فاين ديفيد رئيس الكنيست الاسرائيلية في تموز ١٩٦٧ في البرلمان الانجليزي عندما تطرق لموضوع اللاجئين الفلسطينيين حيث قال "انهم ليسوا كائنات انسانية وليسوا بشر ... انهم عرب".

المواقف الفلسطينية

١. ان مواقف الفلسطينيين ظهرت بشكل واضح بالعرائض التي تقدمت بها بعض المؤسسات الوطنية الفلسطينية للجنرال اللنبي ١٩١٨ حيث تقول: "نحن الفلسطينيين نقبل اليهود كضيوف ولكن كيف لنا ان نقبلهم وان نعيش تحت حكمهم ونحن شاهدناهم وهم تحت الحكم العثماني حيث كانوا الاكثر استبدادا والاكثر ظلما. لانهم كانوا يستمتعون بسجن وضرب الناس الضعفاء من غير اليهود وحتى انهم منعوا الضعفاء من السير في الشوارع العامة. ومثل هذه الاعمال لم يقم بها المسلمون والمسيحيون واذا كان علينا ان نترك ارضنا لمثل هؤلاء الناس فلنفتش لنا عن مقبرة لندفن بها احياء" (مصلح ١٩٧٨: ١٠٩).

٢. ولكن هذه المشاعر كما يقول ماكدويل (١٩٨٩: ٩٠) قد تحولت عند اللاجئين الفلسطينيين حيث اصبح اول ما يعلم اللاجىء ابنه هو اسم قريته التي خرج منها ابواه. واما المنفى الذي يعيش به هؤلاء اللاجئون لم يضعف شعورهم الوطني حتى اولئك الذين يتمتعون بوضع اقتصادي مريح. كما نجد ان كل جماعة فلسطينية تحاول ان تنشىء لنفسها مؤسسات اجتماعية واقتصادية وسياسية كما يلاحظ بين اللاجئين ان هناك حماس لكل ما يحدث في فلسطين.

٣. كما يلاحظ ان مشاعرهم نحو العودة قوية (ماكدويل ١٩٨٩: ٨١-٨٦). وهذه المشاعر الفلسطينية لها دور كبير كقوة فاعلة وعدم فهم هذه المشاعر التي تعززها ظروف اقتصادية وموضوعية سيصعب ايجاد حل سلمي دائم.

٤. ولكن هذه المشاعر الفلسطينية كان يصاحبها مشاعر وافعال لقادة عرب لا تناغمها او تتوافق معها، بالرغم من اشتراك الجيوش العربية بمحاولة الدفاع

عـن فلسطين وبالرغم مـن رفض العرب لوعد بلفور وقرار التقسيم الا ان بعض الباحثين اشاروا فـي اكثر مـن موقع الى ان العرب كانت تحركهم مصالحهم القطرية وليس مصالح اللاجئين (ماكدويل ١٩٨٩: ٨١).

(٢) الرؤيا الاسرائيلية

(أ) يدعي الاسرائيليون ان تأسيس اسرائيل جاء بعد الفي عام من خروج (نفي) الشعب اليهودي (بوكتيل ١٩٥٨: ٦٩) وان فلسطين لم يسبق ان حكمها الفلسطينيون العرب كما ان العالم قد ايد منح اليهود دولة في فلسطين قبل وعد بلفور بحوالي قرن ونصف كما ظهر على لسان رئيس الولايات المتحدة جون آدمز (بوكتيل ١٩٥٨: ٧٦).

(ب) ويؤمن الاسرائيليون ان تصريح بلفور ١٩١٧ قد تم تأييده من قبل رؤوساء دول كثيرة منهم ويلسون رئيس الولايات المتحدة. كما تم تأييد تصريح بلفور بعد خمس سنوات من قبل هيئة الامم المتحدة اي في ٢٤ آب ١٩٢٢. كما تم اخذ قرار بتقسيم فلسطين ١٩٤٧م لدولة يهودية واخرى فلسطينية على ان تبقى القدس دولية ويتم ربط الاجزاء الثلاثة معا اقتصاديا. وبالرغم من عدم شعور اليهود بالرضى من هذا القرار الا انهم قبلوا القرار بعكس العرب الذين لم يقبلوا القرار ودخلوا بجيوشهم الخمسة لالغائه مما جعل هيئة الامم المتحدة تعتبر عملهم ذلك تهديدا للسلام حسب الفقرة ٣٩ من ميثاق هيئة الامم المتحدة كما اعتبرت الولايات المتحدة دخول الجيوش العربية الخمسة في ١٤ ايار ١٩٤٨ تهديد للسلام العالمي. ونتيجة لهزيمة العرب تم خروج الفلسطينيين من بلادهم.

(ج) كما يرى الاسرائيليون ان اخذهم لارض اكثر مما خصص لهم في قرارات التقسيم كان لسببين اولهما: ان توسعهم كان على حساب الاراضي التي تملكها الدولة والبالغة ٧٠٪ من مساحة فلسطين وثانيا: لان العرب ايضا لم يلتزموا بقرار التقسيم حيث قام الجيش الاردني بالاستيلاء على القدس وعدم الموافقة على تسليمها للاشراف الدولي (بوكتيل ١٩٥٨: ٧٦).

(د) ان قرار التقسيم الذي لم يقبله العرب عام ١٩٤٧م قد سبقه تقسيم لفلسطين عام ١٩٢٢م حيث تم اعطاء الشريف حسين اربعة اخماس فلسطين وهو الجزء الذي

اطلق عليه ١كم شرق الاردن. وأن ما اعطي لليهود فهو جزء بسيط من فلسطين كما تم منح احدى عشرة دولة عربية لم يسبق ان كان لاي منها دولة مستقلة وجميعها غنية بالطاقات البشرية والمادية.

(هـ) ان مشاعر بعض الاسرائيليين نحو اللاجئين الفلسطينيين تدور حول القاء المسؤولية على الدول العربية والفلسطينيين أنفسهم لانهم يدعون ان الفلسطينيين "غادروا" بمحض ارادتهم وبناء على طلب الدول العربية لهم بالخروج (بوكتيل ١٩٥٨: ٧١). واكثر من هذا ما اظهره كابيليوك (١٩٨٧: ٥-٦) بان بن غوريون كان يعارض اي تدخل من قبل اسرائيل لحل مشكلة اللاجئين. بل كان بن غوريون يعتدق "ان اللاجئين منهم من سيبقى نتيجة لظاهرة البقاء ومنهم من يختفي او يصبح حثالة الارض".

(و) وأما الرأي الاسرائيلي بالنسبة لحل مشكلة اللاجئين فيمكن توضيحه من خلال ما كتبه بوكتيل (١٩٥٨) وبرايت (١٩٦٦) والذي يمكن تلخيصه بما يلي :

(١) يرى الاسرائيليون ان مشكلة اللاجىء الفلسطيني كمشكلة ١٥ مليون لاجىء في العالم يتم حلها من خلال تأهيل واقامة المشاريع الاقتصادية الضخمة التي توفر لهؤلاء اللاجئين العمل في المنطقة (بوكتيل ١٨٥٨: ٧٥).
(٢) ترفض اسرائيل فكرة اعادة اللاجئين الى بلادهم، لان بيوتهم وقراهم اصبحت مأهولة بالاسرائيليين ولان العرب لا زالوا يستعدون للحرب وان وجود اقلية عربية داخل اسرائيل يهدد أمنها (برايت ١٩٦١: ١٢). كما ان اسرائيل استطاعت استيعاب الكثير من اليهود الذين قدموا اليها من العالم العربي والاسلامي اي هؤلاء حلوا محل الفلسطينيين الذين يجب ان يستوعبوا مكان هؤلاء اليهود.
(٣) عدم تطبيق اتفاقية لوسان من قبل اليهود لان العرب لا زالوا يستعدون للحرب وهم اي العرب يخفون نواياهم في ازالة اسرائيل وراء موافقتهم على قرارات هيئة الامم المتحدة. وحجة اليهود على ذلك ما قاله وزير خارجية مصر محمد صلاح الدين في جريدة المصري في ١١ نيسان ١٩٥٤.
(٤) كما يقول الاسرائيليون ان قرارات هيئة الامم المتحدة القائلة باعادة اللاجئين لم تكن بالواقع تهدف الى عودتهم حيث تنص على من يرغب من

اللاجئين بالعيش بسلام مع جيرانهم وهذا يصعب تنفيذه من قبل الفلسطينيين. كما ان القرارات كانت تهدف الى دمج اللاجئين بالمجتمع العربي وهذا يدل على انشاء وكالة الغوث وتأهيل اللاجئين التي تعمل على تأهيل ودمج اللاجئين بالمجتمع العربي.

(٥) كما يطالب الاسرائيليون لكي يساهموا في ايجاد حل لمشكلة اللاجئين بما يلي :

أ. أن يحل السلام بالمنطقة. كما ان اسرائيل بحاجة لمساحة لكي تستطيع استيعاب اللاجئين وامكانيات مادية لتطوير قدراتها الطبيعية (برايت ١٩٦٦: ١٣).

ب. كما يستشهد الاسرائيليون برأي الكثير من آراء المؤسسات الدولية والتي ترى ان حل مشكلة اللاجئين يتلخص في توطنيهم ودمجهم في المجتمع العربي (برايت ١٩٦٦: ٢٦-٣٥). ومن تلك المؤسسات: مدير وكالة الغوث وتشغيل اللاجئيسن بسنة ١٩٥١ السيد بلانكفورد، الكويكرز على لسان الدكتور كلارنس ١٩٤٩، لجنة المصالحة الفلسطينية في تقريرها ١٩٥٠، لجنة المسح الاقتصادي التابعة لهيئة الامم المتحدة في تقريرها ١٩٤٩، ورأي كل من ممثل بريطانيا وفرنسا وكندا والنمسا في هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٥٠م.

(٦) كما تشير (برايت ١٩٦٦: ٢٦) ان الدول العربية قد وافقت على قرارات هيئة الامم المتحدة لدمج اللاجئين في بلادها وذلك في ١٤ كانون اول ١٩٥٠. ثم طالبت تلك الدول بمبالغ ٥٩٨،٠٠٠ دولار منها ٣٩٠ الف لمصر و ١٣ الف للبنان و ١٥ الف للسعودية و ٦٠ الف لسوريا. هذا بالاضافة لعدة جرائد عربية ايدت فكرة الدمج في المجتمع العربي.

(٣) الرؤيا القانونية

سنبحث هذا الموضوع من خلال ثلاثة فقرات: اولى تعطي فكرة عامة عن مدى شرعية الظروف التي تم بها ظهور مشكلة اللاجئين والتي سبق وأن تطرقنا لبعضها بأكثر من مكان. والثانية تعطي الفهم الاسرائيلي والقانوني لوضع اللاجىء الفلسطيني. والثالثة ستعطي وجهة النظر القانونية للاجىء الفلسطيني كما يراها كتاب التزموا بالمنطق العملي القانوني.

مدى "قانونية" الظروف التي عملت على خلق مشكلة اللاجيء الفلسطيني:

هناك ثلاثة احداث محصلتها كانت خلق دولة اسرائيل وبالتالي ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هذه الاحداث هي تصريح بلفور، الانتداب البريطاني على فلسطين، وقرار تقسيم فلسطين.

- أما بالنسبة لتصريح بلفور وشرعيته مما يجدر الاشارة اليه انه منح من قبل بريطانيا ولم تكن فلسطين وقتها تحت الحكم البريطاني بل كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية (كتن ١٩٧٣: ١٨). كما ويشير كتن (١٩٧٣: ١٩) بأن العرب المسلمين والمسيحيين واليهود كذلك جميعهم رفضوا وعد بلفور حيث يقول رونالد ستورز "الحاكم البريطاني للقدس"، لقد وجدت ان اليهود المتدينيين (السفارديم) منهم في القدس والخليل قد رفضوا جميعا وبقوة الافكار الصهيونية السياسية. هذا بالاضافة الى ان المؤتمر العربي العالم التي عقد في دمشق ٢ تموز ١٩١٩م قد رفض ايضا وعد بلفور وقد عبر الفلسطينيون عن رفضهم له بالشعب والمظاهرات.

- وأما الجانب القانوني للتصريح فقد شرح تفاصيله رئيس سابق لمحكمة العدل العليا كتن (١٩٧٣: ١٨)، انه لا يحق لاي دولة ان تفرض مصالحها او ان تتصرف بأرض غير ارضها لذا فالقانون الدولي لا يسمح لبريطانيا بأخذ قرار على حساب الشعب والأرض الفلسطينية. كما اتضح ان مجلس العموم ومجلس اللوردات البريطاني لم يقرا تصريح بلفور، لانه لا يستند للقانون الذي يخولهما بالموافقة على ذلك التصريح. مع هذا كما يقول بلفور (كتن ١٩٧٣: ١٩)، ان الدول العظمى الاربعة تعهدت للصهيونية بتنفيذ التصريح بالرغم من عدم موافقة الشعب الفلسطيني صاحب الارض.

- وأما تركيا التي كانت تحكم البلاد فلم تقبل بعد هزيمتها توقيع الاتفاقية في سفريس ١٠ آب ١٩٢٠ مع الحلفاء والتي نصت الفقرة (٩٥) منها على وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني من اجل تنفيذ وعد بلفور (كتن ١٩٧٣: ٢٠).

ويضيف قطان انه تم توقيع اتفاقية في ٢٤ آب ١٩٢٣ بين تركيا والحلفاء في لوسان وفي تلك الاتفاقية تم حذف اي اشارة لوعد بلفور.

- وأما "شرعية" سلطة الانتداب فيظهر الطعن بها من خلال :

(أ) انه لم يتم استشارة واخذ موافقة الفلسطينيين على ان تقوم بريطانيا بدور المنتدب وهذا مخالف لقرار هيئة الامم المتحدة رقم (٢٢).
(ب) ان دور الانتداب هو تطوير مؤسسات البلد حتى يتمكن ان يعتمد على نفسه في ادارة شؤونه اي من اجل خدمة الشعب نفسه ولكن ما حصل ان الانتداب عمل على تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين بالاضافة الى ان مهمته كانت وضع البلاد في ظروف اقتصادية وسياسية تسمح بانشاء وطن قومي لليهود كما جاء في وعد بلفور.

- وأما "شرعية" قرار التقسيم: فقد اتضح انه لا يوجد حق لهيئة الامم على فلسطين ان تملك السيادة عليها وحتى ليس لادارتها وانما لها فقط دور ان تشرف على السلطة الحاكمة فيها وذلك حسب فقرة (٢٢).

- التفسير الاسرائيلي للاوضاع القانونية للاجئين

(أ) القانوني رايت (١٩٦٨: ٢٨) يعتبر ان تصريح بلفور وقرار التقسيم يمثلان خرقا للحقوق العربية الفلسطينية ولكن وبعد ان تم الاعتراف باسرائيل وقبولها عضوا في هيئة الامم المتحدة اصبح ذلك الاختراق غير ذي اهمية.

(ب) ان التفسير الاسرائيلي القانوني لوضع اللاجئين الفلسطينيين ظهر في تحليل (بني موريس ١٩٨٧) لذلك الرأي ومقالة شابيت روسيتي (١٩٦٨). وخلاصة الرأي هذا يمكن توضيحه من خلال تفنيدهما للرأي الفلسطيني الذي يعتمد على:

١. حق تقرير المصير وهو حق طبيعي للفرد ان يعود الى وطنه متى شاء ويغادره متى شاء.
٢. الحق السياسي وهو حق العودة أو التعويض حسب قرار الهيئة العامة رقم ١٩٤ (٣) وبالذات الفقرة ١١ منه.

على موضوع الأول فقد اظهر بن موريس (١٩٧٨) ان الفقرة ١٧ من حقوق الانسان تقول ان للفرد الحق في ترك بلده والعودة اليه متى شاء. ولكن يضيف بن موريس ان هذه ليست وثيقة قانونية واجب تطبيقها في كل الاحوال حيث يوجد صراع بينها وبين حق الانسان في العودة وحق الدول في البقاء حيث يعتقد الاسرائيليون ان عودة

اللاجئين تشكل خطرا على بقاء الدولة. كما يستدل موريس ببنده ٢٨ و ٥١ من حقوق الانسان فالاول يقول ان للانسان حق انشاء بيئة اجتماعية وجو عالمي ليتمتع بحقوقه الشخصية. والثاني بند (٥١) تعطي الانسان حق الدفاع عن النفس. لذا يعتبر الاسرائيليون منع اللاجئين من العودة هو دفاع عن النفس وعودة اللاجئين تعيقهم من خلق جو اجتماعي يتمتعون به بحقوقهم الشخصية.

أما بالنسبة للموضوع الثاني وهو قرار ١٩٤ (٣) فتقول روستي ان هذا القرار (الذي اوردت نصه ١٩٦٨: ٦٥) كغيره من قرارات الهيئة العامة غير ملزم ولا نهائي بالاضافة لوجود شيء من الغموض القانوني به. لان الهيئة العامة لا تستطيع منح حقوق او اخذ حقوق وما القرار الا "عبارة سياسية". وان ميثاق هيئة الامم ذو قيمة قليلة اذا ما اخذت مجردا ولم يتم وضعها في اطار سياسي وعسكري وقانوني وعملت هذه الاطر معا لتحقيق بنود ذلك الميثاق.

(ج) كما اضافت روستي ان اسرائيل لم تكن بعد قد وجدت عندما اخذ القرار وان بعض الدول العربية اظهرت قليلا من الحماس لهذا القرار وبعضها قد صوت ضده. كما ان الفقره التي تطالب بالعودة هي واحدة من ١٥ فقرة. وهناك بدائل للعودة منها التعويض واعادة التوطين وتركت التفصيلات للدول المعنية عند ايجاد الحل الملائم.

التفسير الفلسطيني للوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين

أ) النظرة القانونية للاجىء الفلسطيني : ان جورجي تومي (١٩٦٨: ١١٨) في مقالته حاول ان يظهر مدى شرعية القرار رقم ١٩٤ (٣) وبالذات الفقرة (١١) ١٩٤٨ اي التي تطالب بالعودة. وقد اعتمد لذلك على الورقة التي اعدت من القسم القانوني في هيئة الامم المتحدة وذلك في ١٩٥١ بهدف مساعدة لجنة المصالحة لمعرفة ابعاد القرار وكيفية تطبيقه.

تلك الورقة حاولت التركيز على مدى شرعية عودة اللاجئين والمحافظة على حقوقهم بأن استشهدت بحوادث سابقة سواء التي حصلت قبل الحرب واخرى بعد الحرب العالمية الثانية. واظهرت تلك الورقة ان القوانين التي تم تشريعها ما بين ١٩٤٤ - ١٩٤٥ من قبل دول الحلفاء بهدف تعويض ضحايا النازيين وتلك القوانين التي تم تشريعها لتعويض النازيين اثر احتلال الجيش الامريكي جزءا من المانيا وكانت التعويضات تشمل : خسائر الارواح، قطع الصلة بالاقارب اضرار صحبة او

بالحريات او الممتلكات او خسائر اقتصادية. كما اشارت تلك الورقة الى التشريعات التي تم تعويض اللاجئين اليهود بموجبها وذلك ١٩٤٤.

وكانت النتيجة التي توصلت اليها الورقة ان في جميع الحالات تم تعويض وارجاع اللاجئين الذين تمسكوا برغبتهم بالعودة الى بلادهم وتم استثناء اولئك الذين حصلوا على جنسية من الدول التي هاجروا اليها من دول المحور.

كما اشارت الورقة لمثال آخر تم بين باكستان والهند حيث تمت المحافظة على اموال اللاجىء المنقولة وغير المنقولة وتبقى استثمار اللاجىء لحين عودته وتم في كل دولة تعيين حارس لاموال الغائب للمحافظة على املاك اللاجئين.

ب) اما بالنسبة للاجىء الفلسطيني كما وضحه تومي (١٩٦٨: ١١٩) فقد عاملته اسرائيل بشكل مخالف لكل الاعراف السابقة حيث تم اصدار تشريعات اسرائيلية لمصادرة املاك اللاجئين الفلسطينيين بموجب ثلاثة تشريعات تمت ما بين ١٩٤٨ - ١٩٤٩م وهم : تشريع الارض المهجورة، تشريع املاك الغائب، تشريع بفلاحة الارض المهملة. وتعريفهم للغائب يبدو الهدف منه التسهيل على الدولة لامتلاك اكبر مساحة ممكنة من الاراضي والممتلكات الفلسطينية سواء كانت للاجئين او حتى لهؤلاء الفلسطينيين الذين بقوا في بلدهم تحت الحكم الاسرائيلي. والتعريف الذي وضع للغائب هو الفلسطيني الذي كان في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٧ يتصف باحدى الصفات التالية :

- اذا كان مواطنا او احد رعايا دولة عربية اخرى.
- اذا تواجد في اي دولة عربية لاي فترة زمنية.
- اذا كان في اي جزء من فلسطين ولكن خارج الارض التي احتلتها اسرائيل.
- اذا كان في اي مكان خارج سكنه الدائم حتى لو كان ضمن الاراضي المحتلة من قبل اسرائيل.

كل ذلك يدل دلالة واضحة على نية اسرائيل بعدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين كما جاء في القرار ١٩٤ (٣) وكما جرت العادة والعرف بالنسبة لمعاملة اللاجئين في بقية انحاء العالم.

الباب الثالث

دراسة ميدانية: الظروف المعيشية والسياسية في المخيمات

مقدمة:

بعد ان تعرفنا على النظرة والمعاملة الدولية للاجيء، وتم القاء الضوء على حجم مشكلة اللاجئين بابعادها التاريخية والانسانية والقانونية. كما اوضحنا العوامل الدولية والمحلية التي اثرت على ظهور مشكلة اللاجيء الفلسطيني. وقبل ان نلقي الضوء على محاولات السلام الدولية والمحلية لنتمكن من توقع رؤيا مستقبلية للاجيء الفلسطيني، لا بد ان نقوم بالاطلاع على واقع اللاجيء الفلسطيني المعيشي والسياسي لكي تكتمل المعرفة اللازمة لتوقع تلك الرؤيا.

والمتغيرات التي سيتم دراستها للتعرف على الاوضاع المعيشية والسياسية هي:

أولا: عمق ارتباطه ببلده الاصلي وذلك من خلال المؤشرات التالية، ملكيته قبل الهجرة، مشاركته ونوع مشاركته في المقاومة قبل ١٩٤٨م، معرفته ببلده الأصلي، اتصاله ببلده الاصلي.

ثانيا: وضعه الاقتصادي واتجاهاته نحو المعيشة في المخيم وذلك من خلال معدل الدخل الشهري للاسرة والعمالة وظاهرة البطالة، اتجاهاته نحو سكنه، اتجاهاته نحو البقاء في المخيم.

ثالثا: اتجاهاته وفعالياته السياسية وذلك من خلال لمن ولاؤه: للامة الاسلامية، للامة العربية، لفلسطين، للمخيم. الفاعلية السياسية: عضويته في الاطر السياسية، آثار عمله السياسي عليه، اتجاهاته نحو الحلول السياسية.

ومن معرفتنا للعوامل الخارجية والعوامل الداخلية ثم من التعرف على الظروف المعيشية والسياسية على ضوء ذلك كله يمكن توقع مستقبل اللاجيء.

لقد تم جمع المعلومات بواسطة استمارة تحتوي على ثلاثة وتسعين سؤالا لمعرفة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المخيم واثرها على الانتماء السياسي(١). بهذه الدراسة تم استخدام اربعة عشر سؤال من تلك الدراسة.

---

(١) المعلومات في هذه الاستمارة ضمن دراسة للكاتب بهدف نيل درجة الدكتوراه.

واستخدمت الدراسة عينة عشوائية حجمها ٥٪ من عدد الوحدات السكنية في كل من مخيم بلاطة والفارعة. وكان حجم العينة ١٤٣ وحدة سكنية من كلا المخيمين تم اخذ المعلومات من رب الاسرة ومن كل شخص فوق الثامنة عشرة من عمره. وتم اختيار مخيم الفارعة لقربه من المدينة وعدد سكانه خمسة عشرة الف نسمة. ومخيم الفارعة الواقع في منطقة زراعية والبالغ عدد سكانه خمسة الآف نسمة. وهذا الاختيار تم لان معظم المخيمات تقع بالقرب من المدن في الضفة الغربية لذا تم تمثيلها بمخيم عدد سكانه ثلاثة اضعاف مخيم الفارعة حيث عدد المخيمات التي تقع في الريف اقل بكثير من التي تقع قرب المدن.

الفصل الأول : ارتباط اللاجىء الفلسطيني ببلده قبل ١٩٤٨

أظهرت الدراسة التي قام بها ماركس (١٩٧١) في مخيم الجلزون ان اللاجىء يحاول جاهدا ان يحرر نفسه من الحاجة للعيش في المخيم والتخلص من لقب لاجىء. مع هذا فانه يرفض كل انواع التأهيل التي ستعمل على مساعدته للاعتماد على النفس لانه لا يريد فقد البطاقة التي يستلم بواسطتها الاعاشة من وكالة اغاثة وتأهيل اللاجئين لانها هي التي تثبت حقه بالعودة الى بلده الأصلي. ومن التعرف على المؤشرات الاربعة التالية في هذه الدراسة يمكن ان نصل الى تفسير لتمسك اللاجىء بالعيش بالمخيم بالرغم من رفضه حتى لتسميته بلاجىء. وهذه المؤشرات هي:

١. ملكية اللاجىء قبل ١٩٤٨.

٢. مشاركة افراد الاسرة في المقاومة قبل ١٩٤٨.

٣. نوع المشاركة في المقاومة قبل ١٩٤٨.

٤. معرفة الابناء لموطنهم قبل ١٩٤٨.

جدول رقم ٥

العلاقة بين ملكية رب الاسرة ومشاركته في المقاومة قبل ١٩٤٨م في مخيم بلاطة والفارعة أيلول ١٩٩٢

عدد المشاركين / نوع الملكية	لم يشارك أحد	٪	شارك واحد من الاسرة	٪	شارك اكثر من واحد	٪	لا يعرف	٪	المجموع	٪
ارض	٤٣	٣٨,٤	٢١	١٨,٨	٤٠	٣٥,٧	٨	٧,١	١١٢	٨٤,٨
ماشيه	٣٢	٣٧,٦	١٦	١٨,٨	٣١	٣٦,٥	٦	٧,١	٨٥	٦٤,٤
عقارات	٨	٣٣,٣	٤	١٦,٧	١٢	٥٠,-	صفر	صفر	٢٤	١٨,٢
لا تملك	٣	٣٠,-	٤	٤٠	٣	٣٠,-	صفر	صفر	١٠	٧,٦

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلف ١٩٩٢.

يتضح من الجدول اعلاه ان ٨٤،٨٪ من سكان المخيمين (ام من الاجابات التي تلقيناها من العينة) كان لهم ارض، و ٦٤،٤٪ كان لهم ماشية، و ١٨،٢ كان لهم عقارات وأن ٧،٦٪ فقط لم تكن لهم اية املاك.

وهذا يدل: (١) ان غالبية السكان كان لها من الاملاك والممتلكات ما يربطها بوطنها الأصلي، واذا ما قارنا وضعهم قبل عام ١٩٤٨م بوضعهم الآن. لاتضح لنا عمق الاقتلاع الذي يعاني منه اللاجىء. والجدول يظهر ان ٧٦،٨٪ من الاسر لا تملك اي ممتلكات ثابتة وان ٠،٧٪ فقط تملك ارض زراعية وهناك ١٣،٨٪ يملكون متاجر صغيرة في المخيم.

جدول رقم ٦

٪ للعلاقة بين مستوى السكن والملكية الحالية رب الاسرة في مخيم بلاطة والفارعة أيلول ١٩٩٢

مستوى السكن / نوع الملكية	مستوى السكن ممتاز غير مزدحم	مستوى ممتاز ولكن مزدحم	مستوى مقبول ولكن ليس مزدحم	مستوى مقبول ولكن مزدحم	مستوى غير مقبول وغير مزدحم	مستوى غير مقبول مزدحم	المجموع ٪
لا شيء	١,٤	٧	٢١,٧	٢٤,٦	٧٠٢	٢١,٥	٨٣,٤
ارض للبناء	١,٤	صفر	,٧	١,٤	صفر	-,٧	٤,٢
ارض زراعية	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٠,٧	,٧
بقالة	,٧	صفر	٥,١	٦,٥	صفر	١,٤	١٣,٧
مصنع	صفر	صفر	,٧	١,٤	صفر	صفر	٢,١
سيارة عمومي	صفر	,٧	صفر	,٧	صفر	صفر	١,٤
سيارة سفر	صفر	صفر	صفر	٥,١	صفر	٢,٢	٧,٢
المجموع النسب	٣,٦	١,٤	٢٨,٣	٣٤,١	٧,٢	٢٥,٤	١٠٠

المصدر: تم جمع المعلومات من قبل المؤلف ١٩٩٢.

وأما بالنسبة للسيارات الخصوصي وهي ٧٠٢٪ فهي بالواقع تستعمل كسيارات عمومي ولغلاء السيارات العمومي وارتفاع الضرائب عليها يقوم البعض بشراء سيارات خصوصي مستعملة لاستخدامها كسيارات عمومي.

٢. ان الحقائق التي ظهرت في الجدول تظهر ان الغالبية كان لها ما تملكه ارض او ماشيه او عقارات وهذا بالتالي يشير الى

جدول رقم ٧

العلاقة بين ملكية رب الاسرة ونوع مشاركته في المقاومة الفلسطينية قبل ١٩٤٨م. مخيم بلاطه والفارعة أيلول ١٩٩٢

نوع المشاركة	عدد الاسر	٪	نوع الملكية	عدد الافراد	٪
قتال	٥٠	٣٧	ارض	١١٠	٤٤،٧
استشهاد	٢٩	٢١،٥	ماشيه	٨٩	٣٦
جرح	٢٣	١٧	عقارات	٣٧	١٥
مساعدة للمجاهدين	٣٠	٢٢،٧	لا تملك	١٠	٤
لا يعرف	١	٠،٨	—	—	—
المجموع	١٣٣	١٠٠	المجموع	٢٤٦	١٠٠٪

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلف ١٩٩٢.

٤) وأما المؤشر الذي حاولنا به معرفة الابناء لوطنهم الاصلي فان الجدول يبين ان ٤٣،٣٪ من الاسر يعرف ابناؤهم الكثير عن بلدهم وان ٤٨،٩٪ يعرفون القليل، وفقط ١٦،٨٪ لا يعرفون شيئا. وبالرغم من قلة هؤلاء الذين لا يعرفون بالنسبة للذين يعرفون وهي نسبة ١٦،٨٪ : ٨٣،٢٪ الا ان لذلك مدلولات لا بد من البحث عنها ؟!

جدول رقم ٩

هل زار افراد الاسرة الحاليون بلدهم منذ ٦٧-١٩٨٨م
اصلي قبل ١٩٤٨ في بلاطة والفارعة

هل زار	عدد افراد الاسرة	النسبة المئوية	النسبة التراكمية
نعم	٧٠	٤٩,-	٤٩,-
لا	٧٣	٥١,-	١٠٠,-
المجموع	١٤٣	١٠٠	

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلف ١٩٩٢.

يمكننا ان نستنتج ان ارتباط اللاجىء بوطنه قبل ١٩٤٨ قوي اذا ما نظرنا لعلاقاته به من خلال النسبة المرتفعة للملاكين منهم وللنسبة المرتفعة للذين ضحوا وشاركوا في الدفاع عنه. كما ان هذا الارتباط يظهر بوضوح لوجود ٨٣,٩٪ منهم يعرف الكثير او القليل عن وطنه وأن ٤٩٪ قام بزيارة فعلية لبلده الأصلي.

ومما يزيد تمسكهم بوطنهم الاصلي عدم تمكنهم من امتلاك شيء حتى يعوضهم ماديا ومعنويا عما فقدوه بوطنهم الأصلي.

الفصل الثاني : الوضع الاقتصادي واتجاهات اللاجىء نحو المعيشة في المخيم

اتضح من الدراسة التي قام بها بورات وماركس (١٩٧١) في مخيم الجلزون ان ملكية اللاجىء من المباني والارض والمحلات التجارية والآلات الزراعية والماشية، اقل بكثير من ملكية السكان المجاورين لهم بالقرى. وان معدل دخل اللاجىء هو اقل بـ ٤٠٪ من دخل المواطن العادي بالرغم من مساعدة وكالة الغوث التي تساهم بحوالي ربع دخل اللاجىء الشهري. ويضيف بن بورات انه اذا ما احتسبنا الخدمات التي تقدمها الوكالة للاجىء تصبح مساهمة الوكالة في دخل اللاجىء تعادل الثلث.

كما اشار بن بورات ان جميع مشاريع التأهيل سواء القروض، او المخ، او التدريب المهني قد فشلت لخوف اللاجىء من فقدان بطاقة مساعدة الوكالة الذي يعتبره الدليل على حقه بالعودة.

كما اظهرت الدراسة التي قام بها حزبون (١٩٨٩) على مخيم العزة أن اللاجىء يعاني من عجز اقتصادي وان هناك ٤٠٪ من العمال بدون عمل ومعدل الدخل الشهري للاسرة في المخيم هي ١١٠٠ شيكل جديد وهي اقل من حد الفقر التي اعدته اسرائيل ومقداره ١٧٠٠ شيكل جديد.

وهذه الدراسة ستقوم بالكشف على مؤشرات على الاوضاع الاقتصادية والاتجاهات نحو المعيشة في المخيم وهذه المؤشرات هي:

١. الملكية الحالية
٢. البطالة في المخيم
٣. معدل الدخل الشهري
٤. الوضع السكني
٥. الاتجاهات ومواقف السكان نحو البقاء في المخيم
٦. تأثير تحسين الوضع الاقتصادي على البقاء في المخيم.
٧. تأثير الشعور الوطني على البقاء في المخيم

(١) الملكية الحالية

يشير جير افينسين (١٩٩٢: ١٧٧) في دراسته الى ان اوضاع اللاجئين الاقتصادية اسوأ من بقية اوضاع السكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما يوضح في

(٣) وأما بالنسبة لمعدل الدخل الشهري لرب الاسرة في المخيم فيظهر من جدول (١١) ان ١٠،٦٪ من الاسر لا يوجد لها أي دخل وهذا اكثر بعشرة مرات من الاسر الموجودة في المناطق وليس لها دخل، كما وضح افينسين (١٩٩٣: ١٦٧).

وأن ٧،١٪ دخلهم لا يزيد عن ١٠٠ دينار و ٣٥،٣٪ من ١٠١-٢٠٠ دينار اي هناك حوالي ٥٣٪ من سكان المخيم دون خط الفقر.

جدول رقم ١١

مقدار دخل الاسرة الشهري بالدينار الاردني
مخيم بلاطة أيلول ١٩٩٢م

الدخل الشهري بالدينار	عدد الاسر	النسبة المئوية
بلا دخل	٩	١٠،٦
حتى ١٠٠ دينار	٦	٧،١
من ١٠٠-٢٠٠ دينار	٣٠	٣٥،٣
٢٠١-٣٥٠ دينار	١٥	١٧،٦
٣٥١-٦٠٠ دينار	٢٢	٢٥،٩
٦٠١ فما فوق	٣	٣،٥
المجموع	٨٥	١٠٠٪

مما سبق يتضح أن الوضع الاقتصادي في المخيمات سيء سواء اذا ما تمت مقارنتهم بالسكان الذين يحيطون بهم او بالنسبة لملكيتهم او بالنسبة لدخلهم والاسوأ من كل ذلك نسبة البطالة المرتفعة بين السكان.

وهذا لا بد وان يكون له اثر على عدم الاستقرار أثر في الحنين لبلده الاصلي ذلك البلد الذي كان يشعره بالاطمئنان وبالمكانة الاجتماعية.

(٥) وأما المؤشر الخامس وهو الاتجاهات ومواقف السكان نحو البقاء في المخيم فقد ظهر ذلك في جدول (١٣) حيث يتضح ان ٣٢،٦٪ اظهروا رغبتهم بترك المعيشة في المخيم وأن ٣٨،٤٪ غير موافق على تركه هذا بالرغم من اتجاهاتهم السلبية نحو سكنهم والتي ظهرت في الجدول السابق. ويمكن تفسير ذلك بأن سكان المخيم يجدون صعوبة بالتكيف مع غيرهم ممن هم خارج المخيم مما يدفعهم للرغبة في البقاء معا بالرغم من الظروف المعيشية الصعبة في المخيم. ومما يعزز ذلك ان ٢٨،٩٪ منهم لم يتمكن من اتخاذ قرار لذا فهذه الظاهرة بحاجة لمزيد من البحث في موقع آخر وليس في هذا المجال ؟!

جدول رقم ١٣

مواقف السكان نحو ترك المعيشة
في المخيمين - بلاطة والفارعة أيلول ١٩٩٢

نوع الاتجاهات	عدد الاسر	نسبة المئوية
موافق على تركه	٤٥	٣٢،٦
لا أعرف	٤٠	٢٨،٩
غير موافق على تركه	٥٣	٣٨،٤
المجموع	١٣٨	١٠٠،-

المصدر: تم جمعه من قبل المؤلف ١٩٩٢.

(٦) وأما المؤشر السادس فهو حول تأثير تحسين الوضع الاقتصادي على البقاء في المخيم. وجدول (١٤) يحاول تفسير ذلك حيث يتضح من الجدول ان ٤٦،٤٪ من الاجابات كان موافقة على ترك المخيم في حالة تحسن الوضع الاقتصادي. وأن ٣١،٩٪ لن تترك المخيم حتى لو تحسن الوضع الاقتصادي وان ٢١،٧٪ لم تعط جوابا ويمكن الاستدلال من ذلك على انهم في حيرة.

جدول رقم ١٥

اثر الاعتقاد بأن المعيشة في المخيم هي واجب وطني
بلاطة والفارعة أيلول ١٩٩٢م

الموقف من المقولة "ان الحياة في المخيم واجب وطني"	عدد الاسرة	النسبة المئوية
موافق	٨٠	٥٨,-
لا أعرف	٢٦	١٨,٨
غير موافق	٣٢	٢٣,٢
المجموع	١٣٨	١٠٠

المصدر: تم جمع المعلومات من قبل المؤلف ١٩٩٢.

يتضح مما سبق ان شعور السكان في المخيم نحو منازلهم لا تدل على الرضا وان هناك شعور بالرغبة بترك المخيم يعادل شعور اولئك الاشخاص الذين يرغبون في البقاء في المخيم وان للشعور الوطني دور كبير في هذا الشعور.

يمكننا ان نستنتج مما جاء ان معظم السكان غير راضين عن مسكنهم في المخيم حوالي ٧٠٪ الا ان الانتماء الوطني اظهر ان ٥٨٪ يعتقد ان البقاء في المخيم واجب وطني وان ٤٠٪ لا يرغب في ترك المخيم حتى لو تحسن وضعه الاقتصادي. من ذلك لا بد ان يتم مراعاة الشعور الوطني للاجيء واشباعه عند ايجاد حل للقضية الفلسطينية.

جدول رقم ١٧

نسبة عضوية السكان في مخيمي بلاطة والفارعة
في الاطر الفلسطينية أيلول ١٩٩٢

العدد	النسبة المئوية
لا أحد من افراد الاسرة	٢٩،٧
واحد فقط من افراد الاسرة	٢٩،-
اكثر من واحد من افراد الاسرة	٣٧،-
لا جواب من رب الاسرة	٤،٣
	١٠٠

المصدر: اعد من قبل المؤلف ١٩٩٢.

٣. والمؤشر الثالث والذي أظهر نسبة الاسر التي تعرضت لنوع من الأذى من السلطة الاسرائيلية المحتلة. وهذا يشير للفاعلية السياسية لهذه الاسر وان كان بطريقة غير مباشرة. وجدول (١٨) يبين ان فقط ٠،٦٪ من الاسر في المخيمين لم يتعرض لنوع من الضرر من السلطة المحتلة نتيجة للمواجهات التي حدثت بين السكان وتلك السلطة وان ٠،٦٪ لم يعطي جواب.

جدول رقم ١٨

٪ الذين تعرضوا للضرر ونوع ذلك الضرر في مخيمي الفارعة وبلاطة أيلول ١٩٩٢ (خلال خمس سنوات)

نوع الضرر	النسبة المئوية
لا شيء	٠,٦
هدم بيوت	١٠,٣
تكسير اثاث	١٥,٥
استشهد احدهم	٣,٤
جرح احدهم	١٧,٦
اعتقل	٢١,١
ابعاد	٣,٩
منع من العمل	٩,-
طرد من العمل	٨,-
حرم من شمل العائلات	٤,٣
اغلاق منزل	٠,٦
هوية خضراء	١٣,٥
أخرى	٠,٧٠
لا جواب	٠,٦
	١٠٠

المصدر: اعد من قبل المؤلف ١٩٩٢.

مجموع النسب اكثر من ١٠٠٪ من اسر المخيم قد تعرضوا لنوع من الأذى يتراوح بين استشهاد الى اعطاء بطاقة خضراء يحرم حاملها من حرية الحركة كما تعرضه للاهانة عند كل مركز تفتيش. كما أظهر الجدول ان هناك اثنتا عشرة وسيلة عقاب كانت تستعملها السلطة لمنع سكان المخيم من التعبير عن آرائهم السياسية.

٤. وأما المؤشر الرابع الذي أظهر اتجاهات سكان المخيم نحو السلام حيث يوضح جدول رقم ١٥ ما يلي:

جدول رقم ١٩

٪ المواقف سكان المخيمين نحو السلام
في أيلول ١٩٩٢

المواقف	النسبة المئوية
ارجاع كامل فلسطين	٣١،٦
عودة اللاجئين	٤،٦
تعويض اللاجئين	٨،٦
تحسين الأوضاع في المخيم	٣،٤
انشاء دولة فلسطينية	٤٨،٣
توطين	،٦
لا جواب	٢،٩
	١٠٠

المصدر: اعد من قبل المؤلف ١٩٩٢.

يتضح من الجدول اعلاه ان ٤٨،٣٪ من الاجابات كانت تطالب او ترى ان الحل هو في انشاء دولة فلسطينية وأن ٣١،٦٪ كانت ترى ان الحل هو في استرجاع كامل فلسطين وأما بقية الحلول فكانت النسبة منخفضة نسبيا وان ظهر مؤشر يستوجب الفحص وهو ان ٨،٦٪ يرى ان التعويض هو الحل وهذا لم يكن متوقع بالرغم من ضآلته النسبية.

الخلاصة

اتضح مما سبق ان اللاجىء الفلسطيني مرتبط بأرضه التي اجبر على تركها سواء من حيث تنوع ملكيته التي انعكست على دوره ومكانته الاجتماعية بمشاركته الفعالة بالدفاع عن وطنه.

كما اتضح ان الاوضاع المعيشية التي يعيشها اللاجىء الفلسطيني في المخيم غير مرضية سواء بالمقياس النسبي اي اذا ما تمت مقارنة اوضاعهم بغيرهم من السكان او بالمقياس المطلق حيث ظهر ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض الدخل وتبين ان نسبة كبيرة تعيش دون خط الفقر.

وتبين سوء الوضع السكني وذلك بارتفاع نسبة السكان الذين اعتبروا سكنهم مزدحما وغير مرض حوالي (٦٦٪). وبالرغم من ذلك فهناك ٥٣٪ يرغبون بالبقاء في المخيم ولكن لدوافع وطنية.

كان جليا ان ملكية اللاجىء الحالية تكاد تكون معدومة سواء من الارض او الماشية او العقارات وهذا من جهة تجعله يشعر بضآلة مكانته الاجتماعية اذا قارنها بسكان القرى والمدن المجاورة له ومن جهة اخرى يكون لها دور بارز في زيادة درجة الحرمان والفقر. وكلتا النتيجتين اي ضآلة المكانة الاجتماعية والحرمان بالغالب ينتج عنهم عدم الاستقرار والحنين الى الوطن الاصلي.

ولقد عبر اللاجىء الفلسطيني عن حنينه لوطنه وعن حالة الحرمان المادي والاجتماعي الذي يعيشها بفعالياته السياسية سواء بالاهتمام بالمعلومات عن وطنه الاصلي او بزيارته له او باشتراكه بالاطر السياسية الفلسطينية التي تطالب بالحقوق الفلسطينية واتضح مدى استعداده للدفاع عن حقوقه بكثرة الخسائر التي قدمها نتيجة لمقاومته للمحتل وبتنوع الوسائل المستخدمة من قبل المحتل لردع هؤلاء اللاجئين عن المطالبة بحقوقهم.

من هذا يظهر ان اي حل لمشكلة اللاجىء لا بد وان تهتم بطرح المشكلة: المكانة الاجتماعية للاجىء والحاجات المادية له. والمعلومات في جدول (١٩) تؤيد ذلك حيث ابرز الجدول توجهات اللاجئين نحو سبل الحل وتبين ان ٣١،٦٪ تطالب بعودة

جميع فلسطين و ٤٨،٣٪ تطالب باقامة دولة فلسطينية بينما الذين يطالبون بتعويضات ٨،٦٪ والذين يطالبون بتحسين الاوضاع المعيشية ٣،٤٪ بالرغم من الحاجة الماسة لتحسين الاوضاع المادية كما ظهر سابقا.

الباب الرابع

الفصل الأول : مشاريع حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين

قبل بحث الرؤيا المستقبلية للاجيء الفلسطيني على ضوء مؤتمر مدريد ١٩٩١، سيتم في هذا الفصل عرض سريع لمشاريع الحلول الدولية والمحلية لمشكلة اللاجيء الفلسطيني. وبذلك نستطيع ان نستوضح التوجهات الاقليمية والدولية لايجاد حل لمشكلة اللاجيء الفلسطيني.

يمكن استعراض محاولات البحث عن مشاريع حلول سياسية لقضية اللاجئين من خلال فترات وحقب تاريخية على النحو التالي:

اولا: قبل ١٩٤٨م والتي حاولت ايجاد حلول للنزاع الصهيوني العربي في فلسطين والتي لو قدر لها ان تحقق بعض النجاح لما ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

ثانيا: المحاولات التي تمت بعد "النكبة" ونشوء قضية اللاجئين، سواء المحلية منها او العالمية وكانت في مضمونها تدعوا الى عودة اللاجئين الى ديارهم او تعويضهم او توطينهم ثم انتقلت الى الاعتراف بالهوية الفلسطينية التي من خلالها سيتم الاهتمام بعلاج مشكلة اللاجئين. ويمكن النظر الى هذه المحاولات من خلال اربعة مراحل:

المرحلة الأولى اي منذ ١٩٤٨م حتى منتصف الخمسينات كانت المحاولات متجهة لتنفيذ القرار الدولي رقم ١٩٤ الذي ينص على عودة اللاجئين او تعويضهم.

المرحلة الثانية منذ ١٩٥٩م حتى ١٩٦٦م حيث تبين للامين العام لهيئة الامم المتحدة واغ همرشولد ان اسرائيل لا تعترف بقراري هيئة الامم المتحدة وهما قرار التقسيم ١٨١ وقرار العودة او التعويض ١٩٤، عند ذلك اوصى همرشولد ان يتم دعم وكالة الغوث لتشغيل واغاثة اللاجئين حتى تتمكن من تأهيل ورعاية وحماية اللاجئين في المجتمعات التي يعيشون بها.

المرحلة الثالثة من ١٩٦٧-١٩٧٦ التي بدأت بعد حرب ١٩٦٧ بقرار مجلس الامن ٢٤٢ الذي طالب بتسوية عادلة للاجئين الفلسطينيين والاعتراف باسرائيل. ولكن الحدث الذي لعب دورا في هذه المرحلة هو ظهور منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف المحلي والدولي بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وبالنظر لدور

اللاجئين الفعال في هيئات م.ت.ف.، ثم التوجه نحو منحنى جديد وهو ان حل مشكلة اللاجئين لن يتم الا من خلال تحقيق حقوقهم الوطنية والقومية.

المرحلة الرابعة من ١٩٧٧-١٩٨١ والتي بدأت بمبادرة الرئيس الامريكي جيمي كارتر وموضوعها مبادلة "الارض مقابل السلام" وذلك في ١٩٧٧م وتنتهي هذه المرحلة بمشروع الملك فهد ١٩٨١ والذي طالب فيها باقامة دولة فلسطينية في اراضي ١٩٦٧ وبحق العودة او التعويض مقابل الاعتراف باسرائيل.

اولا: محاولات السلام قبل ١٩٤٨

أ- المحاولات المحلية

١) المحاولة التي قام بها رجال الدين المسلمون والمسيحيون في العهد التركي. حيث حاول هؤلاء الرجال الاتصال برجال الدين اليهودي في اوروبا لعقد حلف معهم ضد الاطماع الاستعمارية في الوطن، ولحماية اليهود من الاضطهاد الاوروبي بتسهيل توطينهم في العالم العربي. ولكن اليهود رفضوا وفضلوا التعاون مع من اضطهدهم وعاملهم معاملة دونية (ليش ١٩٧٩: ٣٠)

٢) المحاولة التي قام بها الملك فيصل ملك العربية السعودية ١٩١٨ وذلك اثر مقابلته للدكتور وايزمن (ممثل الحركة الصهيونية). واتفقوا على ان اليهود من جميع انحاء العالم يمكنهم ان يأتوا ليعيشوا مع ابناء عمهم (اي العرب) في اي بقعة من العالم العربي، ولا يقوموا بانشاء دولة على حساب فلسطين وهجرة اهلها. ولكن الحركة الصهيونية رفضت هذا الاتفاق لانهم اصروا على انشاء دولة يهودية مستقلة (سيكس ١٩٦٥: ٤٦-٤٨).

٣) المحاولة التي تمت بين عدد من القرى العربية والمستعمرات اليهودية المجاورة لها والتي بموجبها لا تساعد تلك القرى على العمل ضد اليهود وبالمقابل التزام الحركة العسكرية الصهيونية بعدم تعريض تلك القرى لاي أذى. ولكن قد تعرض سكان دير ياسين لمذبحة جماعية وبرعم تم طرد السكان منها ولم يتم اعادتهم اليها حتى الآن بالرغم من قرار محكمة العدل العليا الاسرائيلية باعادتهم لقريتهم (كابيلوك ١٩٨٧: ٢).

٤) محاولة الملك عبد الله ١٩٣٨م، حيث اقترح مشروعا يتم بموجبه تأسيس مملكة عربية موحدة بين فلسطين والاردن. ويتم منح اليهود ادارة ذاتية في المناطق التي يكثر بها اليهود بحيث يتمتعون بكامل ادارة شؤونهم. ولكن

رفض العرب هذا الاقتراح كما رفضوه الفلسطينيون ولم يقبله ايضا الانجليز (مهدي: ١٩٧٥: ٧٨-٨٩).

٥) محاولة نور السعيد ١٩٤٢م، التي حاول ان يطالب باقامة اتحاد بين العراق وسوريا ضمن وحدة عربية تقوم على مراحل .... ومنح اليهود شبه استقلال داخلي في فلسطين وان تكون القدس متفوحة لجميع الاديان .... الا ان السعودية رفضت المشروع ومصر لم تعطي ردا لخوفها من وحدة سوريا والعراق (مهدي ١٩٧٥: ٩٢).

من قراءة هذه المحاولات سواء منها الذي تم على مستوى محلي اي على مستوى قرية او حركة سياسية او التي تمت على مستوى قطري نجد انها جميعا تدل:

١) انها تمت بمبادرة عربية وجميعها حاولت ارضاء اليهود والسماح لهم بالعيش في الوطن العربي وفلسطين من ضمنه ولكن دون الحاق اذى بوحدة ومصالح الامة العربية المستقبلية او الاساءة لفلسطين او شعبها.

٢) كان دافع تلك المحاولات هو خوف العرب من مزيد من الخسارة بسبب خشيتهم من الاطماع الاستعمارية في منطقتهم ولخوفهم على فلسطين وعلى شعبها ويدل هذا التوجه العربي للسلام على ضعفهم سواء لعدم تمكنهم من حماية حرمة اراضيهم او لمحاولتهم استرضاء الصهيونية.

٣) امكننا ان نلاحظ ان تلك المحاولات لم تحظ بعمل تنظيمي توافقي مما يدل على عدم تماسك البنية الاجتماعية والسياسية في العالم العربي بشكل عام والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، سواء بتفرد بعض القرى الفلسطينية بعقد معاهدات او بعدم اجماع عربي على حل كما ظهر بموقفهم ضد مشاريع كل من الامير عبد الله ونور السعيد بالرغم من عدم موافقة الصهيونيين والبريطانيين على مشروعيهما.

٤) ان اليهود كانوا مصممين على انشاء دولة وليس وطنا كما جاء في وعد بلفور، حيث رفضوا كل محاولات العرب بالسماح لهم بالعيش في الوطن العربي او حتى بمنحهم حكما ذاتيا ضمن نظام عربي.

ب- المحاولات الدولية قبل ١٩٤٨م

١) مشروع واكهوب ١٩٣٤ - ١٩٣٥م: دعا الى مشاركة في مجلس تشريعي يشترك فيه العرب واليهود لحكم البلاد (مهدي ١٩٧٥: ٣١-٣٦).

٢) مشروع لجنة بيل ١٩٣٧م: طالب هذا المشروع بتقسيم البلاد الى ثلاثة اقسام: دولة عربية تشمل شرق الاردن ودولة يهودية تضم الساحل والسهول الخصبة من فلسطين وأما الاماكن المقدسة فتبقى تحت الانتداب البريطاني. (مهدي ١٩٧٥: ٣٧-٥٠).

٣) مشروع لجنة وودهيد ١٩٣٨م: عدلت الحكومة البريطانية عن مشروع بيل (التقسيم) وطالبت ان يجتمع الاطراف اي الفلسطينيون والعرب واليهود للتفاوض (مهدي ١٩٧٥: ٥٣).

٤) مشروع نيوكومب ١٩٣٨ - ١٩٤٠م: طالب هذا المشروع بتأسيس دولة فلسطينية تعطي بها الطوائف عن طريق البلديات صلاحيات مع المساواة بين جميع الفلسطينيين. (مهدي ١٩٧٥: ٥٨-٦٠).

٥) مشروع الكتاب الابيض ١٩٣٩م: بموجبه تقام دولة فلسطينية بموافقة الطرفين العربي واليهودي كما يسمح لخمسة وسبعين الف يهودي بدخول فلسطين خلال الخمس سنوات التالية وتمنع الهجرة غير المشروعة ويمنع بيع الاراضي .... (مهدي ١٩٧٥: ٦٩).

٦) مشروع لجنة التحقيق الانجلو-امريكية ١٩٤٦م: قامت هذه اللجنة بنشر تقريرها في ٢٠ نيسان ١٩٤٦م، الذي نادى بادخال مئة الف يهودي الى فلسطين، مع رفع الحظر عن انتقال الاراضي لليهود والابقاء على الانتداب البريطاني (مهدي ١٩٧٥: ٥٦-٥٧).

٧) مشروع اللورد موريسون ١٩٤٦م: بموجب هذا المشروع يتم تقسيم فلسطين الى اربعة اقسام، منطقة عربية، منطقة يهودية، القدس، منطقة النقب. تكون هناك حدود ادارية بين المنطقة العربية واليهودية. وفي كل منطقة يوجد مجلس محلي لسن التشاريع لبعض الامور. ولا يكون لهذه الحدود اي معنى فيما يختص بامور الدفاع والجمارك والمواصلات. ويحق لكل منهم تحديد عدد الاشخاص الذين يودون الاقامة الدائمة في اراضيهم وتحديد مؤهلاتهم (مهدي ١٩٧٥: ٧٤-٧٧). ولكل رفض المشروع كل من العرب واليهود على السواء.

٨) مشروع التقسيم حسب قرار هيئة الامم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧م: بموجب هذا المشروع يتم منح اليهود ٥٦٪ من الاراضي الساحلية الخصبة الفلسطينية ويعطي العرب ٤٣٪ و ١٪ منطقة دولية وهي القدس.
وخلاصة المشروع :
- انهاء الانتداب في آب ١٩٤٨.
- الجلاء واعلان انشاء الدولتين العربية واليهودية بعد الجلاء بشهر.
- اشراف لجنة دولية على ادارة فلسطين.
- تنفيذ التقسيم في فترة الانتقال على ان يتم تأليف حكومة مؤقتة في كل دولة، ويتم ضمان الحقوق للجميع بروح المساواة ويتم انشاء قوة وطنية في كل من الدولتين لحفظ الامن والحدود. تبنت الصهيونية القرار ورفضه العرب (مهدي ١٩٧٥: ١٠٨). ولخوف العرب من ان يحكموا من قبل اليهود ولنشاط العصابات الصهيونية المسلحة والمدربة لتنفيذ القرار بدأت الهجرة العربية الفلسطينية التي سبق وان تعرضنا لها بالتفصيل.

يلاحظ من المحاولات السابقة انها اجمعت على اعطاء اليهود مكانا في فلسطين سواء أكان ذلك بالسماح لهم بالعيش في فلسطين كأقلية او بمنحهم حكما ذاتيا خاصا بهم او بتقسيم فلسطين بينهم وبين مواطنيها الاصليين. الا ان اليهود كانوا يريدون وطنا خاصا بهم، لذا كانوا يوافقون على التقسيم مع تحفظات كان تعود الى ايدولوجيتهم التي تتطالب بجميع فلسطين. وهذا ما قاله في عام ١٩٤٠ جوزيف ويتز المسؤول عن الحركة الصهيونية في فلسطين (ماري سايح ١٩٧٩: ٧٠).

ولان هذا المطلب كان يتمشى مع السياسية الامبريالية ولضعف العرب في الدفاع عن حقوقهم تم اتخاذ قرار التقسيم ١٨١ الذي تم بموجبه منح اسرائيل ٥١٪ من ارض فلسطين.

ثانيا: المحاولات التي تمت بعد ١٩٤٨م

المرحلة الأولى ١٩٤٨-١٩٥٥:

أ- المحاولات الدولية

١) قرار ١٩٤ فقرة ١١ لعام ١٩٤٩م الصادر عن هيئة الامم المتحدة والذي تم بعد عدة زيارات قام بها ممثل هيئة الامم المتحدة الكونت برنادوت. وينص القرار "بوجوب السماح بالعودة في اقرب وقت للاجئين الراغبين بالعودة والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويض عن ممتلكاتهم للذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم وعن كل مفقود او مصاب بضرر ... وتصدر تعليمات للجنة

التوفيق بتسهيل اعادة اللاجئين الى وطنهم واعادة توطينهم واعادة تأهيلهم اقتصاديا واجتماعيا مع دفع تعويضات" (مهدي ١٩٧٥: ١٢٧-١٣٤).

٢) لجنة التوفيق الدولية وتوصياتها في لوزان ١٩٤٩م وباريس ١٩٥١م: قرر مجلس الامن تشكيل "لجنة التوثيق الدولية" فتوصلت اللجنة في لوزان ١٩٤٩ الى اربعة توصيات. كان نصها "اعادة قسم من اللاجئين الفلسطينيين والتعويض المباشر عن ممتلكات القسم الآخر" (مهدي ١٩٧٥: ١٣٧). اما ما توصلت اليه اللجنة في باريس في ١٩٥١ كان "الطلب من اسرائيل اعادة عدد محدود من اللاجئين ودفع التعويضات ...." ولكن اسرائيل رفضت (مهدي ١٩٧٥: ١٦٥).

٣) مشروع دالاس ١٩٥٥م، حيث اقترح وضع حد لبؤس اللاجئين وذلك بعودة البعض وتوطين البعض الآخر في البلاد العربية (مهدي ١٩٧٥: ٢٠٣-٢٠٢).

٤) مشروع ايدين ١٩٥٥ طالب ايدين بتنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ولكن ليس بحرفينها (مهدي ١٩٧٥: ٢٠٧-٢٠٨).

ب- المحاولات المحلية

١) وافقت اسرائيل عام ١٩٤٨م على اعادة ١٠٠ الف لاجيء فلسطيني. ولكنها وبعد قبولها كعضو بالمنظمة الدولية لم تلتزم بتنفيذ القرار وتراجعت عنه.

٢) مشروع حسني الزعيم الرئيس السوري ١٩٤٩م، حيث اقترح توطين ٣٥٠ الف لاجيء فلسطيني في سوريا وان يتم تشكيل دولتين احداهما عربية والاخرى فلسطينية. ولكن بن غوريون رفض اي تدخل لاسرائيل بموضوع اللاجئين (كابوليوك ١٩٨٧: ٦).

٣) مشروع عبد الناصر ١٩٥٤م، ناشد الرئيس عبد الناصر الولايات المتحدة بتطبيق لقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧م. وان يتم تطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة على اللاجئين واهمها قرار ١٩٤. (مهدي ١٩٧٥: ٢٠٦-٢٠٧).

يلاحظ ان المحاولات التي تمت لعلاج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في هذه المرحلة كانت تمتاز :

١- بتراجع المجتمع الدولي في اعطاء الحق للاجئين الفلسطينيين بان يقرروا بانفسهم فيما اذا كانوا يرغبون بالعودة او الحصول على التعويض وذلك حسب قرار ١٩٤، وفي محاولة اعادة قسم منهم وذلك كما ظهر في محاولة لجنة التوفيق ومشروع دالاس. وأما مشروع ايدن الذي تقبله العرب فقد اشار ايضا الى

عدم تطبيق قرارات هيئة الامم حرفيا وهذا اظهر غموضا في ابعاد اقتراحه.

٢- اما اسرائيل فقد رفضت منذ البداية الالتزام بقرارات هيئة الامم التي طالبت بعودة اللاجئين كما رفضت ايضا عودة حتى جزء منهم.

٣- وأما الموقف العربي فكان يظهر عليه الضعف مما أدى الى: التسامح الذي ظهر بمشروع حسني الزعيم. حيث استعد لتوطين نصف اللاجئين الفلسطينيين (٣٥٠ الف) اي اعطاء اسرائيل ممتلكات هؤلاء وكذلك ظهر النداء الذي وجهه عبد الناصر الى امريكيا كي تقوم باحلال السلام في المنطقة حسب قرارات هيئة الامم المتحدة. واتضح ضعف الموقف العربي بالمقترحات التي قدمها كيندي لحل المشكلة (في المرحلة الثانية).

المرحلة الثانية (١٩٥٩-١٩٦٦)

أ- المحاولات الدولية

١) بناء على تكلفة الهيئة العامة للامم المتحدة قام ممثلها هموشولد لمتابعة ايجاد حل لمشكلة اللاجئين. وبعد عدة زيارات للمنطقة تبين لهمرشولد في عام ١٩٥٩م ان اسرائيل ترفض ان يكون لها اي علاقة بكلا القرارين سواء قرار التقسيم ١٨١ او قرار ١٩٤. هذا فدع همرشولد ان يقترح بان يتم توسيع برنامج التأهيل للاجئين من خلال وكالة الغوث والعمل على توطين اللاجئين في العالم العربي (مهدي ١٩٧٥: ٢١٢).

٢) مبادرة كيندي ١٩٦١م، وذلك بناء على نداء جمال عبد الناصر طالب كيندي بمبدأ التوطين او التعويض (مهدي ١٩٧٥: ٢١٥).

٣) وأما مبادرة جونسون ١٩٦٣، حيث طالبا باعطاء الفرصة للاجيء اما العودة او التعويض بعد أن يتم توضيح الظروف التي سيواجهها في اسرائيل واعلامه عن كمية التعويضات التي سينالها (مهدي ١٩٧٥: ٢٢٢/٢٢٦).

ب- المحاولات المحلية

١) مشروع ليفي اشكول ١٩٦٥م، حيث اظهر استعداده للمساهمة المالية في عملية توطين اللاجئين واما الشق الثاني من مشروعه فكان يهدف الى منح اسرائيل حرية التبادل التجاري مع الدول العربية (مهدي ١٩٧٥/ ٢٦٣-٢٦٤).

٢) انشاء الكيان الفلسطيني ١٩٦٤، حيث تم في ٢٨ ايار ١٩٦٤م انشاء منظمة التحرير الفلسطينية وتم تأكيد ذلك في مؤتمر الرباط لعام ١٩٧٤م ثم بعد

ذلك الاعتراف من قبل هيئة الامم المتحدة بالمنظمة كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.
وبالرغم من عدم وجود علاقة مباشرة لذلك بقضية اللاجئين الا انها اعطت الامل للشعب الفلسطيني وللاجئين بشكل خاص بأن قضيتهم سيتم علاجها من قبلهم.

٣) مشروع الرئيس بورقيبة ١٩٦٥، طالب بورقيبة بحل مرحلي يتم بموجبه ارجاع ثلث المساحة التي احتلتها اسرائيل للعرب ويعود اللاجئون الى دولتهم الجديدة وتتم مصالحة بين العرب واسرائيل (مهدي ١٩٧٥: ٢٤٤-٢٤٥-٢٤٨).

يلاحظ ان المحاولات التي تمت لعلاج مشكلة اللاجئين في المرحلة الثانية كانت تتصف:

١- بتراجع كامل من قبل المجتمع الدولي بحق اللاجئين بالعودة كما ظهر بكل من مشروع همرشولد ومبادرة كيندي. وحتى عندما عاود جونسون وطالب بمنح اللاجىء حق "اتخاذ القرار الا انه حاول ان يوحي بمبادرته ان عودتهم صعبة لان الظروف التي سيعودون اليها اصبحت غير ملائمة ...الخ.

٢- اما اسرائيل فلم تتراجع عن موقفها الرافض لعودة اللاجئين ولكنها اظهرت استعدادا للمساهمة ماليا بتوطينهم على ان تتاح لها حرية التجارة مع العرب مقابل ذلك ؟!

٣- وأما الموقف العربي فلا زال ضعيفا كما ظهر في اقتراح بورقيبة. فمبادرة بورقيبة قد طالبت بعودة اسرائيل عن ثلث المساحة التي احتلتها وهذا يعني منحها الباقي وعودة اللاجئين الى هذا الجزء وهذا يعني اعطاء اسرائيل املاك اللاجئين في الجزء الآخر. ولكن بارقة الأمل التي ظهرت في هذه المرحلة هي ظهور مؤسسة تمثل الفلسطنيين وهي منظمة التحرير مما جعل كل فلسطيني يشعر بالأمل بأن قضيته لم تمت.

المرحلة الثالثة من ١٩٦٧-١٩٧٦م

في هذه المرحلة كانت مشاريع السلام الدولية والاجنبية والمحلية متأثرة بأحداث كان لها أثر عميق على التوجهات لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين. من هذه الاحداث حرب ١٩٦٧م واصدار قرار ٢٤٢ من مجلس الأمن أما الحدث الأخير فهو نتائج

انتخابات عام ١٩٧٦م لرؤساء البلديات والتي اكدت ولاء هذا الشعب الفلسطيني للمنظمة وليس لغيرها.

ان الهزيمة التي لحقت بالجيوش العربية الثلاثة (المصري، والسوري، والاردني) من قبل الجيش الاسرائيلي واحتلال غزة وسيناء وهضبة الجولان والضفة الغربية وما نتج عنه من تفكك الجيوش وخروج ٢٥٠ ألف لاجيء فلسطيني جديد. كل ذلك لم يدفع العرب والفلسطينيين بشكل خاص للاستسلام للهزيمة، بل دفعهم لتأييد حركة المقاومة الفلسطينية التي اعلنت حرب العصابات في عام ١٩٦٥م ضد اسرائيل فأصبحت الفرصة ملائمة لهذه الحركة ان تنو بتأييد واسع من قبل الشباب العربي وبشكل خاص الفلسطيني وخاصة شباب المخيمات. مع ان قادة هذه الحركة كانوا من اللاجئين الذين خرجوا في عام ١٩٤٨. واستطاعت هذه الحركة اثر معركة الكرامة ان تعيد الثقة للمقاتل العربي والأمل في نفوس الشعوب العربية.

وأما الحدث الآخر فهو انتخابات رؤوساء بلديات "تقليدين" في عام ١٩٧٢م حيث تم اعادة انتخاب السابقين الا ان انتخابات عام ١٩٧٦م لرؤساء البلديات والتي تم بها نجاح عناصر اظهرت ان ولاءها للقضية الفلسطينية ولمنظمة التحرير بدد كل شك حول هوية الشعب الفلسطيني وعدم امكانية صهره فيمن حوله.

ولا بد من الاشارة الى ان انتشار الجرائد والمسارح الفلسطينية التي نمت الشعور الوطني عند الفلسطينيين كان لها دورها في صقل تلك الهوية وابرازها بحيث اصبحت من الصعب تجاهلها. ولقد اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قرارا بعام ١٩٧٤ يقول فيه انهم سيعملون على اقامة دولة فلسطينية على اي جزء من فلسطين يتم تحريره، وذلك من اجل اشباع ذلك الشعور الوطني الفلسطيني ولم يعد اهتمامهم الأول اللاجئين (الخالدي ١٩٩٢: ٣٥) لانه كان يصبغ القضية الفلسطينية بطابع انساني. ولقد تبين ان الاسرائيليين قد اجمعوا على عدم السماح للاجيء ١٩٤٨ بالعودة حيث اظهر استفتاء تم ١٩٧١-١٩٧٤م ان ٦٠٪-٧٠٪ من الاجوبة قد اظهرت عداء لعودة اللاجئين وان ٢١٪ اظهر اعتدالا نحو اللاجئين الا انهم لم يوافقوا ايضا على عودتهم وان فقط ١٠٪ قد أظهر موافقته على عودتهم. كما أظهر الاستفتاء ان ٦٦٪ من الأجوبة كان يرفض حتى عودة لاجيء ١٩٦٧ (ماكدوال ١٩٨٩: ٨٤-٨٥).

ولكن ماكدوال (١٩٨٩: ٨٦) وضح ان هناك عاملان لهما تأثير واقعي على حتمية ارجاع اللاجئين الفلسطينيين وهما: الشعور الوطني عند اللاجئين حيث أصبح تمسكهم

بالعودة من القوه بحيث لا يمكن تجاهله في اي محاولة سلام. لان تعلق اللاجئين بوطنهم لا يقل عن تعلق الصهيونية بأرض اسرائيل. وفي كلتا الحالتين اثبت هذا الشعور فاعليته وأهميته. والعامل الآخر الذي يعمل على حتمية عودة اللاجئين او جزء منهم هو ظروفهم المعيشية الصعبة وخاصة في لبنان تلك الظروف الصعبة التي ادت الى ان يطالب هؤلاء اللاجئون باستقلاليتهم عن الحكومة اللبنانية والخضوع لحركة المقاومة الفلسطينية (ماكدوال ١٩٨٩: ٨٧).

بعد هذه الخلفية نستطيع فهم مشاريع الحلول المطروحة في هذه المرحلة على المستويات الثلاثة: الدولية، الاجنبية والمحلية.

١- مشاريع دولية (١٩٦٧-١٩٧٦م)

أ. تم اتخاذ قرار من مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وذلك اثر حرب ١٩٦٧ وهذا القرار طالب بالانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة. وبنفس الوقت دعا للاعتراف باسرائيل ضمن حدود آمنة. وأما الفترة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين فقد اشارت بأن يتم تحقيق تسوية عادلة للاجئين. ولقد قبلت هذا القرار بعض الدول العربية منها مصر والاردن ورفضه البعض منها منظمة التحرير وكان رفضها للاسباب التي اوردها فايز الصايغ. حيث ذكر الصايغ ان هذا القرار قد حرر اسرائيل من احترام حقوق الشعب الفلسطيني. ويضيف الصايغ ان هذا القرار اسوأ من وعد بلفور ومن قرار التقسيم حيث بعض الدول اقرته وعملت عمليا على تنفيذه (مهدي ١٩٧٥: ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٩).

ب. ارسلت هيئة الامم المتحدة مبعوثها غونارياررنغ في عام ١٩٧٠م لمتابعة ايجاد حل للقضية الفلسطينية بموجب قرار ٢٤٢ ولكن بعد جولات استطلاعية عديدة لم يتمكن من ايجاد الحل وقد عزا فشله الى تضارب المصالح الامريكية والروسية بالمنطقة (مهدي ١٩٧٥: ٣٠٧).

ج. تم اتخاذ قرار في هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٧١ رقم ٢٦٧٢ والذي دعا بحق تقرير المصير للفلسطينيين. وهذا كان نقطة تحول حيث حاول معاملة القضية الفلسطينية كقضية سياسية وليس قضية انسانية كما كان الاتجاه سابقا.

٢- مشاريع دول وهيئات اجنبية (١٩٦٧-١٩٧٦م)

أ) مبادرة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٩م حيث قام وزير خارجية امريكيا بعرض مشروع بموجبه يتم اعطاء اللاجئين الخيار بين

العودة بموجب (كوتا) سنوية يتم الاتفاق عليها أو التوطين خارج اسرائيل (مهدي ١٩٧٥: ٣١٤).

ب) مشاريع فرنسية دعت هذه المشاريع الى انشاء دولة فلسطينية على ان يتم تطبيق المساواة التامة في الحقوق لجميع سكانها ويقصد العرب والاسرائيليين. كما اشارت هذه المشاريع الى ان دور الصهيونية التاريخي قد انتهى لذا عليها ان تتخلى عن دورها كرأس حربه للحضارة الغربية في المنطقة (مهدي ١٩٧٥: ٤١٩).

ج) مشروع الكويكرز ١٩٦٩ طالب بعودة عدد من اللاجئين سنويا الى اسرائيل ويتم تعويض البقية لان عودة اعداد كبيرة لاسرائيل اصبح غير ممكن (مهدي ١٩٧٥: ٤٣٢).

د) مشروع روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة فقد طالب بعام ١٩٧٠ بتطبيق قرار ٢٤٢.

٣- مشاريع اسرائيلية

١) مشروع أبا ايبان ١٩٦٨م دعا لمؤتمر سلام لدول الشرق الأوسط والمساهمة في مساعدة اللاجئين بهدف دمجهم بالمجتمعات التي يعيشون بها ضمن خطة سلام شاملة (مهدي ١٩٧٥: ٤٣٥).

٢) مشروع افنيري ١٩٦٨م طالب باعادة اعداد من اللاجئين يتم الاتفاق عليها بين الطرفين (مهدي ١٩٧٥: ٤٧٦).

٣) مشروع أريه الياف ومردخاي بنطوف، اعتبرا فلسطين من البحر الى الصحراء ارض للشعبين ويجب اقامة دولة فلسطينية ودولة اسرائيلية (مهدي ١٩٧٥: ٤٥٤، ٤٦٣).

٤) مشروع يغئال ألون ١٩٧٢ طالب بالفقرة (و) من مشروعه بقيام اسرائيل باعداد خطة اقتصادية شاملة وبعيدة المدى لحل مشكلة اللاجئين على اساس تعاون اقليمي ودولي وعلى اسرائيل اقامة مستوطنات نموذجية للاجئين (مهدي ١٩٧٥: ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٦).

٤- مشاريع عربية

ويمكن ان نستخلص من هذه المرحلة ظهور التوازن بين الدعوة لايجاد حل لمشكلة اللاجئين والدعوة لايجاد حل للمشكلة الفلسطينية بشقيها الشرق اوسطي وذلك حسب قرار ٢٤٢ وايجاد حل للهوية الفلسطينية بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير حسب ما جاء بقرار الدول العربية في ١٩٧٤ وقرار هيئة الامم المتحدة في عام ١٩٧١ رقم ٦٧٢، والذي دعا الى حق تقرير المصير. وبالنسبة لحل مشكلة اللاجئين فقد كانت المشاريع الدولية تدور حول الدعوة لحل عادل لهذه المشكلة او الدعوة لعودة عدد منهم كما جاء في مشروع الكويكرز، اما المشاريع الاسرائيلية فكانت تتجه نحو توطينهم خارج اسرائيل. واما المشاريع العربية فقد ظهرت من خلال مشروع الملك حسين الذي طالب بعودة النازحين وتطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة بخصوص اللاجئين.

من هنا يتضح ان الدعوة لعودة اللاجئين كانت من قبل مؤسسات غير حكومية واما الجانب الآخر من المشكلة وهو تسوية الحدود بين دول المنطقة فقد دعا اليها اكثر من مشروع وبالمثل مشكلة الهوية الفلسطينية حيث تمت المطالبة بان يتم ايجاد حل له اما بانشاء دولة فلسطينية يتم تطبيق المساواة بين سكانها عربا واسرائيليين او اعتبار فلسطين ارض لشعبين او بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير.

١) مشروع ياسر عرفات ومشروع نايف حواتمه ١٩٦٩ طالب الأول بانشاء دولة فلسطينية ويتعايش سملي بين كافة الديانات وأما الثاني فقد طالب بدولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يتمتع بها الجميع بالمساواة الكاملة (مهدي ١٩٧٥: ٣٦٢، ٣٧٠، ٣٨٠).

٢) مشروع الملك حسين ١٩٧٢م طالب بعودة النازحين نتيجة لحرب ١٩٦٧ وعودة ارض احتلتها اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧. كما طالب بتطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة بحق اللاجئين وبذلك يتم احلال السلام بين العرب والاسرائيليين (مهدي ١٩٧٥: ٣٩٥، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٠٤).

المرحلة الرابعة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨١م

من خلال ثماني محاولات تمت اثناء هذه الفترة لاحلال السلام في الشرق الأوسط لم يتم فيها التعرض لقضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل مباشر الا في مشروع الملك فهد ١٩٨١ كما هو مبين ادناه. واما المحاولات الاخرى فكانت تحاول منح الشعب

الفلسطيني هويته سواء بمنحه الحكم الذاتي او بانشاء دولة ضمن الاردن او دولة في الضفة وقطاع غزة.

وقبل سرد تلك المشاريع لا بد من اعطاء الخلفية السياسية الاجتماعية التي كان لها تأثير على سير الاحداث وذلك من خلال الاحداث الرئيسية الستة التالية: مشروع كارتر ١٩٧٧ والذي انتهى بنتائج كامب ديفيد ١٩٧٨، الغزو الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢، وتأسيس روابط القرى لكي تصبح قوة سياسية.

كانت فكرة الرئيس كاتر هي "السلام مقابل الارض". وما هذه الفكرة الا تفسير مباشر لقرار مجلس الامن ٢٤٢. وامتدادا لذلك عقد مؤتمر كامب ديفيد ١٩٧٨م والذي تم خلاله عقد صلح منفرد بين مصر واسرائيل كما تمت الاشارة ضمن الاتفاقية الى منح الفلسطينيين حكما ذاتيا ولكن لم يتم توضيح طبيعة ذلك الحكم، وقد ترك الفلسطينيين والاسرائيليين التفاوض حول ذلك.

وبعقد الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل خرجت مصر من ساحة المواجهة ضد اسرائيل ويكون بذلك فقد انتهى عهد الصراع العسكري العربي والاسرائيلي لان مصر كانت حجر الاساس في ذلك الصراع. وبسبب سوء العلاقات السورية العراقية لم تعد هناك جبهة شرقية قادرة على مواجهة اسرائيل عسكريا.

ومما زاد الوضع سوءا هو غزو اسرائيل للبنان والذي ادى الى ترحيل رجال المقاومة الفلسطينية من لبنان بعد ان اقصاؤهم من الاردن وهكذا تم ابعاد العمل الفدائي الفلسطيني عن الحدود الاسرائيلية. ونتيجة للصلح المنفرد المصري الاسرائيلي وبابعاد العمل الفدائي عن الحدود الاسرائيلية تكون امكانية اعادة فلسطين او جزء منها عن طريق القوه قد اصبحت غير ممكنة.

ولقد حاولت اسرائيل استباق الاحداث فشكلت روابط القرى لتصبح قيادة سياسية فلسطينية بديلة لقيادة منظمة التحرير، وبذلك تصبح تلك القيادة دمية بيدها عند تسليمها ادارة الحكم الذاتي. وبالرغم من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل اسرائيل (والتي لا مجال لذكرها هنا) بالاضافة لخيبة الأمل السياسية نتيجة لسنوات الاحتلال الطويلة وابعاد المقاتلين الفلسطينيين الى تونس واليمن ولعدم الاهتمام الكافي من الرأي العام العالمي كل تلك الاحباطات ادت

الى انبثاق الانتفاضة ١٩٨٧ كحركة شعبية ترفض كل مظاهر الظلم والاحتلال والاستسلام.

المشاريع التي طرحت خلال هذه الفترة:

(١) المشاريع الاجنبية

أ. مشروع كارتر ١٩٧٧ نادى بفكرة الارض مقابل السلام وطالب بوطن للفلسطينيين. وتبع ذلك مؤتمر كامب ديفيد ١٩٧٨ الذي انتهى بتوقيع اتفاق سلام بين مصر واسرائيل واشار الى حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة دون الدخول بأي تفصيلات.

ب. مشاريع الدول الاوروبية ١٩٨٠ حيث تمت المطالبة بمؤتمر Viana بان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة بمفاوضات السلام.

ج. مشروع برجنيف ١٩٨١ طالب بوطن للفلسطينيين.

د. مشروع ريغن ١٩٨٢ طالب بوطن للفلسطينيين لكن مع الاردن.

(٢) المشاريع الاسرائيلية

١. مشروع بيغن ١٩٧٧ نادى بأن يتم انشاء حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة.
٢. مشروع شارون ١٩٨١ طالب بأن تصبح الاردن هي الدولة الفلسطينية.

(٣) المشاريع العربية

مشروع الملك فهد ١٩٨١ حيث طالب بحق الفلسطينيين بالعودة او التعويض وانسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها ١٩٦٧. كما طالب بوضع الضفة الغربية وغزة تحت وصاية هيئة الامم المتحدة مع الاعتراف بحق اسرائيل بالوجود. وبذلك يكون اول مشروع عربي يطالب بصراحة بالاعتراف باسرائيل كاحد بنود مشروع السلام.

في هذه المرحلة يتضح لنا انه لم تتم الاشارة لموضوع اللاجئين باستثناء مشروع الملك فهد واصبحت المحاولات تدور حول ايجاد حل للهوية الفلسطينية. وهذه المحاولات لم تتعد المطالبة بحكم ذاتي للفلسطينيين او بوطن لهم.

الفصل الثاني : رؤيا مستقبلية للاجىء الفلسطيني على ضوء مؤتمر مدريد ١٩٩١

١- الظروف العالمية والمحلية التي ادت الى مؤتمر مدريد

وقبل ان نلقي الضوء على ما توصلت اليه لجنة اللاجئين المتعددة في اجتماعاتها الاربعة وهي احدى اللجان الخمسة التي تم الاتفاق عليها في موسكو في اللقاء التنظيمي الثالث اثر مؤتمر مدريد حيث كان اللقاء الثاني في واشنطن. سيتم باختصار توضيح الظروف العالمية والمحلية التي ادت الى مؤتمر مدريد الذي دعا اليه الراعيان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي.

أولا: لوحظ ان دور هيئة الامم المتحدة في عملية السلام في مؤتمر مدريد ١٩٩١ قد تم تعطيله تماما وتم منحها دورا ثانويا كمراقب. وان كان اولا لقرار الهيئة العامة لهيئة الامم رقم ٢٦٧٢ في عام ١٩٧٠ الذي طالب بحق الفلسطينيين بحكم ذاتي دورا ايجابيا كما كان لقرار فينا ١٩٨٠ من قبل الدول الاوروبية اثر كبير وذلك لانه طالب بان تمثل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني بأي مفاوضات دولية. هذا القرار عزز المطلب الفلسطيني في اختيار قيادته ووقف عائقا قانونيا امام اسرائيل وغيرها في العمل على خلق قيادة فلسطينية مصطنعة. وثانيا ان مؤتمر مدريد اعتبر ان المفاوضات ستقوم على اساس قراري مجلس الأمن (٢٤٢) ١٩٦٧ و (٣٣٨) ١٩٧٣ اللذين سبق وان حللنا اراهما على اللاجئين الفلسطينيين حيث تبين انهما اكثر اجحافا من قراري (١٨١) ١٩٤٧ و (١٩٤) ١٩٤٨ اللذين حاولا المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني.

ثانيا: ان الظروف العالمية الأخرى التي ادت الى مؤتمر مدريد أهمها انحلال الاتحاد السوفياتي حيث اصبح بعدها في العالم قوة واحدة ومن مصالح هذه الدولة او حتى هذا المعسكر اي المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة ان يستقر الوضع في الشرق الأوسط وذلك بالتوصل الى سلام. وان عدم حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص والمشكلة الفلسطينية بشكل عام سيؤدي الى عدم استقرار في الشرق الأوسط كما يقول كومنهاردت (١٩٨٤: ٢٤).

واما الحدث الآخر فهو الصلح المصري-الاسرائيلي الذي تم بمعاهدة كامب ديفيد ١٩٨٠ هذا الصلح اخرج مصر من حلقة الصراع العربي-الاسرائيلي فحتم على ان الطريق الوحيد لحل النزاع الشرق اوسطي هو السلام. لان من غير مصر لن يتمكن العرب من محاربة اسرائيل وخاصة العلاقات السورية-العراقية كانت ولا زالت سيئة لدرجة ان التعاون بين هاتين الدولتين اصبح غير ممكن.

وأما الحدث الثالث فهو حرب الخليج حيث وافقت معظم الدول العربية التقليدية منها والتي تدعي التقدمية والثورية مع الولايات المتحدة بحربها ضد العراق بحجة مناصرة الدولة العربية الكويت وبالحقيقة كانت موقفها ذلك دفاعا عن المصالح الغربية وبشكل خاص الامريكية. واصبح لامريكيا وحلفائها السيطرة الكاملة على المنطقة واصبحت جميع دول المنطقة تابعة لها مثلهم مثل اسرائيل بل لقد استطاعت ان تسخر جيوش الدول العربية للدفاع عن مصالحها ولم تستخدم الجيش الاسرائيلي التي مدته بأحدث المعدات وزودته بأحدث الخبرات خوفا من اثارة المشاعر العربية الشعبية. والحدث الرابع فان الاساس الذي قام عليه مؤتمر مدريد وهو قرار مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ اللذان تبنتهما الدول الراعية للمؤتمر من قبل. لذا فان السياسة العالمية نحو الشرق الأوسط وخاصة نحو اللاجئين لم تتغير. بمعنى ان محاولتهم لحل مشكلة اللاجئين لن تكون اكثر من توطينهم او تعويضهم ضمن مشاريع اقتصادية تستطيع استيعابهم ولن يكون لعودتهم اي توجه حقيقي.

ثالثا: وأما قبول اسرائيل لمؤتمر مدريد فيمكن تلخيصه بسببين، الأول داخلي والثاني خارجي: أما السبب الداخلي فان اسرائيل اولا لا تريد ان تضم حوالي مليوني فلسطيني لدولتها لكي لا تخسر الدولة الاسرائيلية طابعها اليهودي. ولا تريد ان تبقيهم تحت الاحتلال لكي لا تفقد ديمقراطيتها. وثانيا فان اسرائيل استقبلت ما يقارب من مليون لاجىء يهودي روسي وهذا يتطلب منها التركيز على استيعابهم ودمجهم بالمجتمع اليهودي مما لا يعطيها وفرة مالية او طاقة ادارية لتستمر في حالة عدم استقرار مع الفلسطينيين وبشكل خاص بعد التمرد الشعبي الذي ظهر من خلال الانتفاضة الفلسطينية. والعامل الثالث الداخلي فهو ان اسرائيل استولت على جميع المناطق الاستراتيجية الخالية من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي ستعمل على استمرار الاستيلاء عليها او قد تحاول القيام بنوع من المقايضة، وأما بقية المناطق فهي مأهولة بالسكان الذين لا نريد استيعابهم ولم تستطع اجبارهم على ترك البلاد بالطرق الادارية التي استخدمتها منذ ١٩٦٧. وأما العامل الرابع هو الذي اشار اليه اكثر من سياسي غربي واسرائيلي فهو خوفهم من زيادة نفوذ الحركة الاسلامية

في الشارع العربي والفلسطيني بشكل خاص. ولما اظهره هذا التيار من عمليات عسكرية منضبطة وفعالة جعل الشارع الفلسطيني يتجه نحو تأييده تدريجيا ولما لهذا الاتجاه من دعم من دول مثل ايران كما تحاول الدعاية الاسرائيلية والغربية ان تصرح به. كل ذلك كان له تأثير على الاتجاه نحو عملية السلام.

اما العوامل الخارجية لقبول اسرائيل مؤتمر مدريد، فأولا: نجد ان هناك اعتراف بالهوية الفلسطينية اقرته هيئة الامم المتحدة كما اضطر واقره بيغن حيث اقر حكما ذاتيا للفلسطينيين كما سبق وان اعترفت هيئة الامم المتحدة بأن المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ١٩٧٤. وأما العامل الثاني فهو الغزو الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢ ومذبحة صبرا وشاتيلا بدعم من القوات الاسرائيلية للقوات اللبنانية اليمينية، ذلك الغزو وتلك المذبحة اثارا الرأي العام العالمي ضد اسرائيل كما انهما اظهرتا العضلة الفلسطينية بجانبيها القومي والانساني أمام الرأي العام العالمي. وأما العامل الثالث فهو تفكك المعسكر الشرقي حيث اصبح لا يوجد اي تهديد للمصالح الغربية في الشرق الأوسط في المستقبل المنظور. بالاضافة للاتجاه الامريكي نحو التركيز على المشاكل الداخلية. بذلك نقل الحاجة لاسرائيل وبالتالي لدعمها ماليا لذا فانه من الافضل لاسرائيل تحقيق سلام يؤدي الى تطوير المنطقة وستكون هي الرابح الأكبر سواء لتفوقها التكنولوجي والتجاري والاداري او لتخفيف الاعباء العسكرية الاسرائيلية.

رابعا: العوامل التي ادت لقبول الفلسطينيين لمؤتمر مدريد:

١. يجدر الأخذ بعين الاعتبار ان المحادثات التي بدأت في مدريد ١٩٩١ والتي ادت الى اتفاق المبادىء بين اسرائيل والمنظمة في اوسلوا ١٩٩٣ كانت الفصل النهائي في مرحلة نضال منظمة التحرير لنيل الاعتراف العالمي بها كممثل شرعي للفلسطينيين ومن الجهة الأخرى تبين ان نضال القومية الفلسطينية التي نمت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وفي الشتات والتي تعود جذورها الى عهد الانتداب البريطاني قد تم قولبتها سياسيا وعسكريا على يد منظمة التحرير الفلسطينية. مما جعل اللاجىء الفلسطيني يصبح عنصرا سياسيا عالميا هاما. وهذه اول مرة في القرن العشرين كما يقول كوهينهارت (١٩٨٤: ٢٥) يتمكن بها اللاجئون ان يتحولوا من اناس كانوا تحت رحمة وعطف المؤسسات الدولية الى اناس يسيسون مطالبهم كأداة فعالة للمباحثات. وقد حاول زولبرج (١٩٨٦) ان يفسر كيف يصبح اللاجىء مقاتلا.

٢. ان هؤلاء الفلسطينيين الذين سبقوا وان اشرنا الى ما قاله انطونيوس (١٩٣٨) انهم عرب ولكن لهم ميزات خاصة بهم تعطيهم هويتهم الفلسطينية. وكما اوضح ماكدوال (١٩٨٩) ان اول ما يعلم الفلسطينيين ابنه في المخيمات هو اسم قريتهم التي تركوها وان اهتمامهم بكل ما يحدث في فلسطين لم يتلاشى. واما بيرتس (١٩٨٨) فقد قال ان في الفلسطينيين اكبر نسبة تعليم وبالرغم من انهم يشكلون ٢٪ من الشعب العربي الا ان خريجي الجامعات منهم يشكلون ١٠٪ من خريجي الجامعات في العالم العربي. وان معظم الفلسطينيين العاملين في دول الخليج وفي الولايات المتحدة من المهنيين والمتخصصين القادرين على المساهمة في تطوير الاقتصاد الفلسطيني الى اقتصاد غير زراعي. وأضاف السائح (١٩٨٧) بان منظمة التحرير قد انشأت مؤسسات تعليمية وصحية وزراعية ونقابية ...الخ يمكنها ان تكون الاساس لدوله.

٣. يمثل هذا الشعور الوطني ويمثل هذا التنظيم المؤسسي استطاع نضال الشعب الفلسطيني ان يستمر بالرغم من كل ما واجهه من صعوبات كان اولها خروج المقاومة من الاردن ١٩٧٠ بعد مذبحة ايلول الاسود ثم تلاها الغزو الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢ والذي انتهى بخروج المقاومة الفلسطينية من لبنان وبذلك تم ابعاد المقاومة الفلسطينية عن الحدود الاسرائيلية كما تم من قبل ابعاد القيادة الفلسطينية عن قاعدتها في الضفة الغربية وغزة.

اضف الى ذلك آثار حرب الخليج ١٩٩٠ التي تم بموجبها اخراج ما يقارب من ٣٥٠ ألف فلسطيني من عملهم من دول الخليج ولما لهذا من اثر على اقتصاد الضفة الغربية وغزة بسبب خسارتها للحوالات التي كانت ترسل من الخليج والتي كانت تشكل ٧٠٪ من الدخل اليومي (جرار ١٩٨٥). هذا بالاضافة الى ايقاف مساعدات الخليج لمنظمة التحرير والتي ادت الى افلاس الكثير من المؤسسات الفلسطينية حيث كاد ان يتم اغلاق معظمها نتيجة للنقص المالي.

٤. ولكن وبالرغم من كل هذه الصعوبات لم يستسلم الشعب الفلسطيني واستمرت الانتفاضة التي بدأت ١٩٨٧ واثبتت للعالم مرة ثانية ان كفاح الشعب الفلسطيني لن يهدأ ان لم يتم تلبية مطالبهم القومية هذا من جهة ومن جهة اخرى فقد خلع القمع الاسرائيلي اللانساني للانتفاضة القناع الحضاري الذي كانت اسرائيل تظهر به للعالم.

والانتفاضة ما هي الا حركة شعبية ثارت على كل مظاهر الاضطهاد الاسرائيلي والتي يمكن تشبيه دورها بما قامت به المقاومة الفلسطينية بعد حرب ١٩٦٧ التي عبرت عن رفضها الهزيمة والاستسلام للانتصار العسكري الاسرائيلي . . . الا ان عدم التجاوب العربي والعالمي ونتيجة للقمع الاسرائيلي الاقتصادي منه والجسدي حتم ان يكون دورها محدودا لعدم تمكن البنية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية من تحمل كل تلك الاعباء.

ونتيجة لهذا الواقع وللمتطلبات الدولية من منظمة التحرير الفلسطينية تم عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر ١٩٨٨ وتم الاعتراف بقرار ٢٤٢ الذي سبق ورفضته المنظمة كما تمت المطالبة باقامة دولة فلسطينية حسب قرار ١٨١ والذي ايضا تم رفضه في حينه لانه منح اسرائيل ٥٦٪ من فلسطين (الخالدي ١٩٩٢: ٣٥).

كل ذلك كان يدل على ان الاستقرار هو من مصلحة الولايات المتحدة مما استوجب ان يتحرك الرئيس الامريكي بواسطة وزير الخارجية لايجاد حل عاجل فتوصل الى دعوة الاطراف من العديد من ممثلي الدول لحضور مؤتمر مدريد للسلام برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. حيث اعلن الرئيس الامريكي بوش عن مبادرته لحل ازمة الشرق الأوسط (الصراع العربي-الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية) محددا ركيزتين: أ. الارض مقابل السلام. ب. ان يكون قراري ٢٤٢، ٣٣٨ هما اساس عملية التفاوض.

٢- مؤتمر مدريد ١٩٩١م

اعتبر غالبية الفلسطينيين قادة وشعبا أن مؤتمر مدريد فرصة تاريخية لعدة اسباب: أولا لانه جاء كنتيجة لسلسلة من التضحيات، وثانيا لانه منحهم فرصة عالمية لابداء رأيهم ولتمثيل قضيتهم بالرغم ان حضورهم ومشاركتهم كانت تحت المظلة الاردنية الا انهم كوفد فلسطيني لاستطاعوا ان يتحدثوا باسمهم واسم قضيتهم كوحدة مستقلة.

ولقد ظهرت الشخصية الفلسطينية امام العالم بمظهر حضاري وخاصة بعد عدة مؤتمرات صحفية ومقابلات تلفزيونية في واشنطن حيث ركزت الصحافة على الناطقة الرسمية الفلسطينية التي استطاعت ان تغير الكثير من آراء الشعب الامريكي والشعوب الاوروبية التي كانت تعتبر الفلسطينيين مخربين وقتله نتيجة للدعاية

الصهيونية. واذ بالصورة توضح انهم اصحاب حق وانهم اي الفلسطينيون شعبا مثقفا ومتحضرا.

بالرغم من ذلك هناك نقد لقبول ورقة الدعوة الامريكية بشكلها الحاضر وهذا النقد كان من داخل القيادة الفلسطينية والذي عبر عنه هاني الحسن ١٩٩٢. حيث اشار ان اسرائيل قد حققت مكاسب قبل الجلوس على طاولة المفاوضات وذلك من خلال ورقة الدعوة (١٩٩٢: ٢٥-٢٨)، التي تحدثت عن "مرحلية التفاوض" اي ان يتم التفاوض على كل مرحلة ولم تتكلم عن "مرحلية التنفيذ" التي تحدد الهدف النهائي والذي ابتعد الاسرائيليون عن الالتزام به. كما اشار الحسن ان ورقة الدعوة تتحدث عن الانسحاب او عن انهاء الاحتلال والتزمت بجعل قرار ٢٤٢، ٣٣٨ هما الاساس اي تحدثت عن ترتيب الوضع الدائم اي لا تطور الى دولة.

ويضيف هاني الحسن (١٩٩٢: ٣١) انه في كامب ديفيد تم الاتفاق على حكم ذاتي كامل بينما لم تشر ورقة الدعوة الا الى حكم ذاتي. كما لم يرد في ورقة الدعوة ذكر للشعب الفلسطيني بينما في كامب ديفيد تم ذكره بوضوح. ولا يعني هذا ان الحسن يؤيد كامب ديفيد بل حاول المقارنة بين سيء وأسوأ.

وأما بخصوص قضية اللاجئين فيقول هاني الحسن (١٩٩٢: ٣٠،٣٥) ان المفاوضات جعلت منه موضوعا دوليا اي ان يطالب بحله المجتمع الدولي وليس اسرائيل كما تم التركيز على تقديم الدعم لدول الشرق الأوسط لتأمين فرص العمل للاجئين وبذلك يتم تهجير الشعب الفلسطيني. كما اضاف ان وضع قضية اللاجئين بالمحادثات المتعددة لا بالثنائية يعني انه لا عودة ولا تعويض. ويضيف الحسن ان وثيقة ستانفورد (١٩٩٢: ٣٧) التي وقعها نبيل شعث والتي تم اعتمادها رسميا قد اوضحت ان فلسطين هي الضفة الغربية وقطاع غزة اي هناك تنازل عن الحقوق الفلسطينية خارج فلسطين الضفة والقطاع وبالتالي الغت حق العودة للاجىء ١٩٤٨.

ولا بد من تعليق قصير على اقوال هاني الحسن. باظهار ان الظروف العربية التي سبقت كامب ديفيد كانت افضل عسكريا واجتماعيا بكثير من الظروف التي سبقت وادت الى مؤتمر مدريد. حيث كان كامب ديفيد نتيجة لحرب الغفران ١٩٧٣ التي تكبدت بها اسرائيل خسائر باهظة على يد الجيش المصري والسوري والذي أثبت فيه الجيشان قدرة الجندي العربي على التخطيط والقتال. كما ان استعداد الرئيس المصري انور السادات على ابعاد النفوذ الروسي من مصر لا بد من ان يكون له مقابلا من قبل

الادارة الامريكية. اما الاحداث التي سبقت مؤتمر مدريد فباستثناء الانتفاضة الفلسطينية التي لم تستغل جميع قدراتها ايضا كانت جميعها تدل على ضعف العرب عسكريا واجتماعيا وخاصة بعد ان تحيدت مصر وبعد ان هزم الجيش العراقي في حرب الخليج. لذا وكما يقول هاني الحسن نفسه (١٩٩٢: ١٧) ان المصالح الامريكية احتاجت ان يكون هناك استقرار في الشرق الأوسط فهي بالتالي التي لعبت الدور الاساسي وليس القوة العربية.

٣- اتفاق المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي في اوسلو ١٩٩٣ (انظر الملحق)

لم يضيف تقرير مركز الدراسات الفلسطينية في نابلس شيئا لما اشار اليه عبد الستار قاسم من ايجابيات الاتفاق والتي يمكن تلخيصها: الاعتراف بالحقوق السياسية الفلسطينية (عبد الستار ١٩٩٣: ٢٠ ومركز الدراسات: ١٠-١١)، وان اسرائيل قبلت ان تكون الانتخابات تحت اشراف دولي (عبد الستار: ٢١ والمركز: ١١). ومن الايجابيات ايضا انه تم السماح لسكان القدس بالمشاركة بالانتخابات وان نازحي ١٩٦٧ لن يؤثر على مستقبلهم عدم اشراكهم في الانتخابات التي سيتم من خلالها انتخاب المجلس الفلسطيني في الضفة وغزة (عبد الستار ١٩٩٣: ٢٢).

وأما بالنسبة للسلبيات فقد اتفق عبد الستار وتقرير المركز (ص: ١٨، ص:١٦ على التوالي) على ان الاتفاق ينص على حكم ذاتي وليس اكثر من ذلك، اي لا يوجد اشارة الى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم او اقامة دولة.

وأما بالنسبة للاجئين فقد اشار عبد الستار (١٩٩٣: ٢٤) انه لا يوجد ما يشير الى حق العودة سواء للنازحين او للاجئين. كما يشير تقرير المركز (١٩٩٣: ١٦) ان وضع موضوع اللاجئين في الثنائية قد يفسح المجال لتوطينهم او عدم التمكن من استيعابهم في فلسطين كما ترفض اسرائيل عودتهم.

وبالرغم من انني ساترك التعليق على ما تم توضيحه حتى يتم التعرض في الفقرة التالية لموضوع لجان المفاوضات المتعددة وخاصة لجنة اللاجئين الذين هم موضوع هذا الكتاب الا انه لا بد من ذكر بعض الجوانب من الوثيقة المتعلق باللاجئين. حيث اشارت الوثيقة الى ان موضوع اللاجئين سيتم بحثه خلال الفترة الانتقالية (المادة: ٥) الا ان هذه الوثيقة لم تشر الى قرار ١٩٤ ولقرار ١٨١. وانما تمت الاشارة فقط في المادة: ١) من وثيقة المبادىء الى ان التسوية تقوم على اساس قراري مجلس الأمن

٢٤٢، ٣٣٨. والقرار الأول اشار الى ايجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين (انظر الباب الثاني: الرؤيا الفلسطينية والرؤيا الاسرائيلية بشكل خاص لمعرفة ماذا يفهم بالتسوية العادلة لكل منهما) ولم يتطرق لماهية تلك التسوية وحتى لم يذكر اللاجئين الفلسطينيين بل "اللاجئين". وأما القرار التالي ٣٣٨ فالمهم به هو المطالبة بتنفيذ قرار ٢٤٢ الذي يطالب بالاضافة لتسوية مشكلة اللاجئين الانسحاب من بعض اراض احتلتها اسرائيل وليس من جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل.

٤- لجان المفاوضات متعددة الاطراف

تقول مجلة شؤون فلسطينية ١٩٩٢م (العدد ٢٣١-٢٣٢) ان الولايات المتحدة الامريكية تولي المفاوضات متعددة الاطراف اهمية اولوية على المفاوضات الثنائية بين الاطراف العربية الاسرائيلية وبدون ان تتجاهل الانعكاسات المتبادلة بينهما او تقلل من احتمالات ان تتوصل الثنائية الى فرض الجمود على المتعددة وبالتالي عرقلتها. لكن ايا من الاطراف، بما فيها الطرف الاسرائيلي لا يملك القدرة لتعطيل المسار الذي رسمه راعيا المؤتمر. وقال ممثل المجموعة الاوروبية في اوتاوا ١٤ مايو ١٩٩٣م ان المحادثات المتعددة لن تكون بديلا للثنائية بل مهمتها دعمها.

وأما اللجان المتعددة التي تم الاتفاق على تشكيلها في مؤتمر موسكو فهي: لجنة مراقبة التسلح والأمن الاقليمي، لجنة التنمية الاقتصادية، لجنة البيئة، لجنة تطوير مصادر المياه، ولجنة شؤون اللاجئين.

والذي سيتم بحثه هنا عمل لجنة شؤون اللاجئين واثرها على مستقبل اللاجئين الفلسطينيين.

لجنة شؤون اللاجئين :

اجتمعت هذه المجموعة الدولية اربعة مرات اثنتان في اوتاوا ١٩٩٢م، والثالثة في اوسلوا ١٩٩٣، والرابعة في تونس ١٩٩٣م.

وقد عرف مندوب المجموعة الأوروبية عمل لجنة اللاجئين بكلمته في مؤتمر اوتاوا ١٩٩٢، بأنه خلق الظروف الملائمة للمحادثات الثنائية تلك الظروف تسهل عمل المفاوضين باللجان وتلبي احتياجات الشعوب المعنية في هذه المسارات الثنائية

والمتعددة. كما يضيف ذلك الممثل، ان علينا ان لا ننسى الاهداف السياسية التي يجب تحقيقها حيث ان مشكلة اللاجئين هي سياسية في جوهرها ويجب ان لا يتم بحثها في فراغ سياسي لكي نتمكن من تحقيق سلام عالمي وذلك بالاحترام الكامل للقوانين الدولية والتي تضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وأما ممثل الوفد النرويجي فقد قال في اجتماع اللجنة في اوسلوا مايو ١٩٩٣، ان علينا ان نعمل في هذه اللجنة وفي اللجان المتعددة على مشاريع مستقبلية للسلام لكي يعطي السلام فرصة للاستمرار.

وأما ممثل الوفد الفلسطيني فقد طالب في مؤتمر اوتاوا بتطبيق قرار ١٩٤ (٣) الذي يعطي اللاجىء الفلسطيني حق العودة والتعويض لمن لا يرغب ولكن ليس كبديل لحق العودة.

وبالرغم من ان العديد من المشاركين في هذا المؤتمر تبنوا قرار ١٩٤ بناءا على مطلب الوفد الفلسطيني الا ان الوفد الامريكي عارض ذلك واعلم الوفد الفلسطيني انه اذا اصرت على ذلك، سيطلب اجراء تصويت من قبل اعضاء الوفد المشارك مما اضطر الوفد الفلسطيني لعدم التمسك بموقفه خوفا من النفوذ الامريكي القادر على التأثير على نتيجة الانتخابات لذا تم الاتفاق على ان هناك فقط توجه من قبل غالبية الوفد لقبول قرار ١٩٤.

ومع ان الناطق الرسمي بلسان البيت الأبيض قال ان الادارة الامريكية وافقت في حينه قرار ١٩٤ ولا زالت تؤيده (شؤون فلسطينية ١٩٩٢ عدد ٢٣١-٢٣٢) الا انها عادت وقالت ان قراري ٢٤٢، ٣٣٨ هي القراران الملزمات لمسيرة السلام وليس اي قرار آخر.

أما اسرائيل فلم ترسل وفدها لهذه الجلسة.

وفي مؤتمر اوسلو (مايو) ١٩٩٣ فقد عاد وأكد ممثل الوفد الفلسطيني مطلبه السابق وهو تنفيذ قرار ١٩٤ وقرار ١٨١ وذكر بأن الاعتراف باسرائيل من قبل هيئة الامم المتحدة كان مشروطا بقبولها هذان القراران وذلك حسب قرار ٢٧٣.

والشيء الواضح ان مؤتمر اوسلوا ١٩٩٣ اتجه نحو تحسين الاوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين وترك بحث مصير اللاجئين للثنائية، وأما تحسين الاوضاع المعيشية يتم ذلك من خلال السبعة مواضيع التالية: جمع شمل العائلات، تنمية المواد البشرية وتطوير قدراتها، تنمية البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية، التدريب المهني وخلق فرص العمل، الصحة العامة، رعاية الاطفال واقامة قاعدة للمعلومات عن اللاجئين.

كما طالب ممثل الوفد الفلسطيني للمرة الرابعة في مؤتمر تونس ١٩٩٣ على ضرورة تطبيق قرار ١٩٤ كما وضح كغيره من ممثلي الوفود بأن التركيز على تخفيف وتحسين اوضاع اللاجئين المعيشية لن يكفي دون منحهم حق العودة او التعويض لان ذلك هو جوهر مشكلتهم.

كما ركز المؤتمر في تونس على الموضوع الاول وهو جمل شمل العائلات بعد ان تم تصنيف اللاجئين الفلسطينيين الى: لاجيء ١٩٦٧ والصنف الأخير هم اؤلئك الذين فقدوا تصاريح العودة او الذين اخرجتهم اسرائيل او الذين تزوجوا من خارج غزة والضفة ويرغبون بالحصول على جمع شمل لزوجاتهم او ازواجهن.

كما اشار ممثل الوفد الفلسطيني الى ان هناك نوعين من اللاجئين أ، الاشخاص "المرحلين" الذين تم اعتبارهم من الناحية القانونية مواطنين في المناطق التي احتلت ١٩٦٧ سواء منهم الذين كانوا او لم يكونوا في البلاد عشية اندلاع حرب ١٩٦٧ ولم يتم منحهم حق العودة منذ ذلك الوقت. وهؤلاء تم الاعتراف لهم في مؤتمر واشنطن بحق العودة. وسيتم دعوة ممثل مصري وأخر اردني للانضمام للطرفين الفلسطيني والاسرائيلي لتشكيل لجنة تضع نماذج واجراءات لعودتهم وليس قواعد لقبول عودتهم ب، الاشخاص الذين تم ترحيلهم سواء داخل او خارج المناطق الفلسطينية التي كانت تحت الانتداب كنتيجة لحرب ١٩٤٨ وهؤلاء سيتم مناقشة وضعهم في اللجنة الثنائية.

وأما ممثل الوفد الاسرائيلي فقد قال في بيان في مؤتمر اوسلوا ما يمكن تلخيصه بما يلي: ان اسرائيل تلقي اهمية كبيرة على المواضيع التي تعمل على تحسين وضع اللاجئين المعيشي التي ستساهم في ازالة العوائق والى الحياة الطبيعية التي ستؤدي الى سلام دائم في المنطقة، مع الفهم الكامل بأن هذه التحسينات لن تكون عوضا للحل الدائم الذي ستتم مناقشته في اللجنة الثنائية لان هذه التحسينات ما هي الا علاج

جزئي حيث يتطلب السلام العادل والدائم ان يلبي الحاجات السياسية والقومية والايديولوجية التي هي المجال الحقيقي في الصراع العربي-الاسرائيلي (١١ مايو ١٩٩٣).

وبالتالي وضح ممثل النرويج ان مشاكل المستقبل التي يعاني منها اللاجىء والتي على لجنة اللاجئين المتعددة العمل على معالجتها لضمان مستقبل المسيرة السلمية هي:

جمع شمل العائلات، تنمية القدرات البشرية وتنمية البيئة التحتية الاجتماعية والاقتصادية التدريب المهني، وخلق فرص العمل، الصحة العامة ورعاية الطفل، واقامة قاعدة معلومات.

ما هي طبيعة عمل هذه النشاطات وانجازاتها حتى الآن واثر ذلك على اللاجئين؟

١- قاعدة المعلومات، تبنى الاشراف على هذه اللجنة الوفد النرويجي فبدأت النرويج بدراسة اعدتها FAFO عن البنية الاجتماعية والاقتصادية الفلسطينية. ومن ثم تم عقد ندوة في اوسلو وذلك لتحديد العمل الذي ستقوم به لجنة جمع المعلومات حيث سيقدم المشتركون مشاريع محددة. هذا مع العلم انه تم توقيع اتفاقية بين النرويجين والفلسطينيين لانشاء مركز احصائي فلسطيني يهدف الى توسيع وتحسين المعلومات المتوفرة في المناطق وايضا لخلق كادر فلسطيني مهني في الاحصاء، اضف الى ذلك المساعدة على خلق سلطة فلسطينية قادرة على تحديد اهداف العمليات الاحصائية واستخدامها في رسم السياسة العامة الفلسطينية المستقبلية.

وبالاضافة لجمع المعلومات عن المجتمع الفلسطيني بشكل عام سيتم التركيز على اللاجئين. وهدف هذه المعلومات معرفة الحاجات اللازمة والمتغيرة لتطوير المجتمع الفلسطيني وسوف تشمل هذه العمليات كل من الاردن ولبنان وسوريا.

٢- البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، تبنى هذا المشروع مجموعة الدول الاوروبية التي اخذت على عاتقها: اولا تقديم قائمة بالمشاريع الموجودة ومن ثم اظهار النقص الحاصل وتقديم اقترحات لسد هذا النقص. حيث قدمت المجموعة الاوروبية ٢٠ مليون وحدة نقدية (MECU) وهناك موافقة اولية على تقديم دعم من اجل تحضير خطة طويلة الأمد.

٣- جمع شمل العائلات: لقد اتضح ان هناك اتفاق بين جميع المشاركين على عدم تجاهل الجانب السياسي لهذه المشكلة بالرغم من العمل على علاج الجوانب الانسانية المستعجلة التي تتطلب علاجا سريعا.

ولقد تبنى الوفد الفرنسي هذا المشروع وتبين انه تم تحقيق بعض انجازات اعلن عنها ممثل الوفد الفرنسي في مؤتمر تونس كما توصل ايضا الى توصيات.

وأما الانجازات فهي: موافقة الاسرائيليين على رفع عدد الفلسطينيين الذين سيسمح لهم بالعودة ضمن هذا البرنامج، متابعة الاجراءات المعمول بها من قبل السلطات الاسرائيلية في هذا البرنامج، العمل على تحسين الاجراءات المعمول بها بهذا الخصوص، وعدم السماح بظهور حالات تحتاج لجمع شمل العائلات. كما طالب ممثل الوفد الفرنسي ان يتم تطبيق قانون جمع شمل العائلات على جميع الفلسطينيين وعدم التفرقة بين مكان او حالة مقدمي الطلبات.

كما اشار الممثل الفرنسي ان جمع شمل العائلات تم الاشارة اليه باتفاق المبادىء الذي وقع في اوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين في ١٩٩٣ في ثلاثة مواقع:

أ. اشارت المادة الخامسة ان مشكلة اللاجئين سيتم بحثها في المرحلة النهائية من المفاوضات من اجل الحل الدائم.
ب. كما اشارت المادة التاسعة ان الطرفين سيقوما بمراجعة القوانين والانظمة العسكرية المعمول بها في الوقت الحاضر ... ومنها الخاص بجمع شمل العائلات.
ج. واما المادة ١٢ حيث تم تشكيل لجنة فلسطينية-اسرائيلية وسيتم دعوة ممثل اردني ومصري اليها لاتخاذ الاجراءات اللازم لدخول الذين رحلوا من الضفة وغزة سنة ١٩٦٧.

٤- التدريب المهني وخلق فرص العمل، والذي تبنى هذه اللجنة هو الوفد الامريكي، حيث تعهد الوفد الامريكي بدراسة حاجات اللاجئين وتشكيل لجنة امريكية فلسطينية للتنسيق بهذا الخصوص. وقامت الولايات المتحدة بتنظيم دورات تدريبية للاداريين ورجال الاعمال ولتطوير الخبرة الزراعية. كما انها ستقدم برنامجا مع البنك الدولي لتقييم حاجات المناطق المحتلة. كما سيتم اعداد دورات اخرى وخاصة للتدريب الطبي المساعد في قطاع غزة. كما تعهدت الولايات المتحدة بالعمل على تعمير مخيم فلسطيني في لبنان.

٥- الرعاية الطبية العامة، وتعهد هذا النشاط ايطاليا حيث تبين ان هناك تأييد كبير لهذه اللجنة لان الكثير من حاجات اللاجئين لم يتم تلبيتها مثل، توفير مياه للشرب، نظام للمجاري، توعية صحية ومهارات طبية اولية، كما طالب الوفد بأن يتم الاسراع في تحقيق انجازات في هذا المجال. وقامت ايطاليا بالدعوة لندوة للمهنيين لتقييم الحاجات الطبية ولوضع الخطوط العامة للتطوير على ان يتم انشاء لجنة في المناطق تقوم بدور التنسيق مع المؤسسات الاجنبية. كما اكدت ايطاليا على ضرورة التعاون والتنسيق بين مختلف اللجان لكي لا يتم تكرار او تعارض في المشاريع.

٦- رعاية الطفولة، تعهدت السويد برعاية هذا النشاط وسوف يتم التنسيق بهذا المجال مع ايطاليا التي تهتم بالرعاية الطبية العامة. كما عملت هيئة الامم المتحدة بهذا المجال حيث تم تأسيس تسع مراكز للشباب في قطاع غزة والضفة الغربية.

من خلال ذلك نستطيع الاستنتاج ان علاج مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بحق العودة لم يتم بحثها الى الان وانما الذي يجري بحثه هو توطين اللاجئين من خلال تحسين اوضاعهم المعيشية. حيث هناك استعداد محلي ودولي على المساهمة المالية والفنية في اقامة المشاريع لتحسين اوضاع اللاجئين حيث هم موجودين وهذا مؤشر واضح على محاولة دمجهم بالمجتمعات حيث يعيشون ضمن مشاريع اقتصادية يتم التعاون على تنفيذها محليا ودوليا.

٦- مستقبل اللاجيء الفلسطيني

قال سيلز في المجلد (١٣) من الموسوعة، ان مشكلة اللاجيء تنتهي عندما يجد مجتمعا يقبله كعضو فيه وعملا يعتاش منه. بناء على ذلك سيتم بحث موضوع مستقبل اللاجيء الفلسطيني من خلال:

أ. معطيات الواقع وما تفرضه من خطوات للسلام الحقيقي.

ب. مستقبل اللاجيء على ضوء معطيات عملية السلام مدريد-اوسلوا حتى اجتماع لجنة اللاجئين في تونس ١٩٩٣.

أ- معطيات الواقع وما تفرضه من خطوات للسلام

١) اول هذه المعطيات التي يجب العمل على انهائها هي ان اسرائيل تعمل على الحد من نفوذ السلطة الوطنية، سواء بتقيد حركة مداخل الضفة والقطاع او باستمرار بقاء

المستوطنات التي تقع على مناطق عالية استراتيجية، بالاضافة الى ان بقاء هذه المستوطنات سيكون عائقا لرجوع حتى "النازحين" نتيجة لحرب ١٩٦٧ لضيق بقعة الارض وقلة الموارد الطبيعية.

٢) ثاني هذه المعطيات التي يجب اخذها بعين الاعتبار هي المسيرة الوطنية الفلسطينية التي بدأت قبل ١٩٢٣ اي قبل ان تظهر المعالم الجغرافية لفلسطيني بحدودها الحالية حيث نلاحظ استمرارية النضال الذي تفرضه الظروف من اجل تلبية الحاجات الوطنية الاساسية بالاضافة لتلبية الحاجات المادية. ولم تتوان هذه الحركة عن تقديم التضحيات بالرغم من ضخامتها نتيجة لكبر التحديات المحلية والعالمية التي واجهتها والتي سبق وان تم عرضها.

وبعد ان كان ينظر للاجىء الفلسطيني من الناحية الانسانية والمعيشية استطاعت الحركة الوطنية الفلسطينية ان تسيس مطالب اللاجىء واصبحت مشكلته على طاولة مفاوضات عالمية يشارك بها ما يزيد عن اثنتين واربعين دولة جميعها اعترفت بحق اللاجىء الفلسطيني السياسي.

ولكن يبقى السؤال الرئيسي هل المفهوم السياسي لحاجات اللاجىء في نظر تلك الوفود تطابق الحاجات السياسية للاجىء نفسه؟

٣) وثاني هذه المعطيات هو حجم اللاجئين بالنسبة لسكان الدول التي استضافتهم. من المعلومات المبينة في الجدول ادناه والذي تم وضعه من قبل الوكالة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في ١٩٩٣ يتضح ما يلي:

أ. ان اللاجئين في لبنان يشكلون ١٠٪ من مجموع سكانها. وهذا يشكل عبئا اجتماعيا سياسيا. حيث أجمع الباحثون ان اللاجئين الفلسطينيين جميعهم من السنين المسلمين ووجودهم في لبنان سيكون له اثر على التوازن الطائفي في لبنان. لذا ستعمل الحكومة اللبنانية على عدم بقائهم فيها او على الأقل لن تسمح بدمجهم في مجتمعها. اضف الى ذلك فانهم يشكلون عبئا اقتصاديا وبشكل خاص هناك ٥٢٪ من اللاجئين يعيشون في المخيمات وهذه النسبة تعادل ٥٪ من مجموع سكان لبنان. واذا اخذنا بعين الاعتبار ان وضعهم الاقتصادي سيء (انظر سايح روزماري: ١٩٧٩) نستطيع معرفة تأثير هذا الوضع على الاقتصاد اللبناني والحياة الاجتماعية في لبنان.

جدول رقم ٢٠

اللاجئون الفلسطينيون داخل وخارج المخيمات حسب الاقطار المضيفة لهم عام ١٩٩٣

	لبنان	سوريا	الاردن	غزة	الضفة	المجموع
المساحة كم٢	١٠,٤٣٢	١٨٥,١٨٠	٩٠,٨٦٠	٣٦٠	٥,٥٠٠	٢٩٣,٣٥٢
عدد السكان	٣,٢٠٠,٠٠٠	١٢,٦٠٠,٠٠٠	٣,٧٠٠,٠٠٠	٧٧٥,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٢١,٤٧٥,٠٠٠
عدد اللاجئين المسجلين	٣٢٤,٢١٩	٣٠٦,٠٤٢	١,٠٤٢,١٢٣	٥٨٢,٨٦٣	٤٧٢,٥٧٣	٢,٧٢٧,٨٢٠
عدد اللاجئين في المخيمات	١٦٩,٣٢١	٨٨,٩٢٤	٢٣٧,٦٧٧	٣٢٠,٤٦٧	١٢٤,٣٠٧	٩٠٤,٦٩٦
٪ اللاجئين / الاقطار	٪١٠,١	٪٢,٤	٪٢٨,٢	٪٧٥,٢	٪٣٩,٤	٪١٢,٧
٪ اللاجئين في المخيم/الاقطار	٪٥	٪٠,٧	٪٦,٤	٪٤١	٪١٠٤	٪٤,٢
عدد المخيمات	١٢	١٠	١٠	٨	١٩	٥٩
٪ اللاجئين في المخيم لمجموع اللاجئين الاجمالي	٪٥٢	٪٢٩	٪٢٣	٪٥٥	٪٢٦	٪٣٣

المصدر: دراسة اعدتها وكالة الغوث لاغاثة وتشغيل اللاجئين.

ب. في الاردن فان ٣٩،٤٪ من سكان الاردن لاجئون و ١٠،٤٪ من سكان الاردن في المخيمات حيث ان ٢٣٪ من اللاجئين الكلي لا زال في المخيمات. وهذا يدل على عمق المشكلة الاقتصادية التي يواجهها الاردن اذا راعينا ارتفاع نسبة البطالة وضعف بنيته الاقتصادية.

وأما من الناحية السياسية فبالرغم من ان الاردن قد منح الفلسطينيين حق الانتخاب بعكس لبنان الا انه امكن تقسيم الفلسطينيين الموجودين في الاردن الى ثلاثة اقسام من حيث ولاؤهم السياسي (بيرس ١٩٩٣: ٥١):

١- الذين في المخيمات وهؤلاء لا زالوا يشعرون بانهم فلسطينيون.
٢- الذين قبلوا بوضعهم الحالي "كلاجئين" ولكنهم يطالبون بدولة فلسطينية.
٣- الذين استطاعوا الاندماج في الاردن ولكنهم يدعموا انشاء دولة فلسطينية.

من هذا نستطيع ان نستنتج ان هناك على الأقل ٥٠٪ من الفلسطينيين الموجودين في الاردن يرغبون بالعودة منهم ما لا يقل عن ٢٥٠ ألف لاجيء.

ج. اظهر بيرس (١٩٩٣: ٤٧) ان هناك حوالي نصف مليون فلسطيني ليسوا لاجئين ويعيشون في الدول العربية ولم يستطيعوا الحصول على هوية وهم ايضا بحاجة لايجاد حل لمشكلتهم.

د. واما في الضفة الغربية وقطاع غزة فان نصف السكان لاجئين وحوالي خمس السكان لا زال يعيش في مخيمات. واذا ما اخذنا بعين الاعتبار ضعف البنية الاقتصادية في الضفة والقطاع والتي عملت معظم الحكومات التي حكمت المنطقة على اضعافها (اركاردي ١٩٧٧) نستطيع التعرف على مدى الجهد والتكلفة الاقتصادية اللازمان لاحياء اقتصاد هذه المناطق.

٤) رابع هذه المعطيات هو المبالغ المطلوبة استثمارها حتى نستطيع تلبية حاجات المواطنين، هناك ثلاثة اتجاهات حاولت توضيح قيمة المبالغ وتحديد المصادر التي يمكن جمعها منها.

الاتجاه الأول، حاول معرفة المبالغ اللازمة لاستثمارها من اجل سكان الضفة الغربية وقطاع غزة الحاليين: حيث كانت تقديرات البنك الدولي للانماء ان اقتصاد الضفة الغربية والقطاع بحاجة الى ٣ بليون دولار يتم استثمارها خلال العشر سنوات القادمة في القطاع العام: لشبكات المياه، المجاري، طرق كهرباء، التعليم والصحة. كما اشار البنك ان هناك ايضا حاجة الى ٢،٥ بليون مطلوب من القطاع الخاص لاستثمارها في المناطق.

ولكن الذي ظهر خلال عملية السلام وبعد اجتماع الدول المتبرعة لعملية السلام ان مجموع ما تعهدت به هو ٢ بليون دولار فقط منها ٦٠٠ مليون في السوق الاوروبية و ٥٠٠ مليون من الولايات المتحدة. وهذا المبلغ (بليونين) اقل بكثير مما يحتاجه اقتصاد المناطق حتى يتم تلبية حاجات سكانها المحليين فقط.

الاتجاه الثاني، وهذا توقع عودة ٧٥٠ الف شخص في السنوات الخمسة الأولى و ٧٥٠ الف اخرى في السنوات الخمسة التالية لها. اي ١،٥ مليون لاجيء. كما توقع ان يصل عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ٤ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠م. وبذلك ستكون الكثافة السكانية حوالي ٥٦٠ شخص للكم٢ في الضفة و ٢٧٠٠ شخص للكم٢ في غزة. هذا المعدل ليس كثيرا اذا ما قورن بكثافة السكان في سنغافورة ٤٢٠٠ شخص للكم٢ وهونكونغ ١٩٠٠ للكم٢. ولكن ذلك سيتطلب استثمارا قيمته

١٢ بليون دولار في القطاع العام و ١٣ بليون دولار في القطاع الخاص. عندها سيتمكن الاقتصاد من ايجاد ١،٢٥ مليون مكان عمل وبناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية (بيرتس ١٩٩٣: ٨٢).

الاتجاه الثالث، فقد اظهر ان قيمة التعويضات التي يستوجب على اسرائيل دفعها للاجئين كما اظهر سامي هاداوي (بيرتس ١٩٩٣: ٩١) هي ٢٥ بليون دولار حسب القيمة في عام ١٩٩٠. حيث اظهر ان ٨٠٪ من الممتلكات اليهودية في فلسطين هي للاجئين. كما اظهر ان ربع المباني التي استعملها اليهود في عام ١٩٥٤ كانت للاجئين. وان الاملاك التي استولى عليها اليهود من اللاجئين هي: ١٢٠ ألف دنم برتقال، ٤٠ ألف دنم كروم، ١٠ ألف دنم فاكهة و ٩٥٪ من زيتون اليهود للاجئين. وان املاك اللاجئين كانت تعادل ٢،٥ مرة املاك اليهود عند انتهاء الانتداب البريطاني (بيرتس ١٩٩٣: ٨٧). كما اوضح بيرتس ان ارصدة اللاجئين في البنوك التي استولت عليها اسرائيل كان ٤ مليون جنيه فلسطيني.

التعليق :

مما سبق يمكن القول انه يمكن ايجاد حل لمشكلة اللاجىء الفلسطيني من خلال ما يلي:

١) في لبنان لا بد من اعادة توطينهم والمكان الأمثل لهم هو عودتهم لفلسطين في الجليل. حيث لا بد من عودة ما يقارب من ٢٥٠ ألف من اصل ٣٥٠ ألف. لان الجليل هو الموطن الأصلي لمعظمهم ولان كثافته السكانية الحالية تحتمل اعادة مثل هذا العدد ولان على اسرائيل الدولة المحتلة لارضهم والمتطورة صناعيا العمل على استيعابهم. وبقاء ما يقارب من ١٠٠ ألف منهم في لبنان يمكن ان يتم استيعابهم هناك حيث تصبح نسبتهم تقل عن ٣٪ من سكان لبنان.

وفي الاردن تشير المعطيات ان هناك ايضا حوالي نصف مليون فلسطيني في وضع سياسي قلق منهم حوالي ٢٥٠ ألف لاجىء لا بد من منحهم الخيار اما في البقاء في الاردن او العودة الى الضفة والقطاع.

كما ظهر ايضا ان هناك نصف مليون فلسطيني في الدول العربية يبحث عن هوية ومكان ليكون موطنا دائما له.

٢) على ضوء هذه الوقائع لا بد من مضاعفة مساحة قطاع غزة على الاقل مرة واحدة حتى يستطيع استيعاب من فيها واستيعاب الزيادة المنتظمة الطبيعية (٣٪ في السنة) والزيادة المتوقعة من العائدين. وذلك لان معظم النقب لا زال غير مأهول بالسكان ولان المساحة التي تم تخصيصها لمنطقة غزة حسب قرار ١٨١ هي اكثر من ضعف المساحة الحالية بذلك تصبح مساحة قطاع غزة على الاقل ٧٢٠ الف كم٢.

٣) العمل على انسحاب جميع المستوطنين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة البالغ عددهم ٢٤٥ الف وبذلك يوفر الكثير من المساحة والوحدات السكنية التي يقدر عددها ٥٠-٧٠ الف وحدة سكنية ستساهم بشكل سريع وفعال بحل مشكلة اللاجئين الحاليين لما يعانوه من مشاكل سكنية خانقة ومما سيكن له اثر في تصديق نوايا اسرائيل في السلام الحقيقي حيث لا يزال الجميع مقتنع بان اسرائيل توسعيه وغير جادة في عملية السلام.

٤) تعويضات اللاجئين الفلسطينيين من الاسرائيليين تقدر بـ ٢٥ بليون دولار. هذه المبالغ كافية لتطوير المناطق واستيعاب العائدين من اللاجئين وتلك المبالغ حق من حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين اظهرت جميع الدراسات انهم يرفضون ان يكونوا عالة على المجتمع الدولي. وبذلك لا تكون المساعدات الاجنبية في حالة عدم جمعها عائقا في تحقيق السلام القادر على ايجاد المكان والعمل اللازمين لاستقرار وحل مشكلة اللاجيء.

ب- مستقبل اللاجيء الفلسطيني على ضوء معطيات عملية السلام في مدريد واتفاقية اوسلو حتى اجتماع لجنة اللاجئين في تونس ١٩٩٣م

من خلال استعراضنا لعمليات اللجان المتعددة المهتمة بموضوع اللاجئين في عملية السلام نراها قد اهتمت في المرحلة الحالية بمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للاجئين ولكنها لا زالت في مرحلة دراسة وجمع المعلومات لتقيم الحاجات بشكل موضوعي. ولم نبدأ حتى الآن من الناحية العملية تلبية حاجات اللاجئين المادية والقومية.

والتقرير الذي عرضه في اجتماع لجنة اللاجئين الاخيرة في تونس ممثل مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد يعبر عن واقع تلك اللجان واهتمامها بالنواحي المادية لجزء من اللاجئين ويمكن تلخيص التقرير بما يلي:

١. انه من الخطأ ان نعتمد الشعارات القائلة انه تم تغيير في الاولويات المقدمة للاجئين فقد تم فعلا الاهتمام بالتطوير بدلا من تقديم المساعدات وذلك نتيجة لاتفاق المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي لان التركيز على التطوير كان واضحا قبل ذلك خاصة اذا نظرنا الى ميزانية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لوجدنا انه تم تخصيص ٨٥٪ من الميزانية لمشاريع تطويرية.

٢. وكنتيجة للوضع الحالي وهو كثرة المؤسسات الاجنبية الحكومية وغير الحكومية التي ترغب بالعمل ومساعدة اللاجئين ضمن عملية السلام. يمكن ان يؤدي هذا الى خلق فرص للعمل كما يمكن ان يؤدي الى مشاكل كامنة في عملية التطوير. لذا لا بد من تجنب التكرار في العمل وتركيز الامكانيات في المشاريع التي تساهم في تحسين مستوى معيشة هؤلاء الناس الذين اصبحوا اكثر حاجة لكونهم اصبحوا اكثر قربا من الحصول على هويتهم السياسية.

٣. كما ان على هذه اللجان ان لا تهمل بقية اللاجئين في الدول المجاورة مثل الاردن ولبنان وسوريا لان ذلك سيؤدي الى مأساة انسانية وان المشاريع التي ستعدها هذه اللجان المختلفة يجب ان يستفيد منها جميع اللاجئين.

اما الجانب القومي لموضوع اللاجئين فنجد ان موضوع اللاجئين تم تأجيل بحثه للمرحلة النهائية والتي ستبدأ بعد الانسحاب الاسرائيلي بثلاث سنوات. ولكن بالنسبة للنازحين (الذين نزحوا بعد حرب ١٩٦٧) سيتم تشكيل لجنة رباعية فلسطينية اسرائيلية ودعوة ممثل اردني وآخر مصري للمشاركة في تلك اللجنة من اجل اتخاذ الاجراءات اللازمة لدخول بعض النازحين نتيجة حرب ١٩٦٧. وعلينا ملاحظة انه لم يتم حتى الان في اللجان بحث احتياجات العائدين من النازحين كما اتضح من تقرير وفد اوكسفورد وكل ما تم التعهد بجمعه هو حوالي ٢ بليون دولار من اصل ٣ بليون تم تقديرها لتلبية حاجات السكان في الضفة وقطاع غزة حسب تقديرات بنك الانماء الدولي. كما اتضح ان الولايات المتحدة واسرائيل قد رفضتا قبول تطبيق قرار ١٩٤ الذي طالب بالسماح بالعودة لمن يرغب من اللاجئين او التعويض لمن لا يرغب بالعودة.

وبالرغم من كل هذه التحفظات الا ان هناك مكاسب سياسية اذا ما تحققت ستكون نواة لا بد وان تثمر اذا وجدت المؤسسات الفلسطينية المتفرغة والمؤهلة حضاريا على احتضانها والعناية بها.

الخلاصة

ان اللاجىء هو ذلك الشخص الذي نتيجة للخوف والاضطهاد اضطر لترك بلده الأصلي. وهذا الخوف وذلك الاضطهاد كانا نتيجة لعوامل خارجية ولعوامل داخلية. وبالرغم من محاولة المجتمع الدولي لحماية اللاجىء الا ان تلك الحماية كانت غير جادة وبالتالي غير فعالة لعدة أسباب أهمها: عدم توفر بلد لحماية اللاجىء او لادعاء بعضها عدم مقدرتها على تحمل عبء اللاجىء او لانها اصلا لم تعترف بالميثاق الدولي المتضمن حماية اللاجئين. وحتى في حالة وجود بلد يتقبل اللاجىء نجد ان القوانين المحلية لم يتم تطويرها لقبول اللاجىء بسهولة دون ان تعرضه للكثير من الصعوبات. كما اتضح ان التوجهات النظرية لحل مشكلة اللاجىء والتي يمكن تلخيصها، بحق العودة الطوعية لبلده الاصلي او التوطين في البلد الاول او الثاني الذي نزح اليه لم يتم تطبيق اي منها. هذا بالاضافة الى ان الحلول العملية تتفاوت من قارة الى قارة. مع هذا نرى ان الجميع لم يتعدوا النوايا الحسنة في ايجاد الحلول ولم يتخطوها الى خطوات عملية باستثناء الافارقة الذين اكدوا على ضرورة قبول طلب اي لاجىء من اية دولة.

كما تبين ان تلك المؤثرات والعوامل بشقيها الخارجي والمحلي قد ادت الى وجود ما يزيد عن ١٦ مليون لاجىء هذا بالاضافة الى ما يزيد عن ٢٠ مليون مهجر داخلي. وبالرغم من كبر حجم هذه الظاهرة وعمقها الانساني المؤلم وبعدها التاريخي الا ان القوانين الدولية كما اتضح لنا تنقصها الشمولية والعدالة في معاملة اللاجىء.

ولاعطاء مثل على اثر العوامل الخارجية والداخلية ودورها في نشوء ظاهرة اللاجئين ولتوضيح عجز المجتمع الدولي ممثلا بقرارات ودور هيئة الامم المتحدة بعلاج مشكلة اللاجئين فقد تعرضنا بايجاز لظاهرة اللاجىء الفلسطيني. حيث اتضح مما سبق ان هناك اكثر من عامل خارجي كان له دور في اخراج الفلسطينيين ليصبحوا لاجئين. ومن هذه العوامل، الصهيونية، والدولة العثمانية، ودول الحلفاء وبشكل خاص بريطانيا والولايات المتحدة. اضف الى ذلك الدور المنحاز الذي لعبته هيئة الامم المتحدة سواء بموافقتها على وعد بلفور او باصدرا قرار التقسيم وهذان كانا مخالفين لميثاق هيئة الامم المتحدة حيث كانا ضد رغبة السكان الاصليين هذا من جهة، وبالظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني وباعطاء اليهود ٦٥٪ من ارضه بالرغم من عدم ملكيتهم لاكثر من ٥,٥٪ من ارض فلسطين من جهة اخرى. زيادة على كل ذلك فقد اهملت هيئة الامم الجانب السياسي للاجئين واهتمت فقط بتقديم المساعدات المادية الانسانية.

وأما بالنسبة للعوامل الداخلية التي ساعدت على تغلغل العوامل الخارجية التي ادت الى الاستيلاء على الارض الفلسطينية وخروج معظم سكانها كلاجئين فتلك العوامل يمكن تلخيصها، بضعف المجتمع العربي الذي ظهر في عدم كفاءته المالية والادارية، والخلاف في الرأي الذي نتج عنه الفرقة والنزاع، ومن ثم انتشار النزعة القطرية مما جعل جل الاهتمام هو القطر. اضف الى ذلك النزاعات العشائرية والحرب الاهلية التي انتشرت في المجتمع الفلسطيني منذ ١٧٩٤م-١٨٥٨م. كذلك ظهور الاقطاع اثر استيلاء فئة قليلة على املاك الفلاحين. وأما الاحزاب وحركات التحرر الفلسطيني التي ظهرتبعد ١٩٢٢م فلم تتمكن من وضع ايديولوجية لعملها حتى لم يتمكنوا من رسم سياسة اجتماعية واقتصادية هذا والخلافات اعطت النفوذ البريطاني والصهيوني موطىء قد في بعض تلك المؤسسات الوطنية.

وأما بالنسبة للمتغير الثاني وهو وضع اللاجىء المعيشي والسياسي الحالي والذي سيكون له اثر على محاولات السلام التي ستقرر مستقبل اللاجىء فقد اتضح ما يلي: ان ٧٦،٨٪ من اسر اللاجئين في المخيمات لا يملكون اي ممتلكات او عقارات وفقط من ٠،٧٪ من تلك الاسر تملك ارضا كما اتضح ان ٥٣٪ من اسر المخيم تقع دون خط الفقر، وان نسبة البطالة ٤٢،٤٪ من هم في سن العمل، كما تبين ان ٦٠٪ من سكان المخيم هم من الفئة الفقيرة هذا مع العلم ان ٢٠٪ من سكان الضفة فقراء وان ١٠٪ من سكان المخيم من الفئة الغنية بينما ٣٥٪ من سكان الضفة من الفئة الغنية. وهذا يوضح ان اللاجئين فقراء بقياس الفقر النسبي والمطلق.

واذا ما قارنا وضعهم الاقتصادي الحالي بوضعهم قبل الهجرة نلاحظ ان هناك فرق كبير اذ اتضح ان ٨٤،٨٪ من الاسر كان لهم ارض في بلدهم الاصلي، و ٦٤،٤٪ كان لهم ماشيه و ١٨،٢٪ كان لهم عقارات وفقط ٧،٦٪ منهم لم يكن بحوزتهم املاك او عقارات او ماشيه.

وبالنسبة لوضعهم السكني في الممخيم فقد تبين ان ٨٧٪ من البيوت مزدحمة وان ٦٨،١٪ من الاسر غير راضية عن مستوى السكن. واما شعورهم نحو ترك السكن بالمخيم فقد ظهرت المفارقات مع ما سبق حيث تبين ان ٣٨،٤٪ منهم غير موافق على تركه وحوالي نصف الباقي يرغب بتركه والنصف الآخر لم يعط جوابا. وهذه المفارقات تعود بسبب تخوفهم من فقدان حقهم في فلسطين في حالة خروجهم من المخيم.

وشعورهم الوطني كما اظهرته الدراسة، يتضح ان ٥٧،٦٪ من الأسر قد شارك فرد او اكثر من افرادها في المقاومة الفلسطينية قبل ١٩٤٨م. كما تبين ان ٣٦،٧٪ من الاسر قد استشهد احد افرادها و ٢٩،١٪ قد جرح احد افرادها اثناء المقاومة قبل ١٩٤٨م. ويعزز هذا الشعور الوطني ما اظهرته الدراسة بأن ٨٣،٢٪ من الاسر افرادها الحاليون لديهم معلومات عن بلدهم الاصلي. وان ٦٦٪ من الاسر لها عضو او اكثر في الاطر السياسية الفلسطينية.

واما اتجاهاتهم نحو الحلول السلمية فقد اظهرت الدراسة ان هناك ٣١،٦٪ يطالبون بارجاع كامل فلسطين و ٤٨،٢٪ يطالبون باقامة دولة فلسطينية وفقط ٨،٦٪ طالبوا بالتعويض.

وبخصوص المتغير الثالث الناتج وهو استقراء مستقبل اللاجىء الفلسطيني على ضوء المتغيرين السابقين وهما: العوامل الدولية والمحلية، والوضع المعيشي والسياسي للاجىء فسنحاول اولا التعرض لمحاولات السلام السابقة التي حاولت ايجاد حل لتلك المشكلة ومن ثم استقراء مستقبله على ضوء المحاولة الأخيرة التي بدأت في مدريد ١٩٩١.

لقد تبين لنا ان هناك محاولات تمت لمنع حدوث ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين وذلك قبل ١٩٤٧م. وجميع هذه المحاولات المحلية منها والدولية حاولت منح اليهود مكانا للعيش في فلسطين سواء أكان ذلك بقبولهم للعيش كأشخاص في الوطن العربي او بمنهجهم حكما ذاتيا او بتقسيم فلسطين بينهم وبين مواطنيها الاصلين. ولكن اليهود أرادوا وطنا قوميا خاصا بهم مما جعلهم يوافقون على التقسيم الذي رفضه الفلسطينيون. وبدعم من القوى الخاريجة تم اتخاذ قرار التقسيم رقم ١٨١ عام ١٩٤٧ وتم منح اليهود ٥٦٪ من فلسطين.

وبعد خروج حوالي ٧٥٠ الف لاجىء فلسطيني بدأت المرحلة الثانية بمحاولة ايجاد حل لهؤلاء اللاجئين وذلك حسب قرار ١٩٤ الذي صدر ١٩٤٩ والذي اعطى اللاجىء حق العودة او التعويض. كما حاولت بعض الدول العربية ان تعمل على توطين الجزء الأكبر من اللاجئين على ان تعود اسرائيل الى حدود التقسيم حسب قرار ١٨١. الا ان اسرائيل رفضت تطبيق قرار ١٩٤ كما رفضت العودة لحدود التقسيم. مما ادى الى ان تتجه المحاولات الدولية لوضع حد لبؤس اللاجئين الاقتصادي الاجتماعي واهملت الجانب السياسي.

وفي المرحلة الثالثة اي من ١٩٥٩-١٩٦٦م ظهر تراجع دولي بالنسبة لحق عودة اللاجئين واظهرت اسرائيل استعدادها للمساهمة المالية بتوطين اللاجئين ضمن عملية سلام شاملة. وظهر الموقف العربي من خلا الاقتراح الذي عرضه بورقيبة وهو الاعتراف باسرائيل مقابل انسحابها من ثلث الاراضي التي احتلتها وعودة اللاجئين لذلك الجزء. ولكن رفض ذلك الاقتراح على المستوى العربي ولقي تشجيعا من قبل اسرائيل علما بأنها لم تعلن عن قبوله.

وفي المرحلة الرابعة من ١٩٦٧-١٩٧٦م ونتيجة لظهور منظمة التحرير الفلسطينية ولدورها النضالي تم ظهور عدة مسارات لايجاد الحلول منها: اقتراح تسوية عادلة للاجئين بتخفيف من حالة البؤس التي يعيشون بها، وآخر يطالب باعادة عدد محدود من اللاجئين، وثالث بمنح الفلسطينيين حق تقرير المصير وبقيام دولة يهودية واخرى فلسطينية، ورابع بدمج الفلسطينيين بالمجتمعات التي يعيشون بها من خلال مشاريع اقتصادية بتعاون دولي واقليمي.

وفي المرحلة الخامسة اي من ١٩٧٧-١٩٨١م، أصبح الاهتمام منصبا حول ايجاد حل للهوية الفلسطينية باستثناء محاولة الملك فهد ١٩٨١م الذي حاول من خلالها المطالبة بحق اللاجئين بالعودة او التعويض مقابل الاعتراف باسرائيل.

وفي المحاولة الاخيرة لايجاد حل لقضية اللاجئين والتي بدأت منذ كامب ديفيد ١٩٧٨م حيث تم توقيع اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل وتم الاتفاق على منح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وقطاع غزة، الى ان تم عقد مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١م والذي ادى الى اتفاق المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي في اوسلو ١٩٩٣م.

منذ معاهدة كامب ديفيد حتى مؤتمر مدريد حدثت تغيرات دولية ومحلية ادت الى تهيأت الاجواء لايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية بشكل عام وللاجئين بشكل خاص. هذا بعكس الاوضاع المعيشية للاجئين التي ازدادت سوءا، لذا لاحظنا ان جل اهتمام اللجان المتعددة بشكل عام ولجنة اللاجئين منها بشكل خاص منصب على تحسين الاوضاع المعيشية والاجتماعية للسكان وبشكل خاص للاجئين.

فالعلاقات السياسية العالمية اصبح يسودها الاستقرار لعدم وجود خطر على المصالح الغربية بعد ان تم انحلال الاتحاد السوفياتي. بالاضافة لذلك تم تحطيم القوة

العسكرية العراقية التي كان من المحتمل ان تشكل خطرا على المصالح الغربية في المنطقة. كما اصبحت جميع الدول مثل اسرائيل اصدقاء بل حلفاء للولايات المتحدة والمعسكر الغربي وقد اتضح ذلك في معركة الخليج.

وأما على الجبهة المحلية فقد حصلت احداث تشير الى ان سبيل الحرب لحل النزاعات قد انتهى وذلك بسبب توقيع مصر على معاهدة سلام مع اسرائيل واصبح واضحا ان سوريا لا تستطيع وحدها مواجهة اسرائيل وذلك بعد ان تم تحجيم القوة العراقية لذا استجابت سوريا لمؤتمر مدريد للسلام لكي تحصل من خلالها على الجولان وانسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني مقابل الاعتراف باسرائيل.

ونتيجة للتأثير الدولي هذا على اسرائيل وعبء استيعاب المهاجرين الجدد اضطرت اسرائيل للتعديل ايديولوجيتها بان قبلت ان يشاركها الفلسطينيون في فلسطين وتم ذلك من خلال توقيعها على معاهدة اوسلو ١٩٩٣ وقبلها على معاهدة كامب ديفيد التي اقرت حكما ذاتيا للفلسطينيين. كما تم تعديل الايديولوجية الفلسطينية المطالبة بكامل فلسطين حيث تم الاعتراف بقرار ٢٤٢، الذي يطالب باحترام وسيادة وحدة اراضي كل دولة في المنطقة.

وبمثل هذه الاجوءا العالمية والمحلية دعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى مؤتمر مدريد ١٩٩١ والذي على اساسه تم تأليف لجان متعددة منها لجنة اللاجئين بالاضافة للجنة الثنائية التي تبحث مسيرة السلام بين اسرائيل والفلسطينيين.

والمستقبل الذي ينتظر اللاجئين على ضوء اتفاق المبادىء في اوسلو ١٩٩٣ حتى الاجتماع الأخير للجنة اللاجئين المتعددة في تونس ويمكن حصره بما يلي:

تبين ان مفاوضات السلام قد اهتمت بجانبي المشكلة الفلسطينية وهما: الجانب المادي والجانب القومي. ولا يمكن فصل احدهما عن الآخر. اما بالنسبة للجانب المادي فاللجان المتعددة مهتمة به كما ان هناك لجنة متعددة خاصة باللاجئين وهي المهتمة بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانسانية. ولا زالت معظم جهود هذه اللجان منصبة على الدراسة والتشخيص لمختلف جوانب الحياة في المناطق وبشكل خاص في المخيمات. وان هناك معطيات دولية ومحلية تنبىء بامكانية نجاح تلك اللجان بمهامها الاقتصادية. من هذه المعطيات الرغبة الاكيدة للمجتمع الدولي وخاصة للدول الكبرى التي لها مصالح اقتصادية في المنطقة مثل الولايات المتحدة والسوق

الاوروبية واليابان بتقديم الدعم المادي والفني اللازمين لانجاز مهمة تلك اللجان الاقتصادية. ولقد لاحظنا ان الدعوة لقيام مشاريع اقتصادية يتم بموجبها استيعاب الجزء الأكبر من اللاجئين قد تم اقتراحه منذ بداية الخمسينات ولم تسمح الظروف العالمية بذلك الوقت لتنفيذه. وبالنسبة للمعطيات المحلية، فان الدول العربية الغنية ابدت استعدادها لاستثمار مبالغ طائلة في المنطقة مع توفر القدرات العلمية والمؤسسية الفلسطينية القادرة على استيعاب مثل هذا التطور الاقتصادي. اضف الى ذلك تشجيع اسرائيل لمثل هذه المشاريع للفائدة التي ستعود عليها سواء لما للانتعاش الاتقاصدي من تأثير ايجابي على استئصال العنف او لما سيعود عليها من فائدة مادية لتفوقها التكنولوجي الذي لا بد وان تستغله لصالحها بقدر استطاعتها.

وأما الجانب القومي وبالرغم من السلبيات التي تم نقاشها فان هناك ايجابيات ستمكن الفلسطينيين لاول مرة من استلام زمام امورهم السياسية. ومدى سيطرتهم على امورهم السياسية سيعتمد اولا على نجاحهم الاقتصادي وامكانية تثبت الفلسطينيين الحاليين في الضفة والقطاع وبالتالي قدرتهم الاقتصادية على استيعاب النازحين عام ١٩٦٧ وعودة ما امكن من لاجئي ١٩٤٨. وهذا بالتالي سيعتمد على مقدار الدعم الاقتصادي الدولي لهم واهداف ذلك الدعم فيما اذا كان هدفه فقط رفع مستوى المعيشة للسكان الحاليين او ان الدعم سيتم لاستيعاب الراغبين بالعودة من النازحين ومن تنطبق عليهم شروط شمل العائلات. وثانيا على مدى تماسكهم وتعاون العالم العربي والمجتمع الدولي معهم حتى يتم اخلاء الضفة الغربية وقطاع غزة من المستوطنات والمستوطنين الذي يشكلون عائقا حقيقيا امام السيادة الفلسطينية على الضفة والقطاع كحد ادنى لدولة فلسطينية.

واما البديل لذلك فهو ان يتم انشاء مشاريع بكل من الاردن وسوريا ولبنان يتم من خلالها استيعاب معظم اللاجئين في هذه البلدان وان كان هناك احتمال حراك اللاجئين الموجودين في لبنان الى سوريا والاردن. لعدم استعداد اسرائيل قبول هؤلاء اللاجئين الا لبعض الحالات الانسانية ولعدم وجود ضغط عربي ودولي يمكن ان يجبرها على قبولهم.

وهنا يبقى السؤال الرئيسي الى اي مدى تستطيع تلك الخطط ان تقنع اللاجىء بالاندماج في تلك المجتمعات سؤال يمكن الاجابة عليه اذا ما تمت معرفة مدى رغبته في الاندماج بتلك المجتمعات ومدى توفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي ستمكنه من الاندماج ؟!

مراجع بالعربية

١. المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين "دليل الاجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجىء" بمقتضى اتفاقية ١٩٥١ بروتوكول ١٩٦٧ الخاصين بوضع "اللاجئين" جنيف ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.

٢. برهان امر الله ١٩٨٣ حق اللجوء السياسي. دار النهضة العربية، القاهرة.

٣. زياد عمر، علي الجرباوي، خليل الشقاقي ١٩٩٣، قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني مركز البحوث والدراسات الفلسطينية - نابلس.

٤. سميح شيب ١٩٨٨، حكومة عموم فلسطين، منشورات البيادر - القدس.

٥. عبد الستار قاسم ١٩٩٣، لماذا نرفض اتفاق غزة-اريحا.

٦. غسان الارناؤوط ١٩٨٧، اللجوء في التقاليد العربية-الاسلامية - جنيف.

٧. مناويل حساسيان ١٩٨٧، الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية البيادر - القدس.

٨. مهدي عبد الهادي ١٩٧٥، المسألة الفلسطينية والمشاريع الحلول السياسية القدس.

٩. هاني الحسن ١٩٩٢، رؤية نقدية للمسألة التفاوضية - القدس.

References

1. Adelman, Howard. "Palestinian Refugees, Economic Immigration and Durable Solution". In Refugees The Age of Total War. Ed. by A. Bramwell. London: Unwin Hynman, 1988.
2. Antonius, George. The Arab Awakening.London: H.Hamilton, 1938.
3. Baker, Ron. "An Overview of an International Problem." In The Psycho-Social Problem of Refugees. London: British Refugee Council of European Consultation on Refugees and Exiles, 1988.
4. Barakat, Halim. "The Palestinian Refugees: An Uprooted Community Seeking Repatriation." International Migration Review, 7 (Summer 1973): 147-161.
5. Ben-Porath, Yoram and Emanuell Marx. Some Sociological and Economic Aspects of Refugee Camps on the West Bank. Haifa: University of Haifa, 1971.
6. Cattan, Henry. Palestine and International Law: The Legal Aspects of the Arab-Israeli Conflict. London: Longman, 1976.

7. Chaliand, G. People Without a Country. London: Zed Press, 1980.
8. Clay, Janson W. "Powerful Factors in Refugee Flows." World Refugee Survey, U.S. Committee for Refugees, 1984.
9. Devor, Marie Dorish. "Framing Refugee as Charity." In International Migration Reviews, 15 (1), 1981.
10. Flapan, Simha. "The Palestinian Exodus 1948." Journal of Palestine Studies, vol. 16, no. 4 (Summer 1987): 3-26.
11. Grollenberg, Lucas H. Palestine Comes First. London, Suffolk: Richard Clay, The Chancer Press Ltd., 1980.
12. Halderman, J.W. "The Palestine Case." Law and Contemporary Problems, vol. 33, no. 1, Duke University, 1968.
13. Jaeger, G. "Note on the Protection of Palestinians and of Refugees From Palestine". Report Submitted to the UN Security Council (Doc. S/19443,2). New York: UN, January 1988.
14. Jarrar, Najah. The Role of Remittances in the Life of Palestinians. Unpublished M.Sc.Dissertation. University of Wales, 1984.
15. Kapeliouk, Amnon. "New Light on the Israeli-Arab Conflict and Refugee Problems and Its Origin." Journal of Palestine Studies, vol. 17, no. 3 (Spring 1987): 16-24.
16. Khalidi, Rashid. "Observation on the Right of Return. Journal of Palestine Studies, vol. 21, no. 2 (Winter 1992): 29-40.
17. McDowall, David. The Palestinians. Minority Rights Group Report no. 24. London, 1988.
18. McDowall, David. Palestine And Israel. London: I.B. Tauris and Co. Ltd., 1989.
19. Melunder, Goran. "The Concept of Term Refugee." In Refugees in the Age of Total War. Ed. by A. Bramwell. London: Unwin Hynman, 1987.
20. Morris, Benny. The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949. Cambridge: University Press, 1988.
21. Muslih, Muhammad. The Origins of Palestinian Nationalism. New York: Columbia University Press, 1988.
22. Newland, Kathleen. Refugee: The New International Politics of Displacement. Worldwatch Paper 43, 1981.
23. Ovensen, Geir and Marianne Heiberg, eds. Palestinian Society: A

Survey of Living Conditions. Oslo: Fagbevegelsens senter, 1993.
24. Peretz, Don. "Palestinian Social Stratification: The Political Implications." Journal of Palestinian Studies, vol. 7, no. 1 (Autumn 1977): 48-74.
25. Peretz, Don. Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process. Washington, 1993.
26. Radley, Kurt R. "The Palestinian Refugees: The Right to Return in International Law." American Journal of International Law 72, no. 3 (July 1978).
27. Sayigh, Rosemary. Palestinian From Peasants to Revolutionaries. London: Zed Press, 1979.
28. Sayigh, Yezid. "The Politics of Palestinian Exile." The World Quarterly, vol. 4, no. 1 (January 1987).
29. Shamir, S. "Communication and Political Attitudes In West Bank Refugees Camps." In Palestinian Society and Politics. Ed. by Joel S. Migdal. New Jersey: Princeton University Press, 1980.
30. Sykes, Christopher. Crossroad to Israel. London: Collins, 1965.
31. Tome, G.J. "Legal Status of Arab Refugees." Law and Contemporary Problems, vol. 33, no. 1, Duke University, 1968.
32. United Nations. Convention Relating to the Status of Refugees. Geneva: UN, 28 July 1951 (as amended by the Protocol Relating to the Status of Refugees, New York: UN, 31 January 1967).
33. United Nations High Commission for Refugees (UNHCR). The Last Ten Years. Geneva: UNCHR, 1980.
34. U.S. Committee for Refugees. Who Helps the World's Refugees? New York, October 1980.
35. U.S. Committee for Refugees. World Refugee Survey 1992. Washington, 1992.
36. Van Arkadie, Brian. Benefits and Burdens. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 1977.
37. Waldron, S.R. "Blaming the Refugees." Refugee Issues, 3/1987.
38. Zolberg, A. R., A. Suhrke and S. Aguayo. "International Factors in the Formation of Refugee Movements." International Migration Review, vol. 20, no. 2 (Summer 1986): 151-169.